مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

التقرير السنوي الرابع والخمسون
2018 م - 1439 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أعضاء مجلس إدارة
مؤسسة النقد العربي السعودي

1- المحافظ الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخليفي
الرئيس
2- نائب المحافظ
نائب الرئيس
3- الأستاذ حمد بن سعود السياري
4- الأستاذ عبد العزيز بن محمد العذل
5- الأستاذ خالد بن أحمد الجفالي

أحمد بن عبد الكريم الخليفي

رمضان 1439هـ
يونية 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني باسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الرابع والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2017م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

للمراسلات والاستفسارات

بريدياً:
مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
فاكس: 4662439 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويـــــــات

07 ..... الاقتصاد العالمي

21 ..... الاقتصاد السعودي

35 ..... الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

45 ..... التطورات النقدية

55 ..... القطاع المصرفي

69 ..... التأمين والتمويل

79 ..... الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

85 ..... السوق المالية

99 ..... القطاع الخارجي

115 ..... المالية العامة

121 ..... الحسابات القومية والتنمية القطاعية

129 ..... مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات

151 ..... القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

01

الاقتصاد العالمي

الوضع الاقتصادي العالمي

حقق الاقتصاد العالمي خلال عام 2017م نمواً نسبته 3.8 في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.2 في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى نمو الاقتصادات المتقدمة وكذلك دول الاقتصادات الناشئة والنامية مقارنة بالمستوى المتحقق في السنة السابقة. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل 2018م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع استمرار ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.9 في المئة في عام 2018م.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2017م نمواً نسبته 2.3 في المئة مقابل 1.7 في المئة في العام السابق، فقد ارتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ليسجل 2.3 في المئة مقابل نمواً نسبته 1.5 في المئة في العام السابق. كما سجلت دول منطقة اليورو نمواً بلغ 2.3 في المئة مقابل نمواً نسبته 1.8 في المئة في العام السابق، حيث سجلت ألمانيا نمواً بلغت نسبته 2.5 في المئة مقابل نمواً نسبته 1.9 في المئة في العام السابق، كما سجلت فرنسا ارتفاع في النمو ليبلغ 1.8 في المئة مقابل نمواً نسبته 1.2 في المئة في العام السابق، وارتفع النمو في إيطاليا ليبلغ 1.5 في المئة مقارنةً بنمو نسبته 0.9 في المئة في العام السابق. وارتفع معدل النمو في كندا ليبلغ 3.0 في المئة مقابل 1.4 في المئة في العام السابق. وفي اليابان، سجل الاقتصاد نمواً نسبته 1.7 في المئة مقارنة بنمو نسبته 0.9 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، تراجع معدل النمو في المملكة المتحدة من 1.9 في المئة في عام 2016م إلى 1.8 في المئة في عام 2017م. وارتفع معدل النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 4.4 في المئة في عام 2016م إلى 4.8 في المئة في عام 2017م، في حين استقر معدل النمو في دول آسيا الناشئة والنامية عند 6.5 في المئة خلال عام 2017م. وارتفع معدل النمو في الصين إلى 6.9 في المئة مقابل 6.7 في المئة في العام السابق. في حين استمر معدل نمو الهند بالانخفاض ليصل إلى 6.7 في المئة مقابل 7.1 في المئة في العام السابق. كما انخفض معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 4.9 في المئة في عام 2016م إلى 2.2 في المئة في عام 2017م. وسجلت دول أوروبا الناشئة والنامية نمواً نسبته 5.8 في المئة مقابل 3.2 في المئة في العام السابق. كما حققت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً إيجابياً بلغت نسبته 1.3 في المئة مقابل انكماش قدره 0.6- في المئة في العام السابق.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (إبريل 2018م) من المتوقع أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2018م نمواً نسبته 2.5 في المئة، وأن يسجل الاقتصاد الأمريكي نمو قدره 2.9 في المئة، وأن يرتفع معدل النمو في منطقة اليورو ليصل إلى 2.4 في المئة، ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو دول الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفاعاً ليبلغ 4.9 في المئة في عام 2018م. في حين يتوقع أن يتباطأ معدل النمو في الصين ليصل إلى 6.6 في المئة في عام 2018م (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني 1-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2014م إلى عام 2018م.

رسم بياني رقم 1-1:
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

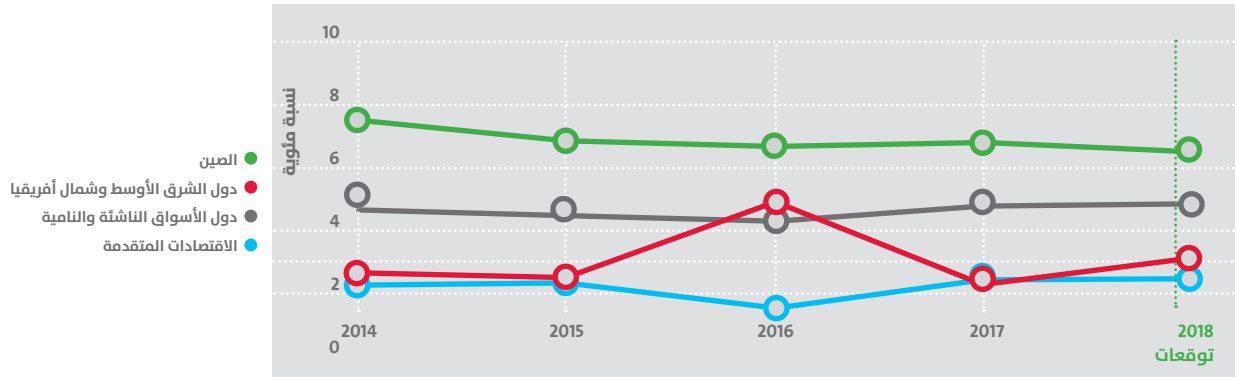

جدول رقم 1-1:
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(نسبة مئوية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	توقعات 2018
العالم	4.3	3.5	3.5	3.6	3.5	3.2	3.8	3.9
الاقتصادات المتقدمة	1.7	1.2	1.3	2.1	2.3	1.7	2.3	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	2.2	1.7	2.6	2.9	1.5	2.3	2.9
منطقة اليورو	1.6	-0.9	-0.2	1.3	2.1	1.8	2.3	2.4
ألمانيا	3.7	0.7	0.6	1.9	1.5	1.9	2.5	2.5
فرنسا	2.1	0.2	0.6	0.9	1.1	1.2	1.8	2.1
إيطاليا	0.6	-2.8	-1.7	0.1	1.0	0.9	1.5	1.5
اليابان	-0.1	1.5	2.0	0.4	1.4	0.9	1.7	1.2
المملكة المتحدة	1.5	1.5	2.1	3.1	2.3	1.9	1.8	1.6
كندا	3.1	1.7	2.5	2.9	1.0	1.4	3.0	2.1
الاقتصادات الناشئة والنامية	6.4	5.4	5.1	4.7	4.3	4.4	4.8	4.9
أفريقيا جنوب الصحراء	5.1	4.4	5.3	5.1	3.4	1.4	2.8	3.4
دول آسيا الناشئة والنامية	7.9	7.0	6.9	6.8	6.8	6.5	6.5	6.5
الصين	9.5	7.9	7.8	7.3	6.9	6.7	6.9	6.6
الهند	6.6	5.5	6.4	7.4	8.2	7.1	6.7	7.4
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.4	5.1	2.5	2.6	2.4	4.9	2.2	3.2
دول أوروبا الناشئة والنامية	6.6	2.5	4.9	3.9	4.7	3.2	5.8	4.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.6	2.9	2.9	1.3	0.3	-0.6	1.3	2.0
البرازيل	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.5	1.0	2.3
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	5.3	3.7	2.5	1.0	-2.0	0.4	2.1	2.2
روسيا	5.1	3.7	1.8	0.7	-2.5	-0.2	1.5	1.7

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

التضخم

ارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة ليسجل 1.7 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 0.8 في المئة في العام السابق، حيث ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 1.3 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 2.1 في المئة في عام 2017م، كما ارتفع المعدل في منطقة اليورو من 0.2 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 1.5 في عام 2017م. وانخفض معدل التضخم في دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 4.3 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 4.0 في المئة في عام 2017م. كما ارتفع المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى 6.6 في المئة في عام 2017م (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني 1-2 نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2018م.

البطالة

انخفض معدل البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من 6.2 في المئة في عام 2016م إلى 6.0 في المئة في عام 2017م، حيث انخفضت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.9 في المئة في عام 2016م إلى 4.4 في المئة في عام 2017م. كما انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 9.1 في المئة في عام 2017م مقارنة بمعدل 10.0 في المئة في عام 2016م، حيث انخفض المعدل في كلٍ من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا إلى 3.8 و9.4 و11.3 في المئة على التوالي. وانخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى 4.4 في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة ليصل إلى 2.9 في المئة في عام 2017م. (جدول 1-3). ويوضح الرسم البياني 1-3 معدلات البطالة في مجموعة من الدول خلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2018م.

جدول رقم 1-2:
التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

	2016	2017	توقعات 2018
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	0.8	1.7	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	1.3	2.1	2.5
منطقة اليورو	0.2	1.5	1.5
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.3	4.0	4.6
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.9	6.6	8.7
العائد السائد بين المصارف في لندن (1)			
ودائع الدولار الأمريكي	1.1	1.5	2.4
ودائع الين الياباني	0.0	0.0	0.0
ودائع اليورو	-0.3	-0.3	-0.3

(1) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

رسم بياني رقم 1-2:
نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

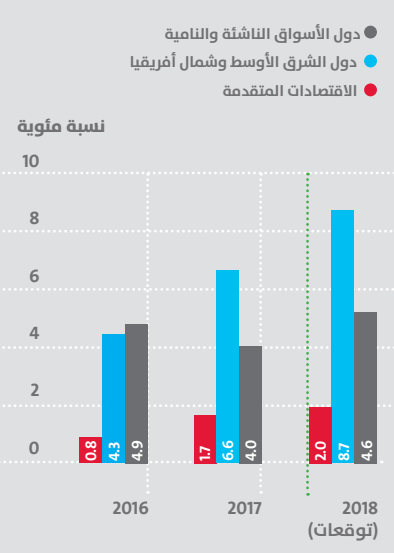

جدول رقم 1-3:
الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة
(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2015	2016	2017	توقعات 2018
الاقتصادات المتقدمة	6.7	6.2	6.0	5.3
الولايات المتحدة الأمريكية	5.3	4.9	4.4	3.9
منطقة اليورو	10.9	10.0	9.1	8.4
ألمانيا	4.6	4.2	3.8	3.6
فرنسا	10.4	10.0	9.4	8.8
إيطاليا	11.9	11.7	11.3	10.9
اليابان	3.4	3.1	2.9	2.9
المملكة المتحدة	5.4	4.9	4.4	4.4
كندا	6.9	7.0	6.3	6.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

رسم بياني رقم 1-3:
معدلات البطالة

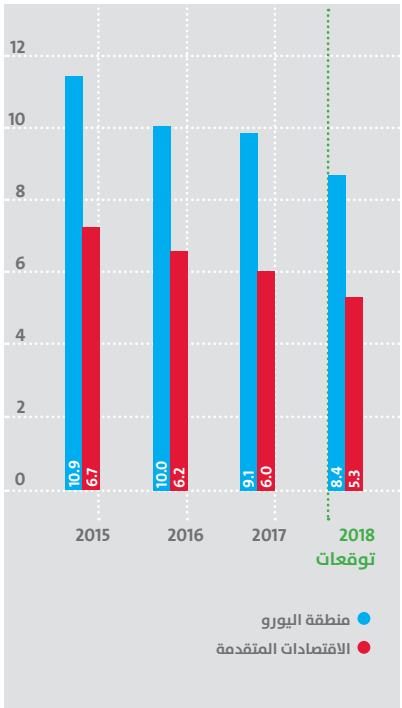

جدول رقم 1-4:
الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

	2015	2016	2017	توقعات 2018
الاقتصادات المتقدمة	-3.0	-3.3	-3.4	-3.5
الولايات المتحدة الأمريكية	-3.5	-4.2	-4.6	-5.3
منطقة اليورو	-2.1	-1.5	-0.9	-0.6
ألمانيا	0.6	0.8	1.1	1.5
فرنسا	-3.6	-3.4	-2.6	-2.4
إيطاليا	-2.6	-2.5	-1.9	-1.6
اليابان	-3.8	-3.7	-4.2	-3.4
المملكة المتحدة	-4.3	-3.0	-2.3	-1.8
كنـــدا	-0.1	-1.1	-1.0	-0.8

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

المالية العامة

ارتفع عجز الميزانية العامة في الاقتصادات المتقدمة من 3.3 في عام 2016م من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4 في المئة في عام 2017م، حيث ارتفع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 4.2 في المئة في عام 2016م إلى 4.6 في المئة في عام 2017م، وارتفع العجز في اليابان من 3.7 في المئة إلى 4.2 في المئة. بينما انخفض العجز في منطقة اليورو من 1.5 في المئة ليصل إلى 0.9 في المئة في عام 2017م، حيث انخفض العجز في فرنسا من 3.4 في المئة إلى 2.6 في المئة، وانخفض العجز في المملكة المتحدة ليصل إلى 2.3 في المئة، وكذلك انخفض العجز في كندا من 1.1 في المئة في عام 2016م إلى 1.0 في المئة في عام 2017م. وفي المقابل سجلت ألمانيا فائضاً بلغ قدره 1.1 في المئة في عام 2017م (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (ستة أشهر) حوالي 1.5 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن يرتفع ليسجل 2.4 في المئة في عام 2018م. واستقر المعدل على الودائع باليين الياباني (ستة أشهر) عند صفر في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن يبقى عند نفس المعدل في عام 2018م، واستقر معدل العائد على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر) في عام 2017م على نفس مستوياته السالبة البالغة نسبتها 0.3 في المئة، ومن المتوقع عدم تغير هذا المعدل في عام 2018م (جدول 1-2).

أسعار الصرف

سجل الدولار الأمريكي معدلات صرف منخفضة مقابل معظم العملات الرئيسة خلال الربع الأول من عام 2018م، حيث يعود سبب الانخفاض إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. وجاء البيزو المكسيكي في مقدمة العملات التي ارتفع سعر صرفها مقابل الدولار بنسبة 8.13 في المئة، يليه الين الياباني بنسبة 6.02 في المئة، ثم الكرون النرويجي بنسبة 4.63 في المئة، والراند الجنوب أفريقي بنسبة 4.58 في المئة. وانخفض سعر صرف الدولار الكندي بنسبة 2.55 في المئة، يليه الكرون السويدي بنسبة 1.79 في المئة، ثم الدولار الأسترالي بنسبة 1.65 في المئة.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجل مؤشر الداو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية انخفاضاً خلال الربع الأول من عام 2018م بلغت نسبته 2.49 في المئة ليبلغ 24,103.11 نقطة. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية انخفاضاً بلغت نسبته 7.05 المئة خلال الربع الأول من عام 2018م ليبلغ 20,356.3 نقطة، ويعود هذا الأداء الضعيف إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي إضافة إلى توقع المستثمرين تزايد الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة.

كما انخفض مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) خلال الربع الأول من عام 2018م بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ 1,154.26 نقطة وذلك في ظل المخاوف من ارتفاع الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة. في حين سجل مؤشر فوتسي البريطاني (FTSE-100) تراجعاً بلغت نسبته 8.21 في المئة ليبلغ 7,056.61 نقطة، ويعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها انخفاض أسواق الأسهم العالمية بشكل عام وإلى نشر نتائج سلبية لقطاع التجزئة البريطاني. كما أثر ضعف سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني بشكل سلبي على ربحية الشركات المصدرة البريطانية.

أسواق السندات

ارتفع العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق خلال الربع الأول من عام 2018م، حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى 2.27 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق خمس سنوات ليصل إلى 2.56 في المئة، وارتفع العائد على سندات استحقاق سبع سنوات ليصل إلى 2.69 في المئة، كما ارتفع العائد على سندات استحقاق عشر سنوات ليصل إلى 2.74 في المئة. وتعكس هذه التطورات تحسن أداء وآفاق الاقتصاد الأمريكي في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض الضرائب على الشركات والأفراد.

وفي اليابان، تباين أداء العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية خلال الربع الأول من عام 2018م، حيث سجل العائد انخفاضاً على سندات استحقاق 30 سنة ليصل إلى 0.74 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق 20 سنة ليصل إلى 0.53 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق 15 سنة ليصل إلى 0.24 في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى 0.13 في المئة. في المقابل بلغ العائد على سندات استحقاق سنة ما نسبته 0.13- في المئة، ويعزى هذا الاستقرار النسبي في العائد إلى قرار بنك اليابان الإبقاء على برنامج التيسير الكمي والنوعي بنفس الوتيرة والحفاظ على سعر الفائدة دون تغيير.

وارتفعت معظم عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق خلال الربع الأول من عام 2018م، باستثناء العائد على السندات طويلة الأجل، حيث سجل العائد على سندات استحقاق 5 سنوات تحسناً ليصل إلى 0.10- في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق 6 أشهر ليصل إلى 0.57- في المئة. ثم العائد على سندات استحقاق 3 سنوات ليصل إلى 0.46- في المئة. ويعود ارتفاع العائد على السندات الحكومية القصيرة والمتوسطة الأجل خلال الربع الأول من عام 2018م إلى تحسن أداء الاقتصاد الأوروبي وتوقع المستثمرين أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بتعديل سياسته النقدية وإنهاء برنامج التيسير الكمي في المستقبل.

وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية ارتفاعاً على معظم فترات الاستحقاق خلال الربع الأول من عام 2018م، باستثناء العائد على السندات طويلة الأجل، حيث سجل العائد على سندات استحقاق سنة ارتفاعاً ليصل إلى 0.74 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق 5 سنوات ليصل إلى 1.11 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق 3 سنوات ليصل إلى 0.87 في المئة. أما العائد على السندات الحكومية استحقاق سنتين فارتفع العائد ليصل إلى 0.82 في المئة. ويعود ارتفاع العائد على معظم السندات الحكومية إلى توقع المستثمرين أن بنك إنجلترا سيقوم برفع أسعار الفائدة الرسمية قريباً بسبب ارتفاع التضخم الذي وصل في شهر فبراير 2018م إلى 2.7 في المئة.

جدول رقم 1-5:
التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

	2016	2017	توقعات 2018
نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)	2.3	4.9	5.1
الصادرات			
الاقتصادات المتقدمة	1.8	4.4	4.7
دول الأسواق الناشئة والنامية	2.6	6.4	5.1
الواردات			
الاقتصادات المتقدمة	2.3	4.7	5.4
دول الأسواق الناشئة والنامية	2.3	7.0	6.2
الحساب الجاري(1)			
الاقتصادات المتقدمة	0.7	0.8	0.7
الولايات المتحدة	-2.4	-2.4	-3.0
منطقة اليورو	3.4	3.5	3.2
ألمانيا	8.5	8.0	8.2
فرنسا	-0.9	-1.4	-1.3
إيطاليا	2.7	2.9	2.6
اليابان	3.8	4.0	3.8
المملكة المتحدة	-5.8	-4.1	-3.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	-0.3	-0.1	-0.1
دول آسيا الناشئة والنامية	1.4	0.9	0.6
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	0.0	1.3	2.8
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-4.6	-0.6	1.1
أفريقيا جنوب الصحراء	-4.1	-2.6	-2.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-1.9	-1.6	-2.1

* (1) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

التجارة الدولية وموازين المدفوعات

أ- التجارة الدولية

ارتفع معدل النمو في حجم التجارة العالمية من 2.3 في المئة في عام 2016م إلى 4.9 في المئة في عام 2017م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته 5.1 في المئة في عام 2018م. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته 4.4 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن يرتفع النمو ليسجل 4.7 في المئة في عام 2018م. كما ارتفع نمو الصادرات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ 6.4 في المئة في عام 2017م، في حين من المتوقع أن ينخفض نموها ليسجل 5.1 في المئة في عام 2018م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته 4.7 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في عام 2018م ليصل إلى 5.4 في المئة. كما نمت الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 7.0 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن ينخفض النمو ليبلغ 6.2 في المئة في عام 2018م (جدول 1-5).

ب-الحساب الجاري

سجل معدل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الاقتصادات المتقدمة فائضاً نسبته 0.8 في المئة في عام 2017م مقابل 0.7 في المئة في عام 2016م، ويتوقع أن ينخفض معدل الفائض في عام 2018م ليصل إلى 0.7 في المئة. واستقر معدل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عند 2.4 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العجز لتبلغ 3.0 في المئة في عام 2018م. وفي منطقة اليورو، سجل معدل الحساب الجاري فائضاً نسبته 3.5 في المئة في عام 2017م مقارنة بفائض نسبته 3.4 في المئة في عام 2016م، ويتوقع أن ينخفض الفائض ليسجل 3.2 في المئة في عام 2018م. وقد انخفض الفائض في ألمانيا ليصل إلى 8.0 في المئة في عام 2017م، في حين يتوقع أن يرتفع الفائض ليسجل 8.2 في المئة في عام 2018م. وارتفع العجز في فرنسا من 0.9 في المئة في عام 2016م إلى 1.4 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن ينخفض العجز ليسجل 1.3 في المئة في عام 2018م. وسجل معدل الحساب الجاري في إيطاليا فائضاً نسبته 2.9 في المئة في عام 2017م مقارنة بفائض نسبته 2.7 في المئة في عام 2016م، ويتوقع أن ينخفض الفائض ليسجل 2.6 في المئة في عام 2018م. وفي اليابان، ارتفع الفائض من 3.8 في المئة في عام 2016م إلى 4.0 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن ينخفض الفائض ليصل إلى 3.8 في المئة في عام 2018م. وانخفض العجز في المملكة المتحدة من 5.8 في المئة في عام 2016م إلى 4.1 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن ينخفض العجز في عام 2018م ليبلغ 3.7 في المئة.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية سجل معدل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عجزاً نسبته 0.1 في المئة في عام 2017م مقابل عجز قدره 0.3 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند نفس المستوى في عام 2018م. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، انخفض

جدول رقم 1-6:
الحساب المالي لموازين المدفوعات
(مليار دولار أمريكي)

	2016	2017	توقعات 2018
الاقتصادات المتقدمة	438.4	424.4	335.8
الولايات المتحدة	-377.7	-349.2	-606.4
منطقة اليورو	343.3	466.6	---
ألمانيا	269.1	311.4	346.8
فرنسا	-31.8	-36.8	-39.1
إيطاليا	73.7	53.4	58.3
اليابان	266.7	153.1	191.1
المملكة المتحدة	-143.4	-87.4	-112.4
كندا	-51.5	-49.3	-57.3
الاقتصادات الناشئة والنامية	-431.5	-254.9	4.8
أفريقيا جنوب الصحراء	-66.6	-46.3	-41.9
دول آسيا الناشئة والنامية	-40.0	-85.0	131.1
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	-208.8	-55.4	5.4
دول أوروبا الناشئة والنامية	-14.1	-42.9	-45.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-103.9	-88.5	-109.6
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	2.1	63.1	65.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل 2018م.

الفائض في معدل الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.4 في المئة في عام 2016م إلى 0.9 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن ينخفض الفائض إلى 0.6 في المئة في عام 2018م. وسجلت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي فائضاً نسبته 1.3 في المئة في عام 2017م، ويتوقع أن يرتفع الفائض ليصل إلى 2.8 في عام 2018م. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سجل الحساب الجاري عجزاً نسبته 0.6 في المئة في عام 2017م مقارنة بعجز نسبته 4.6 في المئة في عام 2016م، ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً في عام 2018م ليصل إلى 1.1 في المئة. وانخفض العجز في الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى 2.6 في المئة في عام 2017م مقابل عجزاً نسبته 4.1 في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليسجل 2.9 في المئة في عام 2018م. وانخفض عجز الحساب الجاري في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من 1.9 في المئة في عام 2016م إلى 1.6 في المئة في عام 2017م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز في عام 2018م ليصل إلى 2.1 في المئة في عام 2018م (جدول 1-5).

ج-الحساب المالي لميزان المدفوعات

ارتفع الحساب المالي لموازين مدفوعات اقتصادات الدول المتقدمة بمقدار 424.4 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بارتفاع مقداره 438.4 مليار دولار في عام 2016م، ويتوقع أن يرتفع في عام 2018م بحوالي 335.8 مليار دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض الحساب المالي لميزان المدفوعات بمقدار 349.2 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 377.7 مليار دولار في عام 2016م. وسجلت منطقة اليورو ارتفاعاً في صافي الحساب المالي ليبلغ 466.6 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 343.3 مليار دولار في العام السابق، وفي ألمانيا، ارتفع الحساب المالي بحوالي 311.4 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 269.1 مليار دولار في العام السابق. بينما انخفض صافي الحساب المالي في فرنسا بمقدار 36.8 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 31.8 مليار دولار في العام السابق. وفي اليابان، ارتفع الحساب المالي بمقدار 153.1 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 266.7 مليار دولار في عام 2016م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، انخفض الحساب المالي لموازين المدفوعات بمبلغ 254.9 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بحوالي 431.5 مليار دولار في عام 2016م. وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء، انخفض الحساب المالي في عام 2017م بمبلغ 46.3 مليار دولار مقارنة بانخفاض مقداره 66.6 مليار دولار في العام السابق. وفي دول آسيا الناشئة والنامية انخفضالحساب المالي بمبلغ 85.0 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بانخفاض بلغ 40.0 مليار دولار في العام السابق. وسجل الحساب المالي لموازين مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان انخفاضاً بمقدار 55.4 مليار دولار في عام 2017م مقارنة بانخفاض قدره 208.8 مليار دولار في العام السابق، ويتوقع ارتفاع في الحساب المالي بمقدار 5.4 مليار دولار في عام 2018م (جدول 1-6).

جدول رقم 1-7:
التطورات الرئيسة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية *		سلطنة عُمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.04	0.53	3.22	3.15	1.67	-0.86	1.78	-0.27	2.23	2.14	2.19	-2.53
معدل التضخم	1.6	2.0	2.8	1.4	2.1	-0.8	1.1	1.6	2.7	0.4	3.5	1.5
الواردات (مليار دولار أمريكي)	230.3	232.0	9.0	10.2	140.2	134.5	25.5	26.2	32.0	34.0	27.8	29.5
الصادرات (مليار دولار أمريكي)	298.6	312.0	13.5	15.2	183.6	221.8	32.5	37.3	57.0	65.0	45.0	56.5
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)	11.5	22.5	-1.4	-1.1	-23.8	15.2	-8.2	-5.2	-8.3	-6.0	0.7	6.4
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.4	4.7	-4.6	-3.9	-3.7	2.2	-18.4	-11.5	-5.5	1.3	-4.5	2.0
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة**	-0.3	1.8	-14.0	-10.0	-12.9	-9.3	-14.4	-11.8	-8.1	-4.5	-28.9	-20.9
عدد السكان (مليون نسمة)	9.3	9.4	1.4	1.5	31.8	32.6	4.4	4.6	2.5	2.6	4.0	4.1

* الجهات الرسمية المختصة في المملكة العربية السعودية.
** نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي - صندوق النقد الدولي - إبريل 2018م، وآفاق الاقتصاد العربي 2017م، شعبة السكان بالأمم المتحدة.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية في عام 2017م، حيث انخفض معدل النمو في المملكة العربية السعودية من 1.67 في المئة في عام 2016م إلى 0.86- في المئة في عام 2017م. وانخفض النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة من 3.40 في المئة إلى 0.53 في المئة. وفي مملكة البحرين انخفض النمو من 3.22 في المئة في عام 2016م إلى 3.15 في المئة في عام 2017م. وفي سلطنة عُمان تراجع النمو من 1.78 في المئة في عام 2016م ليسجل انكماشًا نسبته 0.27- في المئة في عام 2017م. كما سجل معدل النمو في الكويت انكماشًا قدره 2.53- في المئة.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد سجل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية انخفاضًا من 2.1 في المئة في عام 2016م إلى 0.8- في المئة في عام 2017م. وانخفض التضخم أيضًا في مملكة البحرين من 2.8 في المئة إلى 1.4 في المئة في عام 2017م، وفي الكويت انخفض معدل التضخم من 3.5 في المئة إلى 1.5 في المئة في عام 2017م. بينما ارتفع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة من 1.6 في المئة إلى 2.0 في المئة في عام 2017م. ارتفع في سلطنة عُمان من 1.1 في المئة إلى 1.6 في المئة.

وسجلت بعض دول المجلس تحسنًا في الحساب الجاري حيث سجل الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2.2 في المئة في عام 2017م، وسجل الحساب الجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017م فائضًا نسبته 4.7 في المئة، كما سجل الحساب الجاري لدولة الكويت فائضًا بلغت نسبته 2.0 في المئة. في حين حقق الحساب الجاري عجزًا في كل من سلطنة عُمان، ومملكة البحرين بما نسبته 11.5- في المئة، و3.9- في المئة على التوالي. (جدول 1-7).

التعاون الإقليمي والدولي

1- آخر التطورات للمجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حسب أحدث المعلومات الصادرة عن المجلس النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقع المجلس مذكرات تفاهم مع عدة منظمات دولية منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي بهدف تبادل الخبرات وتقديم الدعم الفني للمجلس. كما يقوم المجلس أيضاً بالتنسيق مع المركز الإحصائي الخليجي لعمل خطة عمل مشتركة لتطوير الإحصاءات النقدية.

ويقوم المجلس بإعداد أوراق عمل ودراسات تتعلق بطبيعة عمل المجلس حيث أعد ورقة عن الاتحاد النقدي والتوصيات والمتطلبات الضرورية اللازمة لاستكمال الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة. كما أعد المجلس دراسة توضح الفروقات في السياسات النقدية المتبعة في الدول الأعضاء والطرق الكفيلة بتضييق الفجوة بين تلك السياسات.

2- السوق الخليجية المشتركة

حسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات -واردات) بشكل مطرد من 62.1 مليار دولار في عام 2010م إلى حوالي 101.3 مليار دولار في عام 2015م. كما تُظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 26 مليون في عام 2015م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من 81,332 رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار إلى 35,854 حالة تملك في عام 2015م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء حوالي 430,045 مساهم في 694 شركة مساهمة خلال عام 2015م.

3- الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغ رصيد التزامات القروض حوالي 543 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في نهاية عام 2017م، تعادل حوالي 2.2 مليار دولار، وتمثل نحو 73 في المئة من الموارد المتاحة للإقراض، مقارنة بحوالي 571 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2016م، تعادل نحو 2.4 مليار دولار مثلت حوالي 82 في المئة من الموارد المتاحة للإقراض.

وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء حتى نهاية عام 2017م حوالي 2.1 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 9.1 مليار دولار. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 179 قرضاً.

وجاءت القروض التقليدية (التلقائية والعادية والتعويضية والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م وحتى نهاية عام 2017م بحصة بلغت نحو 63.0 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 32.5 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنسبة 3.0 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط 1.6 في المئة.

ب- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تمت الموافقة خلال عام 2017م على منح 16 قرضاً بقيمة 219.8 مليون دولار لمشروعات تنموية في أفريقيا. وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات، حيث بلغت نسبة ما تم تخصيصه لها 55.7 في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي على نسبة 20.0 في المئة، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نحو 24.3 في المئة.

وواصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2017م إلى 4.8 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار في نهاية عام 2016م.

وقد ارتفع صافي الدخل إلى 271.6 مليون دولار في عام 2017م بالمقارنة مع مبلغ 123.6 مليون دولار في عام 2016م، ويُعزى ذلك إلى الزيادة في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم ومحافظ الدخل الثابت نتيجة لتحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2017 مقارنة بالعام 2016م.

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق 13 قرضاً خلال عام 2017م بقيمة إجمالية تقارب 1.5 مليار دولار أمريكي، استفادت منها سبع دول عربية، كما قُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي تلك المشاريع بحوالي 49.3 في المئة. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2017م 663 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 32 مليار دولار.

وبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2017م حوالي 420.2 مليون دولار مقابل حوالي 272.4 مليون دولار في عام 2016م، وبلغ الإنفاق الإداري خلال عام 2017م حوالي 28.7 مليون دولار. وبلغ صافي الربح حوالي 374.5 مليون دولار في عام 2017م مقابل حوالي 196.3 مليون دولار في عام 2016م. وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2017م حوالي 11.6 مليار دولار مقابل حوالي 11 مليار دولار في نهاية عام 2016م.

د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2017م نحو 503 مليون دولار موزعة بين استثمارات بنسبة 64.3 في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة 33.8 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.96 في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2017م حوالي 471.9 مليون دولار بزيادة تبلغ 36.3 مليون دولار.

وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام 2017م نحو 27.6 مليون دولار، ويتضمن مبلغ 12.3 مليون دولار ناتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ 15.3 مليون دولار ناتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة. فيما بلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام 2017م نحو 9.9 مليون دولار.

وبذلك فإن صافي نتائج أعمال المؤسسة في عام 2017م حققت أرباح قدرها 17.6 مليون دولار مقارنة بحوالي 7 مليون دولار للعام السابق.

هـ- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ في عام 2017م (مساهمات وقروض) نحو 598 مليون دولار تعادل 88 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع البالغ 674 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل خلال عام 2017م نحو 59.2 مليون دولار مقابل 34.6 مليون دولار للعام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض والدخل من أرباح الشركات. وبلغ صافي الربح نحو 21.3 مليون دولار مقابل 16.9 مليون دولار للعام السابق.

وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام 2017م نحو 936 مليون دولار مقابل 858 مليون دولار للعام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 46 مليون دولار لعام 2017م مقابل 48.5 مليون دولار للعام السابق.

4- البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من 24.4 مليار دولار في نهاية عام 2016م إلى حوالي 28 مليار دولار في نهاية عام 2017م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من 13.2 مليار دولار إلى 15.9 مليار دولار، في حين انخفض إجمالي الإيرادات من نحو 925.1 مليون دولار إلى حوالي 819.6 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وبلغ صافي الدخل حوالي 280.5 مليون دولار في نهاية عام 2017م مقابل 412.9 مليون دولار في عام 2016م. وارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة في عام 2017م إلى حوالي 2.34 مليار دولار مقابل 2.29 مليار دولار في عام 2016م، كما ارتفعت القروض القائمة إلى حوالي 17.8 مليار دولار في عام 2017م مقابل 15.5 مليار دولار في عام 2016م، في حين انخفضت القروض المسددة إلى حوالي 1.1 مليار دولار في عام 2017م مقابل 1.5 مليار دولار في عام 2016م.

5- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي 7.1 مليار دولار في نهاية عام 2017م بارتفاع قدره 127 مليون دولار مقارنة مع عام 2016م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو 7.3 مليار دولار في نهاية عام 2017م بارتفاع قدره 150 مليون دولار عن العام السابق. وارتفع إجمالي القروض المقدمة من الصندوق في عام 2017م ليبلغ حوالي 13.3 مليار دولار مقابل 12.1 مليار دولار في العام السابق. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو 8.2 مليار دولار في عام 2017م مقابل 7.4 مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل 231 مليون دولار لعام 2017م مقابل 230 مليون دولار لعام 2016م. كما سجل الصندوق في عام 2017م صافي دخل بلغ 169 مليون دولار مقابل نحو 170 مليون دولار في عام 2016م.

6- صندوق النقد الدولي
اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها السابع والثلاثين في مدينة واشنطن بتاريخ 21 إبريل 2018م، حيث استعرض الاجتماع حالة الاقتصاد العالمي. وأشارت اللجنة إلى أن عملية تحسين التوقعات العالمية تقتضي وجود سياسات تعزز من النمو الشامل والمستدام، حيث رحبت اللجنة بالإصلاحات الأساسية التي تم التفاوض عليها في إطار البرنامج المقترح لرأس المال والذي سيسمح لمجموعة البنك الدولي تحقيق نتائج تنموية بمزيد من الفعالية وعلى نحوٍ مستدام مالياً.

وأكدت اللجنة التزامها بمعالجة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وكذلك الأولويات الأربع الرئيسية التي حددتها رؤية «التطلع إلى المستقبل»، وهي البقاء على اتصال مع جميع البلدان، والقيادة على جدول المنافع العامة العالمية، وتعبئة رأس المال وخلق الأسواق، بالإضافة إلى مواصلة تحسين الفعالية ونموذج العمليات الداخلي.

وأشارت اللجنة إلى أنه يتعيّن على القطاع الخاص لعب دور أكبر بكثير في التنمية بوصفه المحرك الرئيسي للاستثمار والابتكار والوظائف. ودعت اللجنة كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للعمل معاً للتعامل مع أوجه النقص في الأسواق والتنظيم، وتعزيز السياسات والقدرات المؤسسية، والتعاون لتعبئة الاستثمار الخاص لتحقيق التنمية الشاملة والحد من الفقر. كما أكدت على أهمية استمرار مجموعة البنك الدولي في حشد موارد القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الاستقرار وإمكانات النمو، والبيئة التحتية الجيدة، ورأس المال البشري، من خلال تدعيم النظم الصحية والتعليمية وتعزيز المهارات وتوفير فرص العمل المحلية. وتدرك اللجنة قيمة بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تعمل معاً بشكل أكثر انتظاماً، كما تشجع اللجنة مجموعة البنك الدولي على مواصلة التنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية من أجل تعظيم أثر التمويل والتنمية. وحثت اللجنة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على زيادة دعمهما للحكومات التي تسعى إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

العالمي مدعوماً بتعافي قوي في الاستثمار والتجارة في حين تُشكل مواطن الضعف المالي، وتصاعد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية، ومستويات الدين العالمي المرتفعة تاريخياً تحديات أمام النمو العالمي. كما أشارت اللجنة إلى أن الفُرص متاحة لإحراز التقدم على مستوى السياسات والإصلاحات التي تؤمِّن الانتعاش الجاري وتعزز الصلابة وترفع النمو، حيث أكدت على مواصلة استخدام كافة أدوات السياسات لتحقيق النمو القوي والمستدام. كما أكدت على أن السياسات السليمة والنظام النقدي الدولي الذي يتسم بالقوة تعتبر عوامل ضرورية لاستقرار أسعار الصرف والذي بدوره يساعد في تحقيق النمو القوي والمستدام ويضمن قوة النشاط الاستثماري.

ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لإجراء تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية المفرطة وأسعار الصرف، بالإضافة إلى تطلعها لتقييم تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية في سبيل تشجيع وجود نظام نقدي ومالي دولي مستقر. كما أيدت اللجنة تعاون الصندوق مع الأطراف المعنية لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي للتحديات المشتركة في مجالات التكنولوجيا المالية، والأصول المشفرة، والأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى تأييدها لتكثيف الجهود المبذولة لمساعدة البلدان في معالجة ظاهرة قطع علاقات المراسلة المصرفية وعواقبها السلبية، لاسيما على تحويلات العاملين في الخارج، والتدفقات التجارية، والشمول المالي.

وطلبت اللجنة من الصندوق والبنك الدوليين العمل معاً للحفاظ على استمرار القدرة على تحمل الدين وفق برنامج عمل متعدد الأبعاد لتعزيز مستوى شفافية الدين وإمكانية معالجة مواطن الانكشاف لمخاطر الدين في البلدان منخفضة الدخل.

وأيدت اللجنة العمل نحو تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية والتعاون مع ترتيبات التمويل الإقليمية لتعزيز النظام النقدي الدولي، بالإضافة إلى تأييدها لمساهمات الصندوق في مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوة البيانات. كما تتطلع اللجنة إلى مراجعة التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل.

7- مجموعة البنك الدولي
لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ 21 إبريل 2018م، حيث استعرض الاجتماع حالة الاقتصاد العالمي. وأشارت اللجنة إلى أن عملية تحسين التوقعات العالمية تقتضي وجود سياسات تعزز من النمو الشامل والمستدام، حيث رحبت اللجنة بالإصلاحات الأساسية التي تم التفاوض عليها في إطار البرنامج المقترح لرأس المال والذي سيسمح لمجموعة البنك الدولي تحقيق نتائج تنموية بمزيد من الفعالية وعلى نحوٍ مستدام مالياً.

وأكدت اللجنة التزامها بمعالجة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك وكذلك الأولويات الأربع الرئيسية التي حددتها رؤية «التطلع إلى المستقبل»، وهي البقاء على اتصال مع جميع البلدان، والقيادة على جدول المنافع العامة العالمية، وتعبئة رأس المال وخلق الأسواق، بالإضافة إلى مواصلة تحسين الفعالية ونموذج العمليات الداخلي.

وأشارت اللجنة إلى أنه يتعيّن على القطاع الخاص لعب دور أكبر بكثير في التنمية بوصفه المحرك الرئيسي للاستثمار والابتكار والوظائف. ودعت اللجنة كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للعمل معاً للتعامل مع أوجه النقص في الأسواق والتنظيم، وتعزيز السياسات والقدرات المؤسسية، والتعاون لتعبئة الاستثمار الخاص لتحقيق التنمية الشاملة والحد من الفقر. كما أكدت على أهمية استمرار مجموعة البنك الدولي في حشد موارد القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الاستقرار وإمكانات النمو، والبيئة التحتية الجيدة، ورأس المال البشري، من خلال تدعيم النظم الصحية والتعليمية وتعزيز المهارات وتوفير فرص العمل المحلية. وتدرك اللجنة قيمة بنوك التنمية متعددة الأطراف التي تعمل معاً بشكل أكثر انتظاماً، كما تشجع اللجنة مجموعة البنك الدولي على مواصلة التنسيق مع المؤسسات الدولية المعنية من أجل تعظيم أثر التمويل والتنمية. وحثت اللجنة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على زيادة دعمهما للحكومات التي تسعى إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

8- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل – سويسرا في 25 يونية 2017م، وخلص التقرير السنوي السابع والثمانون للبنك إلى أن الاقتصاد العالمي شهد انتعاشاً ونمواً خلال عام 2016م، والذي أدى إلى ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة إلى مستويات ما قبل حدوث الأزمة المالية، بالإضافة إلى اقتراب معدلات التضخم على نحو أكبر للمعدل المستهدف من البنوك المركزية. ويقوم التقرير السنوي بمعاينة أربعة مخاطر قد تهدد استدامة توسع النمو على الأجل المتوسط، وهي: ارتفاع التضخم، والضغوط المالية، والانخفاض في مستويات الاستهلاك والاستثمار، وزيادة السياسات الحمائية؛ ولذا فإن أفضل استراتيجية سياسية واعدة هي استغلال الظروف المواتية السائدة لبناء متانة اقتصادية أكبر.

كما أشار التقرير إلى أن السياسة النقدية لاتزال استيعابية بقدر كبير، حيث تم الإبقاء على أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية عند مستوى منخفض وبقاء الميزانيات العمومية للمصارف المركزية إما كبيرة أو مستمرة بالارتفاع. وأشار التقرير أيضاً إلى أن القطاع المالي يشهد تحسناً إلا أنه يواجه نوعاً من التحدي أمام الابتكارات التقنية وموعد تنفيذ أعمال الإصلاح التنظيمي. وذكر التقرير أن العولمة الاقتصادية ساهمت في رفع معايير المعيشة والحد من الفقر طوال فترة نصف القرن السابق، وقد عملت التجارة العالمية والتمويل الدولي سوياً على تحسين المنافسة ونشر التقنية مما انعكس إيجاباً على العوائد المتحصلة من الكفاءة والإنتاجية الكلية.

9- مجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس الاستقرار المالي جلسته العامة في مدينة برلين— ألمانيا في شهر فبراير 2018م، حيث قام المجلس بمراجعة خطة عمله ومواضيع المسار المالي خلال رئاسة دولة الأرجنتين لمجموعة العشرين. ولايزال المجلس قائم على متابعة الدول الأعضاء للتأكد من تطبيق إصلاحات ما بعد الأزمة المتفق عليها، حيث تشير التقارير إلى تقدم ملحوظ في تطبيق الإصلاحات في العديد من المجالات مما يتيح الفرصة للانتقال إلى مرحلة يمكن فيها تقييم آثار الإصلاحات. وقامت الجلسة العامة بتقييم مواطن الضعف المحتملة في النظام المالي. كما ناقشت عدداً من البنود المحددة في برنامج العمل وهي كما يلي:

– تقييم آثار الإصلاحات، حيث وافقت الدول الأعضاء على ضرورة التنسيق بين مجلس الاستقرار المالي وجهات وضع المعايير ذات الصلة لإجراء تقييم آثار الإصلاحات على الوساطة المالية، ليدخل ضمن إطار المجلس لتقييم ما بعد التطبيق لآثار الإصلاحات التنظيمية المالية لمجموعة العشرين. وسيتم إشراك أصحاب المصلحة والأكاديميين في مرحلة مبكرة كجزء من هذه العلمية.

– المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام المالي العالمي، حيث ناقش الأعضاء التقدم المُحرز في المراجعات السنوية لقوائم المصارف وشركات التأمين ذات الأهمية للنظام المالي العالمي، والتي تم إجراؤها بالتشاور مع لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية لمراقبي التأمين. واطّلع الأعضاء على التقدم المحرز في تنفيذ المرحلة الثالثة من جمع بيانات المصارف ذات الأهمية للنظام المالي العالمي التي تركز على البيانات التفصيلية المجمعة لانكشافات وتمويل هذه المصارف.

– الأمن الإلكتروني، حيث استعرضت الجلسة العامة نتائج تقييم للممارسات الإشرافية واللوائح القائمة المتاحة للعامة فيما يتعلق بالأمن الإلكتروني في القطاع المالي، بالإضافة إلى الإرشادات الدولية القائمة.

– معالجة مخاطر الممارسات المناوئة، حيث ناقشت الجلسة العامة التقدم المحرز في وضع مجموعة أدوات لتعزيز أُطر الحوكمة للتخفيف من مخاطر الممارسات المناوئة. كما وافقت الجلسة العامة على نشر تقرير يبين التقدم المحرز في الإصلاحات على المؤشرات الرئيسة لأسعار الفائدة من المجموعة التوجيهية للقطاع الرسمي التابعة للمجلس والتي تم إنشاؤها لتنسيق هذه الإصلاحات. وناقشت الجلسة العامة التطورات في مصرفية المراسلة والحوالات.

10- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2017م مجموعة متنوعة من المعايير، والمبادئ التوجيهية، وفيما يلي ملخصها:

- المعيار النهائي الخاص بمتطلبات الإفصاح المنقحة للركيزة الثالثة، حيث ستمكن هذه المتطلبات المشاركين في السوق من مقارنة إفصاحات المصارف المتعلقة بالأصول مرجحة المخاطر على مستوى القطاع.
- المعالجة الرقابية للمخصصات المحاسبية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية» (IFRS 9) المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018م، وتسمح هذه المعالجة بتوزيع أثر هذا المعيار الجديد على خمس سنوات وتقدم توضيحاً بشأن المخصصات العامة والجماعية المقررة في الفئة الثانية لرأس المال التنظيمي.
- المعالجة الاحترازية للأصول المشكلة، حيث تم إصدار تعريفات للانكشافات المتعثرة؛ لضمان توافق وثبات المعالجة على مستوى القطاع المصرفي.
- تحديد مخاطر التدخل وإدارتها لمختلف عمليات التوريق التي تلتزم بمعايير بازل لعمليات التوريق البسيطة والشفافة والقابلة للمقارنة.
- وضع الصيغة النهائية لمعيار بازل 3 لإصلاحات ما بعد الأزمة التي ستطبق اعتباراً من 1 يناير من عام 2022م. ومن الأهداف الرئيسة للتعديلات المدرجة في الإطار هو الحد من التباين المفرط في الأصول مرجحة المخاطر، والمساعدة في استعادة المصداقية في حسابها من خلال تعزيز متانة المناهج الموحدة لمخاطر الائتمان والتشغيل، وحساسيتها إزاء المخاطر؛ مما يسهل إمكانية المقارنة بين نسب رؤوس أموال المصارف. بالإضافة إلى إكمال نسبة رأس المال مرجح المخاطر من خلال إضافة الصورة النهائية لنسبة الرافعة المالية، وحد أدنى مُعدل وقوي لرأس المال.

11- مجموعة العشرين

عقدت قمة قادة دول مجموعة العشرين أعمالها في مدينة هامبورغ بجمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ 7-8 يولية 2017م تحت عنوان "نحو عالم مترابط"، واستعرضت القمة أهمية قضايا النمو الاقتصادي العالمي والتجارة واحترام مبادئ التفاوض والاختلاف وضمان حرية التجارة ونزاهتها، كما أكدت على أهمية تعزيز العمل على القضايا المتعلقة بالطاقة والتجارة والصحة والمناخ وتمكين المرأة إلى جانب تكثيف الشراكة

مع أفريقيا. كما أكد عدد من القادة ورؤساء الوفود بأن الاقتصاد العالمي لعام 2017م يسير في الاتجاه السليم وعلى نحو أفضل من العام المنصرم، داعين إلى تبني المزيد من السياسات الاجتماعية التي ستقود إلى تعزيز النمو، كما شددوا على أهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 ودعم المصادر الجديدة لنمو الاقتصاد العالمي وتعزيز المعرفة والتعاون في مجال التدريب والاستثمار وتشجيع الإبداع وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية وإصلاح المؤسسات المالية، مع أهمية الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتصدي للفساد وتلافي التهرب الضريبي، وأن التدابير الحمائية كفيلة بتقليص النمو الاقتصادي العالمي والتنافسية، كما دعا القادة إلى تحرير التجارة في كافة المجالات.

كما ناقشت القمة أهمية «التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة والمناخ» واحترام الالتزامات المتعلقة بالتغير المناخي والحفاظ على البيئة، حيث تمت الإشارة إلى عدم وجود تعارض بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة مع الأخذ بالاعتبار جانب معالجة التغير المناخي وفق اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي، وبما يتسق مع ظروف كل دولة.

وتناول القادة مواضيع الشراكة مع أفريقيا وقضايا الهجرة والصحة وبحث سبل تكثيف الشراكة مع الدول الأفريقية للمساهمة بشكل أكبر في النمو والاستقرار الاقتصادي المستدام، واستعراض مبادرات مجموعة العشرين والمبادرات الإقليمية في تعزيز أطر العمل الخاصة بالاستثمارات المستدامة في القطاع الخاص والاستثمارات في البنى التحتية والطاقات المتجددة وذلك من خلال التعاون مع الدول الأفريقية الشريكة المهتمة. كما تمت الإشارة إلى أهمية القارة الأفريقية بشكل عام للإنسانية، وأن ينظر إليها كشريك أساسي عبر توجيه تدفقات الاستثمار إليها لضمان تعزيز النمو الاقتصادي والرفاه، وإلى عدم اقتصار النظر إلى القارة من منظور قضايا الهجرة، حيث تمت الدعوة إلى التركيز على الجوانب المتصلة بالتنمية ومواجهة مخاطر التغير المناخي وأهمها الجفاف وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني لتهيئة الأوضاع الموائمة للحد من دوافع الهجرة وما يترتب عليها من مآسي إنسانية. كما تم التأكيد على حاجة أفريقيا إلى بناء الشراكة الفعالة مع دول العالم وأهمية تمكين السلع والمنتجات الأفريقية من النفاذ إلى الأسواق الدولية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030.

كما استعرضت القمة التحول الرقمي وتمكين المرأة والتوظيف وإلى ضرورة بذل مساعي خاصة لدعم جهود تمكين المرأة للمساهمة في القوى العاملة عبر توفير التدريب الفني والتقني، بالإضافة إلى أهمية العمل على تحقيق التوازن في الأجور بين المرأة والرجل. كما تمت الإشارة في هذه الجلسة إلى أهمية الاقتصاد الرقمي العالمي وإلى ضرورة فتح المجال بشكل أكبر للاقتصاد الرقمي من خلال الاهتمام بالتعليم الرقمي لتطوير مهارات العمالة المستقبلية. كما تم التأكيد على الدور المحوري للإنترنت في حياة الأفراد والذي بدوره يشهد تطورات تقنية متسارعة ينبغي على دول المجموعة الاستفادة منها لرفع المستوى المعيشي ومواكبة هذه التطورات، بالإضافة إلى أهمية حماية شبكات الاتصالات وأمنها وعدم استغلالها بشكل مخالف.

12- منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الثالث والسبعين بعد المئة في شهر نوفمبر 2017م، في فيينا -النمسا، حيث ناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات من بينها التطورات التي شهدتها سوق النفط العالمية. واستعرض المؤتمر توقعات السوق النفطية لعام 2018م، كما تم بحث مستويات الإنتاج وسبل إعادة التوازن إلى السوق. وأشار المؤتمر بأن العمل على إعادة التوازن في السوق قد تسارعت منذ شهر مايو من عام 2017م، مع تراجع فائض مخزون النفط في منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 140 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات لشهر أكتوبر من نفس العام. كما انخفضت كميات النفط الخام في المخازن العائمة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن المؤتمر أكد مجدداً على أهمية تخفيض مستويات المخزون إلى المستويات العادية. وتماشياً مع القرارات التي اتُخذت في اجتماعي أوبك ال 171 وال 172، فقد قرر المؤتمر تغيير تعديلات الإنتاج لتطبيقها طوال عام 2018م من شهر يناير وحتى شهر ديسمبر، مع ضمان الالتزام الكامل وفي الوقت المناسب. وفي ضوء عدم اليقين المرتبط أساساً بالعرض (ونمو الطلب إلى حد ما)، فمن المقرر أن يتم في يونية 2018م النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات للتعديل استناداً إلى الظروف السائدة في السوق والتقدم المحرز في إعادة التوازن في سوق النفط في ذلك الوقت. وأكدت الدول الأعضاء تركيزها المستمر على تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط بما يخدم مصلحة المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وسجل المؤتمر تقديره العميق لاتفاق الدول الأعضاء في منظمة أوبك وللدول خارج أوبك في «إعلان التعاون»، على التزامها كما هو مبين في مستويات الالتزام غير المسبوقة المتعلقة بتعديلات الإنتاج الطوعية. بالإضافة إلى ذلك، رحب المؤتمر بالحوار الإيجابي والتواصل الفني بين جميع الأطراف لإعلاء الطابع المؤسسي في «إعلان التعاون»، ويشمل ذلك حلقات العمل الأخيرة المتعلقة بمؤتمر الأطراف الثالث والعشرين، وكذلك الاجتماع الفني الثاني لمنظمة أوبك للدول الأعضاء وغير الأعضاء المصدرة للنفط المنعقد في 27 نوفمبر 2017م.

02
الاقتصاد السعودي

شهد اقتصاد المملكة في العام المنصرم (2017) سلسلة من الإصلاحات والبرامج الاقتصادية لتواكب رؤية المملكة 2030 وتتمثل في تنويع مصادر الدخل من أجل تخفيف الاعتماد على النفط كمورد رئيس للدخل، والتحول نحو اقتصاد متنوع، يؤدي إلى تحفيز القطاع الخاص نحو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ومن أبرز تلك الإصلاحات التي تمت في العام 2017م: تشكيل لجنة برئاسة سمو ولي العهد لمكافحة الفساد في المملكة، الأمر الذي سيسهم في رفع ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي في الاقتصاد السعودي، كما تم العمل بإصدار التأشيرات للمستثمرين الأجانب إلكترونياً خلال يوم واحد لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفرض ضريبة على السلع الضارة على الصحة العامة والبيئة والتي تساهم في الحد من التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة والمواطنين من الأضرار الناتجة عنها. وأقرت الحكومة برنامج حساب المواطن من أجل تخفيف العبء المباشر وغير المباشر على الأسر السعودية وبعض فئات المجتمع جرّاء الإصلاحات الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد أكد أن برنامج حساب المواطن يعد من أفضل التجارب العالمية الحالية من حيث توجيه الدعم. كما تم إنشاء صندوق التنمية الوطني والذي يهدف إلى رفع كفاءة التمويل والإقراض التنموي ويلبي تطلعات المواطنين والقطاع الخاص ويعزز الاستدامة لتلك الصناديق والمصارف في الإقراض والتمويل، إضافة إلى ذلك تم إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (أمن المعلومات) وذلك لتعزيز الأمن القومي للمملكة.

ولتحقيق الآمال والتطلعات لرؤية المملكة 2030 فقد اعتمد مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية في عام 2017م اثني عشر برنامجاً، والتي تعمل على التوجه التنموي الجديد وتحقيق آفاق وتطلعات المواطنين. وفيما يلي البرامج التي تساهم في تحقيق الرؤية: برنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج التحول الوطني، وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج تحسين نمط الحياة، وبرنامج ريادة الشركات الوطنية، وبرنامج الشراكات الاستراتيجية، وبرنامج الإسكان، وبرنامج التخصيص، وبرنامج تعزيز الشخصية الوطنية، وبرنامج تحقيق التوازن المالي.

كما اعتمد مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية مطلع عام 2018 خطة تطبيق ثلاثة برامج لتحقيق رؤية 2030 وهي: برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى إلى تطوير القطاع المالي ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفاعلاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءة القطاع المالي بما يعزز قدرته لمواجهة ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع المالي في المملكة، وبرنامج تحسين نمط الحياة الذي يهدف إلى تحسين نمط حياة الفرد من خلال تهيئة البيئة اللازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة، إضافة إلى تعزيز مشاركة المواطن والمقيم في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية، والأنماط الأخرى الملائمة التي تسهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة، وتوليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية، وبرنامج التخصيص والذي يسعى إلى رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات المقدمة وإتاحتها لأكبر عدد ممكن، وسيعمل البرنامج على زيادة فرص العمل للقوى العاملة الوطنية واستقطاب أحدث التقنيات والابتكارات ودعم التنمية الاقتصادية بإشراك منشآت مؤهلة في تقديم هذه الخدمات.

الاقتصاد السعودي

جدول رقم 2-1:
الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (2010م = 100)
(مليون ريال)

	2015	2016	2017*	التغير % 2017
أ- الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	59,744	60,122	60,422	0.50
2- التعدين والتحجير	1,018,485	1,046,785	1,010,104	-3.50
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,008,782	1,037,257	1,000,160	-3.58
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	9,703	9,527	9,944	4.37
3- الصناعات التحويلية	298,442	307,987	311,982	1.30
أ) تكرير الزيت	83,547	94,610	96,533	2.03
ب) صناعات أخرى	214,895	213,377	215,449	0.97
4- الكهرباء والغاز والماء	32,928	33,688	34,132	1.32
5- التشييد والبناء	125,184	121,203	117,259	-3.25
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	231,744	228,074	229,378	0.57
7- النقل والتخزين والاتصالات	144,519	148,467	151,789	2.24
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	230,836	237,143	246,818	4.08
أ) ملكية المساكن	123,490	127,227	131,461	3.33
ب) أخرى	107,346	109,917	115,357	4.95
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	48,812	49,648	50,323	1.36
10- ناقصاً الخدمات المصرفية المحتسبة	20,531	20,709	20,973	1.27
ب- منتجو الخدمات الحكومية	**353,949**	**354,519**	**355,600**	**0.31**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**2,524,111**	**2,566,928**	**2,546,834**	**-0.78**
رسوم الاستيراد	21,125	20,830	18,757	-9.95
الناتج المحلي الإجمالي	**2,545,236**	**2,587,758**	**2,565,591**	**-0.86**

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نمو سلبي نسبته 0.86 في المئة في عام 2017م ليبلغ نحو 2,565.6 مليار ريال، مقارنة بنمو إيجابي نسبته 1.67 في المئة في عام 2016م. ويُعزى ذلك لتسجيل الناتج المحلي للقطاع النفطي انخفاضاً نسبته 3.09 في المئة ليبلغ حوالي 1,103.2 مليار ريال نتيجة لخفض إنتاج المملكة من النفط إنفاذاً للخفض المشترك والمتفق عليه مع عدد من الدول المنتجة للنفط. أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً إيجابياً نسبته 1.05 في المئة ليبلغ حوالي 1,443.7 مليار ريال، وسجل معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي نمواً إيجابياً نسبته 1.20 في المئة ليبلغ نحو 1,012.2 مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0.70 في المئة ليبلغ 431.4 مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2017م بنسب متفاوتة (جدول 2-1). حيث سجل نشاط الصناعات التحويلية نمواً نسبته 1.3 في المئة، وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته 4.08 في المئة، وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته 2.24 في المئة، وسجل نشاط الكهرباء والغاز والماء نمواً نسبته 1.32 في المئة، وسجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية نمواً نسبته 1.36 في المئة، وسجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك نمواً نسبته 0.5 في المئة، وسجل نشاط منتجو الخدمات الحكومية نمواً نسبته 0.31 في المئة. وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ارتفاعاً نسبته 0.57 في المئة. في حين سجل نشاط التعدين والتحجير نمواً سلبياً نسبته 3.5 في المئة وسجل نشاط التشييد والبناء نمواً سلبياً نسبته 3.25 في المئة.

جدول رقم 2-2:
مؤشرات اقتصادية مختارة

	2016	2017
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	31.8	32.6
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	2,418.5	2,575.3
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,587.8	2,565.6
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	125.8	126.0
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	2.1	-0.9
إجمالي عرض النقود ن3 (مليار ريال)	1,787.4	1,791.1
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	10.46	9.95
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	40.96	52.59
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	123.2	122.2
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	9.5	9.6
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	90.5	90.4
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	145.7	147.9
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	2.1	1.8
معدل كفاية رأسمال المصارف (معيار بازل2)	19.5	20.4
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	519.4	691.5
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	333.7	435.9
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	830.5	930.0
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-311.1	-238.5
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-12.9	-9.3
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	688.4	831.9
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	525.6	504.4
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	-3.7	2.2
الحساب الجاري (مليار ريال)	-89.4	57.1
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	7,210.4	7,226.3
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	13.1	17.2

* حسب أرقام الأوبك.
** أسعار الفائدة بين المصارف.
*** تشمل (الصادرات النفطية وغيرالنفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

العرض والطلب المحليين

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 0.03 في المئة في عام 2017م. فقد سجل إجمالي الواردات انخفاضاً نسبته 4.03 في المئة. وفي المقابل، سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية) زيادة نسبتها 1.21 في المئة، كما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة 1.12 في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 1.26 في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2017م ارتفاعاً نسبته 0.84 في المئة، فقد ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة 1.02 في المئة، وارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة 2.72 في المئة. وانخفض إجمالي الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة 5.08 في المئة، بينما ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 7.70 في المئة (جدول 2-3).

سوق الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف في عام 2017م بنسبة 28.4 في المئة ليبلغ 52.59 دولار للبرميل مقارنة بنحو 40.96 دولار للبرميل في عام 2016م. وبالنسبة لإنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية إلى تراجع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2017م بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ نحو 9.95 مليون برميل مقارنة بنحو 10.46 مليون برميل في عام 2016م (جدول 2-2).

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2017م بنسبة 0.3 في المئة، لتبلغ حوالي 288.7 مليون ميجاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على 49.6 في المئة (143.1 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة،

جدول رقم 2-3:
إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)
(مليون ريال)

	2015	2016	2017*	التغير % 2017
إجمالي العرض**	**2,422,880**	**2,322,789**	**2,323,430**	**0.03**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	1,767,847	1,797,153	1,818,983	1.21
الحكومي	554,305	569,619	576,013	1.12
الخاص	1,213,542	1,227,534	1,242,970	1.26
إجمالي الواردات	655,033	525,637	504,447	-4.03
إجمالي الطلب	**2,700,360**	**2,532,216**	**2,553,431**	**0.84**
الاستهلاك النهائي	1,724,946	1,660,089	1,694,622	2.08
الحكومي	736,139	624,632	630,978	1.02
الخاص	988,807	1,035,457	1,063,644	2.72
اجمالي تكوين رأس المال	**732,432**	**629,736**	**597,751**	**-5.08**
الصادرات غير النفطية	**244,178**	**242,391**	**261,057**	**7.70**
الصادرات السلعية	189,901	177,694	193,479	8.88
صادرات الخدمات	54,277	64,697	67,578	4.45

* بيانات أولية.
** يُعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

يليه الاستهلاك التجاري (48.3 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 16.7 في المئة، ثم الاستهلاك الصناعي في المرتبة الثالثة (47.2مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 16.4 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (38.4مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 13.3 في المئة.

وفي مجال الصناعة، ساهمت الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017م بنحو 12.16 في المئة أي ما يقارب 312 مليار ريال مقارنة بنسبة 11.9 في المئة في العام السابق. وبناءً على أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، شهد عام 2017م تطوراً في عدد العقود الصناعية والخدمية واللوجستية داخل المدن الصناعية التي بلغت حوالي 6,161 عقداً بزيادة نسبتها 1.4 في المئة عن العام السابق.

وأصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في عام 2017م تراخيص صناعية لإنشاء 593 مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية برأسمال بلغ نحو 14.5 مليار ريال، توفر فرص عمل لما يقارب 58.9 ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة في 2017م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأسمالها، إصدار 140 ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات، بإجمالي رأسمال بلغ نحو 1.8 مليار ريال وهو ما يُشكل نسبة 12.5 في المئة من إجمالي رأسمال التراخيص، وإصدار 97 ترخيصاً لصناعة منتجات المطاط واللدائن بإجمالي رأسمال بلغ نحو 1.2 مليار ريال وهو ما يُشكل نسبة 8 في المئة من إجمالي رأسمال التراخيص الصناعية الصادرة.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2017م ليصل إلى 7,930 مصنعاً منتجاً، بإجمالي رأسمال بلغ حوالي 1,127.9 مليار ريال، توظف ما يزيد عن مليون موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأسمالها، أن إجمالي رأسمال صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد 771 مصنعاً بلغ 577.6 مليار ريال وبنسبة 51.2 في المئة من إجمالي رأسمال المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بعدد 153 مصنعاً وبرأس مال بلغ 104.4 مليار ريال وبنسبة 9.3 في المئة من إجمالي رأسمال المصانع.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعاً في عام 2017م نسبته 0.2 في المئة ليصل إلى 1791.1 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 0.8 في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو 1787.4 مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة واحد في المئة، وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 8.9 في المئة، بينما ارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 13.1 في المئة، وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 2.7 في المئة مقارنة بعام 2016م.

وارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة 2.2 في المئة ليبلغ نحو 2305.8 مليار ريال في نهاية عام 2017 مقارنة بنحو 2256.3 مليار ريال في نهاية العام السابق. وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته 0.1 في المئة لتبلغ نحو 1619.1 مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 6.3 في المئة ليبلغ نحو 317.6 مليار ريال، وارتفعت الأرباح بنسبة 8.2 في المئة لتبلغ نحو 43.7 مليار ريال. وانخفض الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين الخاص والعام بنسبة واحد في المئة ليبلغ نحو 1386.5 مليار ريال، وبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (معيار بازل) 20.4 في المئة في نهاية عام 2017م مقارنة بنحو 19.5 في المئة في نهاية العام السابق.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام 2017م حوالي 1.4 في المئة مقارنة بنسبة 1.5 في المئة في العام السابق. كما بلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 30.8 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها 84.5 في المئة مقارنة بنسبة 83.7 في المئة في العام السابق.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته 0.2 في المئة ليبلغ 7,226.3 نقطة بنهاية عام 2017م. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2017م لتصل إلى 1,689.6 مليار ريال مقارنة بنحو 1,682 مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بارتفاع نسبته 0.5 في المئة. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2017م بنسبة 35.1 في المئة ليبلغ 44.0 مليار سهم بقيمة بلغت نحو 836.3 مليار ريال.

المالية العامة

من أجل رفع مستوى الشفافيّة والإفصاح المالي وحوكمة المالية العامة للميزانية، بدأت وزارة المالية بإصدار تقارير ربعية لأداء الميزانية في عام 2017م. وتشير البيانات الصادرة للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي 1439/1438هـ (2017م) إلى ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة 33.1 في المئة لتبلغ نحو 691.5 مليار ريال مقارنة بنحو 519.4 مليار ريال في عام 2016م. وارتفاع المصروفات الفعلية بنسبة 12 في المئة لتبلغ نحو 930 مليار ريال مقارنة بنحو 830.5 مليار ريال في عام 2016م. وانخفض العجز الفعلي بنسبة 23.3 في المئة ليبلغ نحو 238.5 مليار ريال مقارنة بعجز فعلي بلغ 311.1 مليار ريال في عام 2016م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحسن وضع الحساب الجاري في عام 2017م، حيث حقق فائضاً بلغ 57.1 مليار ريال، أي ما يُشكل نحو 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2017م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 10.1 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,336.3مليار ريال. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 20.8 في المئة لتبلغ نحو 831.9 مليار ريال، على الرغم من تراجع قيمة إجمالي الواردات بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ نحو 504.4 مليار ريال.

التجارة والاستثمار

واصل قطاع التجارة تحقيق معدلات نمو إيجابية، حيث أصدرت وزارة التجارة والاستثمار خلال عام 2017م سجلات تجارية لإنشاء 13,102 شركة جديدة متنوعة مقارنة بعدد 12,341 شركة أُنشئت في عام 2016م، أي ارتفاع نسبته 6.2 في المئة.

و بلغ عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2017م نحو 141 ألف سجل توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة 40 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 26 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 20 في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2017م. وفيما يخص الاستثمار الأجنبي، بلغ عدد المنشآت المرخصة تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار 7,911 منشاة مرخصة مع نهاية عام 2017 م وبإجمالي تمويل بلغ 668.3 مليار ريال، منها 5,360 رخصة لقطاع الخدمات و1,987 للقطاع الصناعي و173 للقطاع التجاري.

السياحة

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بنسبة 3.6 في المئة خلال عام 2017م مقارنة بالعام السابق ليبلغ 97.5 مليار ريال، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (القيمة المضافة) 4.9 في المئة في عام 2017م، وذلك حسب توقعات الهيئة لعام 2017م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2017م حوالي 47.9 مليار ريال مقابل 55.4 مليار ريال في عام 2016م، مسجلاً انخفاضاً نسبته 13.6 في المئة. ويُعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق على التسوق وقضاء العطلات، وزيارة الأقارب والأصدقاء، والأغراض الدينية، والأغراض الأخرى، والأعمال بنسبة 19 في المئة و14 في المئة و7 في المئة و9.5 في المئة وواحد في المئة على التوالي مقارنة بالعام السابق.

وارتفع حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2017م بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 97.8 مليار ريال مقارنة بنحو 93.4 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام 2017م نحو 78 مليار ريال مقارنة بنحو 97 مليار ريال في عام 2016م، أي بانخفاض نسبته 20 في المئة.

وارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة في نهاية عام 2017م ليصل إلى 2,231 فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة في نهاية عام 2017م نحو

جدول رقم 2-4:
الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	2016	2017**
مجموع الإيواء	129,555	137,458
المطاعم والمقاهي	442,132	469,103
وكالات السفر والسياحة	41,461	43,990
خدمات نقل المسافرين*	172,065	182,561
الخدمات الترفيهية	151,545	160,790
المجموع	**936,758**	**993,901**
نسبة السعودة (٪)	**28.1**	**28.5**

* يشمل قطاع نقل المسافرين على الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

** بيانات تقديرية.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

جدول رقم 2-5:
الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة (ألف وظيفة)

	2023	2028
وظائف مباشرة	1,418	1,906
وظائف غير مباشرة	709	953
المجموع	**2,127**	**2,859**

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

4,868 وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة 28.3 في المئة (1,379 وحدة)، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.5 في المئة (1,094 وحدة).

وبلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسة في المملكة بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني حوالي 993.9 ألف وظيفة في عام 2017م بارتفاع نسبته 6.1 في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ 936.8 ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول 2-4). وبلغت نسبة السعودة في تلك الوظائف حوالي 28.5 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 28.1 في المئة في العام السابق.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عددٍ متزايدٍ من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية، حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو 1.6 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2018م، وحوالي 2.1 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2023م. كما يتوقع أن يوفر حوالي 2.9 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2028م (جدول 2-5).

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية

المياه

بناءً على أحدث البيانات المتوفرة قامت الدولة بإنشاء عدداً من محطات التحلية العاملة بلغ عددها 29 محطة تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام 2016م نحو 1,377.1 مليون متر مكعب مقابل 1,292.2 مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 3,762.5 ألف متر مكعب مقابل 3,540.1 ألف متر مكعب يومياً في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية من محطات المؤسسة لعام 1438/1437هـ (2016م) حوالي 42 مليون ميجاوات/ساعة.

وتشير بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة لعام 2017م إلى بلوغ كمية استهلاك المناطق لمياه الشرب في العام 2017م من جميع المصادر (تحلية، جوفية) ثلاثة مليار متر مكعب، تستحوذ منطقة الرياض على 34 بالمئة منها، ثم منطقة مكة المكرمة بحوالي 24 بالمئة، ثم المنطقة الشرقية بحوالي 22 بالمئة. واستقر عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترابية) في أنحاء المملكة في نهاية عام 2017م عند نفس عددها في نهاية العام السابق والبالغ 508 سداً وبطاقة تخزينية بلغت نحو 2.25 مليار متر مكعب. واستقر عدد محطات معالجة الصرف الصحي العاملة حتى نهاية عام 2017م عند نفس عددها في نهاية العام السابق والبالغ 92 محطة. وبلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي حوالي 40.9 ألف كيلو متر طولي. وبلغ إجمالي عدد التوصيلات المنزلية الخاصة بالصرف الصحي 1.3 مليون توصيلة وهو نفس عددها في نهاية العام السابق.

الإنتاج النباتي

استناداً لأحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2016م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 15.9 مليون طن. وبتفصيل الإنتاج النباتي فقد بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 10.8 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 1.9 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.8 مليون طن، وإنتاج الفواكه قرابة 1.4 مليون طن. كما بلغت المساحة المزروعة من الأعلاف 501.2 ألف هكتار بنسبة 47.8 في المئة من إجمالي المساحة الزراعية في المملكة، وللحبوب 321.2 ألف هكتار بنسبة 30.7 في المئة، وللفواكه 145.2 ألف هكتار بنسبة 13.9 في المئة، وأخيراً للخضروات 80.1 ألف هكتار بنسبة 7.6 في المئة.

جدول رقم 2-6:
حركة نقل المسافرين والبضائع بأنواعها

	2016	2017
نـوع النـقل	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	85.3	91.8
النقل البري	7.8	9.8
الخطوط الحديدية	1.3	1.5
النقل بين المدن	6.2	5.4
النقل الدولي	0.3	---
النقل البحري	1.2	1.3
الإجمـــالي	**94.4**	**103.0**

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

وحسب أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء ووزارة البيئة والمياه والزراعة فقد بلغ عدد النخيل المثمرة بالمملكة بنهاية عام 2015م نحو 22.7 مليون نخلة. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام 2015م حوالي 127.5 ألف طن مقارنة بنحو 136.8 ألف طن في العام السابق أي بانخفاض نسبته 7.3 في المئة.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، فقد قدرت الثروة الحيوانية في المملكة من (الإبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والدواجن) في عام 2016م بحوالي 65.6 مليون رأس. وفي مجال إنتاج الألبان، أشارت أحدث الإحصاءات الصادرة عن ووزارة البيئة والمياه والزراعة إلى أن إنتاج المشاريع المتخصصة خلال عام 2015م بلغ نحو 2,155 ألف طن.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017م بحوالي 5.92 في المئة أي ما يقارب 151.9 مليار ريال مقارنة بنسبة 5.74 في المئة في العام السابق. وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2017م بحوالي 6.4 في المئة أي ما يقارب 165.1 مليار ريال مقارنة بنسبة بلغت 6.6 في المئة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته 9.1 في المئة خلال عام 2017م مقابل نمو نسبته 3.5 في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي 103مليون راكب مقابل 94.4 مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره 8.6 مليون راكب. (جدول 2-6).

وأنجزت وزارة النقل العديد من المشاريع الحيوية في عام 2017م، شملت إنجاز 3220 كم من الطرق، منها 176.5 كم من الطرق السريعة، و815 كم من الطرق المزدوجة، و1,580.5 كم من الطرق المنفردة، و33.5 كم من الطرق المزدوجة القائمة، و35 تقاطع، ونفق واحد. ونظراً لأهمية تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة لمرتادي الطرق وما للمشاريع التشغيلية من أثر كبير وملموس للمحافظة على البنية التحتية، فقد قامت الوزارة بفحص وتقييم 3,974 جسراً وإعادة وتأهيل 15 جسراً وفتح طرق ترابية جديدة بطول 980 كم.

وحسب البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعام 2017م، فقد بلغت نسبة الإنجاز في مشروع قطار الرياض 68 في المئة وهو ما ينسجم مع الجدول الزمني لتنفيذ المشروع. ويجري العمل في أكثر من 250 موقعاً على كافة مسارات شبكة القطار الست في مختلف أرجاء المدينة بطول إجمالي يبلغ 176 كم، وتضم 85 محطة.

وفيما يتعلق بالخطوط الحديدية، فقد أشارت أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن صندوق الاستثمارات العامة أن مشروع نقل السكة الحديدية (الشمال-الجنوب) بدأ في نقل معادن الفوسفات منذ مايو 2011م، والبوكسايت منذ مايو 2014م، والكبريت المصهور في مايو 2017م، وحامض الفوسفوريك في يونية 2017م، حيث بلغ إجمالي ما تم نقله من المعادن منذ عام 2011م حتى نهاية عام 2017م نحو 27 مليون طن، وتنقل قطارات المعادن ما يعادل استيعاب ما بين 28 ألف إلى 30 ألف شاحنة شهرياً. ومن جانب آخر، دشنت الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) خدمة نقل الركاب بالقطارات بشكل تجاري بين محطاتها في كلٍ من الرياض والمجمعة والقصيم وحائل في عام 2017م، وقد نقلت قطارات الركاب نحو 183 ألف راكب، وتمتلك شركة (سار) خطوط حديدية تبلغ أطوالها نحو 4,975 كم، منها 750 كم لقطار الشمال-الجنوب، و733 كم لخط قطار الدمام الرياض وكذلك 450 كم مزدوج لقطار الحرمين السريع الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة.

جدول رقم 2-7:
خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام 2017م*
(بالألف)

المنطقة	اشتراكات الاتصالات الثابتة	اشتراكات النطاق العريض (الثابت)
	اجمالي الاشتراكات	اجمالي الاشتراكات
الرياض	1,040	639
مكة المكرمة	970	297
المدينة المنورة	130	65
القصيم	156	36
المنطقة الشرقية	753	359
عسير	203	181
تبوك	63	67
حائل	42	71
الحدود الشمالية	19	37
جازان	52	24
نجران	29	26
الباحة	35	60
الجوف	25	25
إجمالي المملكة	**3,517**	**1,886**

* : تقديرات وتحليلات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2017م.

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

رسم بياني رقم 2-1:
إيرادات قطاع خدمات الاتصالات

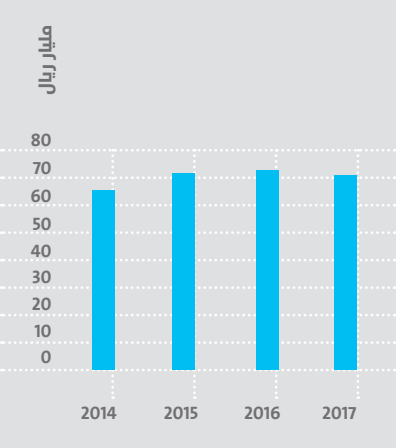

المصدر: هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات.

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة 27 مطاراً، منها أربعة مطارات دولية، وعشرة مطارات إقليمية، وثلاثة عشر مطاراً محلياً. وفيما يتعلق بمستجدات مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي في محافظة جدة فيتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع والتشغيل الكامل للمرحلة الأولى في عام 2018م. ووصلت نسبة الإنجاز حتى نهاية 2017 إلى نحو 88 بالمئة. وبلغ عدد التراخيص للناقلات الوطنية 5 ناقلات جوية وهي: الخطوط الجوية السعودية، طيران ناس، السعودية الخليجية للطيران، نسما للطيران بالإضافة إلى طيران أديل الحاصلة على ترخيص في عام 2017م.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تم تشكيل «اللجنة الوطنية للتحول الرقمي» وتأسيس «وحدة التحول الرقمي» في العام المنصرم في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق رؤية المملكة 2030، ومن أبرز ما تم إنجازه: تطوير منظومة الحكومة الرقمية والخدمات التي تقدمها للجهات الحكومية في المملكة من خلال إطلاق مشروع الحكومة الرقمية 2020 والذي يتوافق مع المعايير العالمية ويدعم تحسين ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، وتحسين تجربة المستخدم وكفاءة الخدمات الرقمية من خلال تعزيز استخدام البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية، كبوابة موحدة لكل الخدمات الحكومية بالتكامل مع المنصات القطاعية، وإطلاق منصة «فكرتك» وهي منصة تعني بمشاركة وتفاعل الجمهور لجمع الأفكار والمشاريع لحل التحديات باستخدام الحلول الرقمية.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام 2017م حوالي 3.5 مليون خط، منها حوالي 1.9 مليون خط سكني تمثل نحو 52 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وتبلغ نسبة الانتشار للمساكن 31.6 في المئة. وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة 40.2 مليون اشتراك بنهاية عام 2017م، حيث انخفضت نسبة الانتشار لخدمات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان إلى 126.7 في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى بنسبة تتجاوز 74.8 في المئة.

كما بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي 2.5 مليون اشتراك بنهاية عام 2017م بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو 33.6 في المئة. في حين بلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي 29.7 مليون اشتراك بنهاية عام 2017م. ووصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بالنسبة للسكان إلى حوالي 93.5 في المئة (الجدول 2-7).

وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية من حوالي 64 في المئة في نهاية عام 2014م إلى حوالي 82 في المئة في نهاية عام 2017م. ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بحوالي 26 مليون مستخدم. وتعزى أسباب زيادة نسبة انتشار الإنترنت والنطاق العريض مؤخراً إلى زيادة الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، وقنوات المحتوى بحسب الطلب، إضافة إلى الألعاب عبر الأنترنت.

وحققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت 71 مليار ريال في عام 2017م منخفضة عن العام الماضي بنسبة 3.7 في المئة، وبلغ حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة 136 مليار ريال في عام 2017م أي بنمو نسبته 4.6 في المئة عن عام 2016م. ويمثل الإنفاق على الاتصالات 65 في المئة من إجمالي الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات (رسم بياني رقم 2-1).

البريد السعودي

بلغ إجمالي عدد المكاتب البريدية في المملكة بنهاية عام 2017م 590 مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية 56 وكالة، كما بلغ إجمالي عدد الصناديق البريدية 623.5 ألف صندوق، وبلغ إجمالي عدد المسجلين في العنوان الوطني للأفراد حوالي 2.5 مليون مسجل، وبلغ إجمالي عدد المسجلين في العنوان الوطني لقطاع الأعمال حوالي 1.2 مليون مسجل. وتهدف مؤسسة

البريد السعودي إلى التحول للعمل على أسس تجارية من خلال الفصل في الصلاحيات بين المُشغل ومنظم السوق البريدي، وإيجاد بيئة تنافسية تشجع على الإبداع، وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف ودعم الإيرادات غير النفطية للدولة، وذلك من خلال إنشاء هيئة البريد وشركة البريد القابضة والشركات التابعة. كما تم استحداث منتجات جديدة مثل البريد الإلكتروني الحكومي «موثوق»، وخدمات إلكترونية كخدمة مكاني، وخدمة محطات الطرود البريدية.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

سجل إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام خلال العام الدراسي 2017/2016م نحو 5.85 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام (تشمل المراحل: رياض الأطفال، ابتدائي، ومتوسط، وثانوي، تعليم كبار، وتربية خاصة) نحو 512.5 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 36.3 ألف مدرسة منها حوالي 19.6 ألف مدرسة للبنات تُشكل نحو 54 في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

سجل عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة للعام الدراسي 2017/2016م نحو 1.7 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو 423.3 ألف طالب وطالبة، منهم نحو 309.5 ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو 73.1 في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو 56.1 في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو 43.9 في المئة. وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو 219.1 ألف خريج وخريجة في العام الدراسي 2017/2016م، منهم نحو 116.4 ألف خريجة تُشكلن حوالي 53.1 في المئة من إجمالي عدد الخريجين. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2017/2016م نحو83.9 ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في نهاية العام الدراسي 2017/2016م 38 جامعة منها 28 جامعة حكومية و10 جامعات أهلية تحوي 571 كلية، و42 كلية أهلية مستقلة. ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي 2017/2016م نحو 139.9ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم 83.2 في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والإداري

وصل إجمالي عدد المتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي 2017/2016م نحو 181.4 ألف متدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في 209 كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 10.7 ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 224.9 ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام 2017/2016م، أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة، والخاصة، ومركز الأعمال، والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة وأبها والفرعين النسويين في الرياض والدمام. وبلغ عدد المتدربين المشاركين في هذه الأنشطة نحو 79.9 ألف مشارك ومتدرب. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة 1,078 خريجاً وخريجة. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد 884 عضواً منهم 715 عضواً من السعوديين تُشكل نسبتهم 80.9 في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2017م إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 475 مستشفى بزيادة 5 مستشفيات عن العام السابق، منها 282 مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و44 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و149 مستشفى للقطاع الخاص. وبلغ إجمالي عدد المجمعات الطبية الخاصة في المملكة في عام 2017م 2,644 مجمعاً مقارنةً بعدد 2,754 مجمعاً في عام 2016م. كما وصل عدد الأطباء (يشمل أطباء الأسنان) العاملين في المملكة إلى 97.7 ألف طبيب (3 أطباء لكل 1,000 نسمة). وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو 72.6 ألف سرير (2.23 سرير لكل 1,000 نسمة).

الخدمات الاجتماعية

حقق الصندوق الخيري الاجتماعي، التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية الذي يهدف إلى معالجة الفقر في المملكة وتمكين المواطنين من العمل بإنتاجية وإعالة أنفسهم وأسرهم، العديد من الإنجازات خلال عام 2017م، من أهمها:

- برامج المنح التعليمية والتي خُصص لها 401.3 مليون ريال، صرف منها فعلياً خلال العام المنصرم حوالي 147.4 مليون ريال.
- برامج التدريب والتوظيف والتأهيل والتي خُصص لها 95.13 مليون ريال، صرف منها فعلياً خلال العام المنصرم 41.7 مليون ريال.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن تحقيق كفاءة عالية، وتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، والعمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة، حيث تشير نتائج الأهلية والاستحقاق للدورة الأولى الصادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى أن إجمالي المستحقين مع التابعين وصل إلى حوالي 10.6 مليون مستحق بإجمالي 2 مليار ريال، حيث حصل 50 في المئة منهم على الاستحقاق الكامل، و25 في المئة على استحقاق جزئي، و8 في المئة على الاستحقاق الأدنى (300 ريال).

جدول رقم 2-8:
مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسة		2016 ذكور	2016 إناث	2016 إجمالي	2017 ذكور	2017 إناث	2017 إجمالي
السكان	سعوديون	10,231,364	9,850,218	20,081,582	10,404,865	10,022,711	20,427,576
	غير سعوديين	8,028,355	3,677,643	11,705,998	8,341,557	3,843,713	12,185,270
	الإجمالي	**18,259,719**	**13,527,861**	**31,787,580**	**18,746,422**	**13,866,424**	**32,612,846**
عدد المواليد	الإجمالي	278,529	253,918	532,447	254,511	233,619	488,130
عدد الوفيات	الإجمالي	48,464	29,539	78,003	49,441	30,090	79,531
المشتغلون	سعوديون	1,965,209	1,021,930	2,987,139	1,990,195	1,082,202	3,072,397
	غير سعوديين	8,860,348	241,909	9,102,257	8,121,594	251,066	8,372,660
	الإجمالي	**10,825,557**	**1,263,839**	**12,089,396**	**10,111,789**	**1,333,268**	**11,445,057**
معدلات البطالة (%)	سعوديون	5.4	33.7	11.6	7.4	33.1	12.8
	غير سعوديين	0.4	2.3	0.6	0.7	3.3	0.9
	الإجمالي	**2.5**	**21.1**	**5.6**	**3.3**	**22.9**	**6.0**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	703,671	474,153	1,177,824	697,123	476,347	1,173,470
	غير سعوديين	33,895	33,092	66,987	29,618	30,768	60,386
	الإجمالي	**737,566**	**507,245**	**1,244,811**	**726,741**	**507,115**	**1,233,856**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,261,538	547,777	1,809,315	1,293,072	605,855	1,898,927
	غير سعوديين	8,826,453	208,817	9,035,270	8,091,976	220,298	8,312,274
	الإجمالي	**10,087,991**	**756,594**	**10,844,585**	**9,385,048**	**826,153**	**10,211,201**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**42,651**	**6,684**	**49,335**	**42,312**	**6,808**	**49,120**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

الإسكان

أعدت وزارة الإسكان استراتيجية من أبرز أهدافها زيادة نسبة امتلاك المواطنين للمنازل وتقوم على مرتكزين رئيسين هما دعم العرض وتمكين الطلب. وبلغ عدد الوحدات المنجزة 23 ألف وحدة خلال عام 1438هـ، كان النصيب الأكبر منها لمنطقة الرياض بنسبة 32.6 في المئة، ثم مكة المكرمة بنسبة 28.9 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 24 في المئة. ومن المتوقع أن يبلغ عدد الوحدات المنجزة خلال الأعوام 1439هـ و1440هـ و1441هـ نحو84 ألف وحدة سكنية.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) لعام 2017م حوالي 1.17 مليون مشترك مقارنة بنحو 1.18 مليون مشترك في العام السابق بانخفاض نسبته 0.8 في المئة، وانخفضت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل لتبلغ 45 مليار ريال مقابل 50.2 مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 67.3 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.08 في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 8.2 في المئة ليبلغ 614.9 ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ نحو 220.9 ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة 5.2 في المئة ليبلغ نحو 482.1 ألف مستفيد.

وانخفض عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة 0.7 في المئة ليبلغ حوالي 452.7 ألف منشأة، وانخفض عدد المنشآت الحكومية بنسبة 5.9 في المئة ليبلغ 1,235 منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في عام 2017م بنسبة 4.3 في المئة ليبلغ حوالي 27.1 مليون مشترك مقارنة بحوالي 26 مليون مشترك في العام السابق. وانخفض عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 4.5 في المئة ليبلغ حوالي 9.92 مليون مشترك مقارنة بحوالي 10.39 مليون مشترك في العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ سكان المملكة في منتصف عام 2017م نحو 32.6 مليون نسمة بنمو نسبته 2.6 في المئة عن منتصف عام 2016م المقدر بنحو 31.8 مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو 62.6 في المئة (20.4 مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام 2017م بما نسبته 57.5 في المئة ذكور، و42.5 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.9 في المئة والإناث ما نسبته 49.1 في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 68.5 في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته 31.5 في المئة من إجمالي غير السعوديين. (الجدول 2-8).

ومن حيث توزيع سكان المملكة منتصف عام 2017م حسب المناطق الإدارية، احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو 8.6 مليون نسمة وبنسبة 26.3 في المئة، تلتها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو 8.2 مليون نسمة وبنسبة 25.2 في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو 4.9 مليون نسمة وبنسبة 15.1 في المئة، أما منطقة الحدود الشمالية فقد حظيت بالنسبة الأقل بنحو 0.4 مليون نسمة وبنسبة 1.1 في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2017م نحو 1.23 مليون عامل وبتراجع نسبته 0.8 في المئة عن العام السابق، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 95.1 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2017م حوالي 697 ألف عامل بتراجع نسبته 0.95 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي 476 ألف عاملة بزيادة نسبتها 0.4 في المئة عن العام السابق.

أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2017م حوالي 29.6 ألف عامل وبانخفاض نسبته 12.7 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث 30.8 ألف عاملة وبانخفاض نسبته 7.3 في المئة عن العام الماضي (الجدول 2-8).

سوق العمل

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2017م نحو 10.2 مليون عامل بانخفاض عن العام السابق بنسبة 5.8 في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 18.6 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2017م نحو 1.3 مليون عامل بارتفاع نسبته 2.5 في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي 0.6 مليون عاملة بارتفاع نسبته 10.6 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2017م حوالي 8.1 مليون عامل بانخفاض عن العام السابق نسبته 8.3 في المئة، كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 0.2 مليون عاملة بارتفاع نسبته 5.5 في المئة عن العام السابق (الجدول 2-8).

وبلغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل في نهاية عام 2017م حوالي 579.1 ألف مواطن ومواطنه شكل الإناث ما نسبته 84.3 في المئة منهم، وحسب المناطق الإدارية تركز غالبية الباحثين عن العمل في كل من منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية حيث شكلوا ما نسبته 19.8 في المئة و19.7 في المئة و14.5 في المئة على التوالي.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة ليبلغ 6 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2017م مقارنة بنسبة 5.6 في المئة في عام 2016م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.8 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 7.4 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي 33.1 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت 0.9 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة (لا تشمل صندوق الاستثمارات العامة) منذ إنشائها حتى نهاية عام 2017م نحو 346.9 مليار ريال، وبلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات في عام 2017م نحو 18.4مليار ريال، مقارنة بنحو 25.8 مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته 28.7 في المئة. وبلغ حجم تسديدات القروض نحو 20 مليار ريال بانخفاض 6.7 في المئة عن العام السابق، وبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية عام 2017م نحو 237 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.2 في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغت القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام 2017م نحو 10.6 مليار ريال بارتفاع نسبته 68.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو 4.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 0.9 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2017م حوالي 38.6 مليار ريال بارتفاع نسبته 8.8 في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2017م نحو 157.3 مليار ريال، بانخفاض نسبته 0.3 في المئة مقارنةً بنهاية العام السابق. وقدم الصندوق خلال عام 2017م قروضاً بلغت قيمتها حوالي 5.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 52.2 في المئة عن العام السابق. وبلغت تسديدات القروض خلال عام 2017م حوالي 5 مليار ريال بانخفاض نسبته 3.3 في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

انخفض إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام 2017م بنسبة 26.3 في المئة ليبلغ 484 مليون ريال مقارنةً بنحو 657 مليون ريال خلال العام السابق، وانخفض تسديد القروض بنسبة 57.3 في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى حوالي 619 مليون ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2017م إلى حوالي 7.8 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.7 في المئة عن العام السابق.

بنك التنمية الاجتماعية

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض بنك التنمية الاجتماعية خلال عام 2017م حوالي 4.8 مليار ريال، بانخفاض نسبته 31.2 في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض نحو 10.1 مليار ريال بانخفاض نسبته 3.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام 2017م نحو 33.2 مليار ريال، بانخفاض عن نهاية العام السابق نسبته 13.7 في المئة.

صندوق الثروة السيادية

صندوق الاستثمارات العامة

أطلق صندوق الاستثمارات العامة، في نهاية شهر أكتوبر 2017م، برنامجه للفترة (2018-2020م)، أحد برامج تحقيق رؤية المملكة

2030، الذي يتضمن ثلاثين مبادرة ضمن سبع حزم من المبادرات، وهي: تعظيم استثمارات الصندوق في الشركات السعودية، وتأسيس شركات لإطلاق القطاعات الجديدة وتنميتها، وتطوير البنى التحتية والتطوير العقاري، وتطوير المشاريع الكبرى، وتكوين الشراكات الاستراتيجية الدولية، وتنويع مصادر الثروة والدخل عبر الاستثمار العالمي، وبناء صندوق الاستثمارات العامة وتطويره. وذلك سعياً إلى تعزيز دور الصندوق كمحرك فاعل لتنويع الاقتصاد في المملكة وتعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي.

ويعمل الصندوق على تكريس الطاقات ومضاعفة الجهود وتوجيه الأنشطة بغرض تعزيز مكانة صندوق الاستثمارات العامة للتسريع بدفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني والتغيير الإيجابي المستدام في المملكة، للإسهام الفاعل في تنمية الاقتصاد المحلي، وتوسيع محفظة الصندوق من الأصول الدولية، مستثمراً في القطاعات والأسواق العالمية وفي تكوين الشراكات الاستراتيجية وإطلاق المبادرات الكبرى لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، وتعظيم العائدات المستدامة على الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع الأهداف الطموحة ليصبح صندوق الاستثمارات العامة واحداً من أهم صناديق الثروة السيادية في العالم وأكثرها تأثيراً .

ومن أهم إنجازات الصندوق خلال عام 2017م، تحقيق نمو في محفظته الاستثمارية لتتجاوز قيمتها 840 مليار ريال، وقام بإطلاق ما يزيد عن 10 شركات ومشاريع جديدة. كما أبرم الصندوق عدة صفقات استثمارية تبلغ قيمتها 21 مليار خلال الربع الأخير من عام 2017م. وقام بتكوين شراكات استراتيجية مثل صندوق رؤية سوفت بنك (صندوق الرؤية) الذي يعد أكبر صندوق استثماري في قطاع التقنية الجديدة، وبرنامج الاستثمار في البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تنشئه شركة (بلاكستون)، والاستثمار في مشاريع روسية سعودية مشتركة بالاتفاق مع صندوق الاستثمارات الروسية المباشر، وبرنامج الاستثمارات في الملكية الخاصة الفرنسي، وغيرها من الشراكات.

برنامجا القروض المحلية والإعانات

حسب أحدث البيانات الصادرة عن وزارة المالية، بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية خلال عام 2017م نحو 548 مليون ريال منخفضاً بنسبة 30.5 في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض حوالي 226 مليون ريال محققاً ارتفاعاً نسبته 16.1 في المئة عن العام الماضي. وخلال العام المالي 2017م تم اعتماد 4 قروض (قرضين في مجال المشروعات الفندقية والسياحية، وقرضين في مجال البرامج التعليمية).

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي 2017م حوالي 3.3 مليار ريال. حيث بلغت إعانة الأعلاف 2.7 مليار ريال، وبلغت إعانة حليب الأطفال 251 مليون ريال، وبلغت إعانة نادي الفروسية 135 مليون، وبلغت إعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة 73 مليون ريال، وبلغت إعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 42.8 مليون ريال، وبلغت إعانة المدارس الأهلية 14.1 مليون ريال.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد تم خلال عام 2017م صدور عدد من القرارات الهادفة للاستمرار في تطوير المنظومة الاقتصادية للمملكة. وفيما يلي أبرزها:

- إعادة جميع البدلات والمكافآت والمزايا المالية لموظفي الدولة من مدنيين وعسكريين المشار إليها في قرار مجلس الوزراء رقم (551) بتاريخ 1437/12/25هـ، التي تم إلغاؤها أو تعديلها أو إيقافها إلى ما كانت عليه.
- تعديل اسم «هيئة التحقيق والادعاء العام» ليكون «النيابة العامة»، ويسمى رئيسها «النائب العام». وترتبط «النيابة العامة» مباشرة بالملك، وتتمتع بالاستقلال التام، وليس لأحد التدخل في عملها.
- إنشاء صندوق باسم: صندوق دعم الهوايات والأنشطة.
- الموافقة على إنشاء مركز مستقل باسم «المركز الوطني للتعليم الإلكتروني».
- إنشاء صندوق باسم «صندوق التنمية الوطني» يرتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء.
- تعديل اسم (مجلس المنافسة) ليكون: «الهيئة العامة للمنافسة» لتشجيع المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية المخلة بالمنافسة المشروعة، والمحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار العدالة والشفافية للسوق المحلية.
- إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لتعزيز الأمن القومي.
- الموافقة على نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد.
- الموافقة على ضوابط الدعم المالي للمواطنين المقدم من خلال برنامج حساب المواطن.
- تطبيق نظام الضريبة الانتقائية.
- الموافقة على أن يكون ارتباط الهيئة العامة للرياضة تنظيمياً بسمو رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للزكاة والدخل، وتهدف الهيئة إلى القيام بأعمال جباية الزكاة وتحصيل الضرائب، وتحقيق أعلى درجات الالتزام من قبل المكلفين بها بالواجبات المفروضة عليهم وفقاً لأفضل الممارسات وبكفاءة عالية.

03

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

جدول رقم 3-1:
متوسط الطلب العالمي على النفط*
(مليون برميل يومياً)

	2015	2016	2017	التغير ٪ 2016	التغير ٪ 2017
دول أمريكا الشمالية	24.59	24.70	24.90	0.4	0.8
دول أوروبا الغربية	13.75	14.00	14.40	1.8	2.9
دول منطقة المحيط الهادي	8.04	8.10	8.20	0.7	1.2
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**46.38**	**46.80**	**47.50**	**0.9**	**1.5**
دول خارج المنظمة :					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	4.60	4.70	4.70	2.2	0.0
الصين	11.50	11.80	12.40	2.6	5.1
دول أوروبا الشرقية	0.70	0.70	0.70	0.0	0.0
دول أمريكا الجنوبية	6.80	6.60	6.60	-2.9	0.0
دول آسيا الأخرى	12.50	12.90	13.30	3.2	3.1
دول الشرق الأوسط	8.40	8.30	8.30	-1.2	0.0
دول أفريقيا	4.10	4.30	4.30	4.9	0.0
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**48.60**	**49.30**	**50.30**	**1.4**	**2.0**
إجمالي الطلب العالمي	**94.98**	**96.10**	**97.80**	**1.2**	**1.8**

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل 2018م.

رسم بياني رقم 3-1:
متوسط الطلب العالمي على النفط

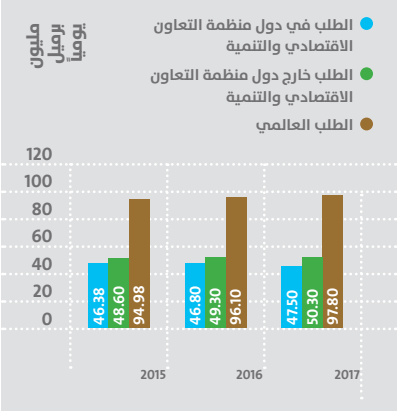

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعاً في عام 2017م بنسبة 28.4 في المئة، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 52.59 دولار للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 40.96 دولار للبرميل في عام 2016م. ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الطلب العالمي على النفط ساند اتفاقية خفض الإنتاج داخل منظمة الأوبك وبعض الدول خارج المنظمة.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في أبريل 2018م، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2017م بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ 97.80 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 96.10 مليون برميل يومياً في عام 2016م (جدول 3-1 ورسم بياني 3-1). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.0 في المئة ليبلغ 50.30 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 49.30 مليون برميل يومياً في عام 2016م. كما ارتفع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.5 في المئة ليبلغ 47.50 مليون برميل يومياً.

جدول رقم 3-2:
متوسط إنتاج العالم من النفط*
(مليون برميل يومياً)

	التغير ٪				
	2017	2016	2017	2016	2015
دول منظمة الأوبك	**-0.9**	**3.8**	**39.22**	**39.59**	**38.14**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3.0**	**-2.1**	**24.13**	**23.42**	**23.92**
المنتجون من خارج الأوبك					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	0.8	1.7	14.36	14.24	14.00
الولايات المتحدة الأمريكية	5.3	-3.5	13.19	12.53	12.99
الصين	-2.8	-8.1	3.87	3.98	4.33
كندا	8.1	1.8	4.83	4.47	4.39
المكسيك	-9.7	-5.0	2.23	2.47	2.60
المملكة المتحدة	-1.9	7.3	1.01	1.03	0.96
النرويج	-1.0	2.1	1.97	1.99	1.95
البرازيل	5.0	3.2	2.74	2.61	2.53
مجموع الإنتاج العالمي	**0.4**	**0.4**	**97.36**	**96.96**	**96.59**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية أبريل 2018م.

رسم بياني رقم 3-2:
متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

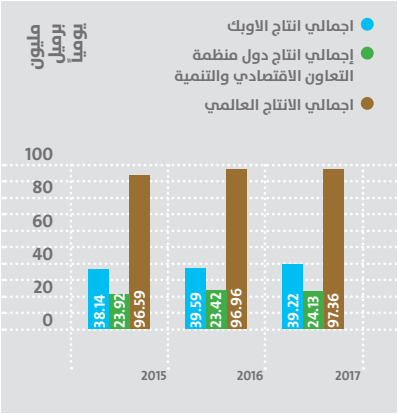

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من الصين بنسبة 5.1 في المئة ليبلغ 12.40 مليون برميل يومياً، ومن دول آسيا الأخرى بنسبة 3.1 في المئة ليبلغ 13.30 مليون برميل يومياً، واستقر الطلب في كل من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية، ودول الشرق الأوسط ودول أفريقيا. أما دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفع الطلب من دول أوروبا الغربية بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ 14.40 مليون برميل يومياً، ومن دول منطقة المحيط الهادي بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 8.20 مليون برميل يومياً.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في أبريل 2018م إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2017م بشكل طفيف أي بنسبة 0.4 في المئة ليبلغ 97.36 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 96.96 مليون برميل يومياً في عام 2016م (جدول 3-2)، حيث سجل متوسط إنتاج كندا ارتفاعاً بنسبة 8.1 في المئة مقارنة بارتفاع بنسبة 1.8 في المئة في عام 2016م ، وسجل متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً نسبته 5.3 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 3.5 في المئة في عام 2016م، كما قد سجل متوسط إنتاج البرازيل ارتفاعاً نسبته 5.0 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.2 في المئة في عام 2016م ، وقد سجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعاً نسبته 3.0 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة في عام 2016م. في المقابل سجل متوسط إنتاج المكسيك انخفاضاً بنسبة 9.7 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 5.0 في المئة في عام 2016م ، و سجل متوسط إنتاج دول منظمة الأوبك انخفاضاً نسبته 0.9 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة في عام 2016م (رسم بياني 3-2).

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات منظمة الأوبك، ارتفعت أسعار النفط العالمية في عام 2017م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 52.59 دولار للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 40.96 دولار للبرميل في عام 2016م، بارتفاع مقداره 11.63 دولار للبرميل أو ما نسبته 28.4 في المئة، (جدول 3-3). وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2017م نحو 52.43 دولار للبرميل بارتفاع نسبته 28.6 في المئة، مقارنة بنحو 40.76 دولار للبرميل في عام 2016م. وارتفع متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 23.8 في المئة، من 43.76 دولار للبرميل في عام 2016م إلى 54.17 دولار للبرميل في عام 2017م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس ارتفاعاً نسبته 17.4 في المئة ليبلغ 50.82 دولار للبرميل في عام 2017م، مقارنة بنحو 43.27 دولار للبرميل في عام 2016م (رسم بياني 3-3).

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2017م ارتفاعاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث ارتفع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 26.4 في المئة ليبلغ 48.43 دولاراً للبرميل، مقارنة بنحو 38.32 دولار للبرميل في عام 2016م (جدول 3-4). كما ارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 21.9 في المئة ليبلغ 49.89 دولاراً للبرميل في عام 2017م، مقارنة بنحو 40.94 دولار للبرميل في العام السابق. وارتفع متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 26.6 في المئة ليبلغ 48.29 دولار للبرميل، مقارنة بنحو 38.13 دولار للبرميل في العام السابق (رسم بياني 3-4).

جدول رقم 3-3:
الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)
(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2001	23.06	23.12	24.46	26.00
2002	24.32	24.36	25.03	26.13
2003	27.69	28.10	28.81	31.09
2004	34.53	36.05	38.23	41.44
2005	50.21	50.64	54.37	56.51
2006	61.10	61.08	65.14	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.17
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82

المصدر: منظمة أوبك.

رسم بياني رقم 3-3:
متوسط الأسعار الفورية للنفط

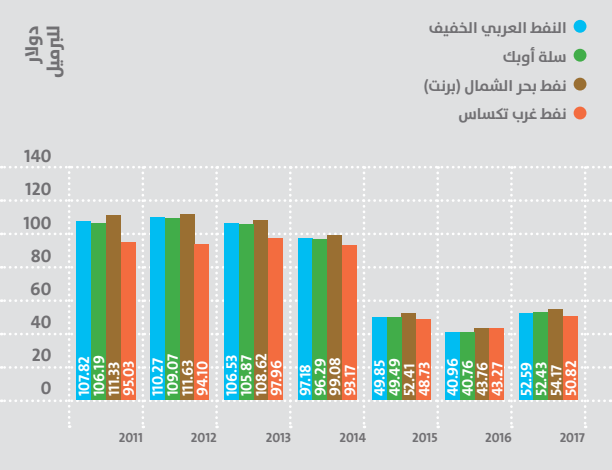

جدول رقم 3-4:
الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط
(سنة الأساس عام 2005م)
(دولار أمريكي/ برميل)

	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
العام	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.9	83.1	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.4	32.7	30.36
2000	26.81	28.44	27.6	35.6	37.8	36.69
2010	77.82	79.6	77.45	68.6	70.17	68.27
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.4
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.7	88.4
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.6
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	38.32	40.94	38.13
2017	52.59	54.17	52.43	48.43	49.89	48.29

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس 2005م.

المصدر: منظمة الأوبك.

رسم بياني رقم 3-4:
الأسعار الحقيقية للنفط
(سنة الأساس = 2005م)

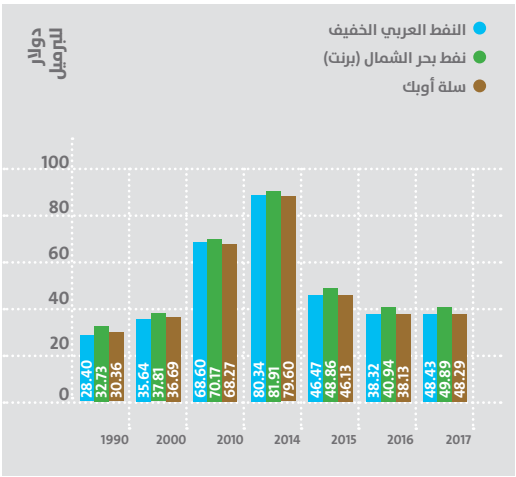

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام
(مليون برميل)

	2014	2015	2016	2017	التغير ٪ 2016	التغير ٪ 2017
إجمالي الإنتاج	**3,545.1**	**3,720.3**	**3,828.4**	**3,635.3**	**2.9**	**-5.0**
المتوسط اليومي	9.71	10.19	10.46	9.96	2.6	-4.8

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

جدول رقم 3-6: إنتاج المملكة من المنتجات المكررة
(مليون برميل)

المنتج	2013	2014	2015	2016	2017	التغير ٪ 2016	التغير ٪ 2017
غاز البترول المسال	13.86	16.17	16.76	15.61	15.55	-6.9	-0.3
وقود السيارات (بنزين)	134.69	160.94	179.90	202.35	203.56	12.5	0.6
نافثا	58.65	70.27	68.77	75.77	74.28	10.2	-2.0
وقود طائرات (كيروسين)	59.46	77.32	76.95	89.50	90.54	16.3	1.2
ديزل	219.77	274.84	351.47	384.62	393.93	9.4	2.4
زيت وقود	166.20	175.68	163.16	168.31	170.13	3.2	1.1
الإسفلت	19.60	20.06	21.60	18.25	16.81	-15.5	-7.9
فحم الكوك	---	8.57	26.82	79.85	84.08	197.7	5.3
المجموع	**672.23**	**803.84**	**905.43**	**1,034.26**	**1,048.89**	**14.2**	**1.4**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام 2017م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام 1980م، على الرغم من أن الأسعار الاسمية لعام 2017م أعلى من الأسعار الاسمية لعام 1980م. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال(برنت) نحو 49.89 دولار للبرميل في عام 2017م، أي أقل بحوالي 33.18 دولار للبرميل من سعره في عام 1980م البالغ نحو 83.07 دولار للبرميل. في المقابل بلغ السعر الاسمي لنفط بحر الشمال في عام 2017م نحو 54.17 دولار للبرميل، أي أعلى مما كان عليه في عام 1980م بحوالي 16.28 دولار للبرميل والذي بلغ نحو 37.89 دولار للبرميل.

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

استقر احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2017م بنحو 266.26 مليار برميل، بالمقارنة بالعام السابق الذي سجل 266.21 مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 1.18 في المئة ليبلغ في نهاية عام 2017م نحو 307.94 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 304.34 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2016م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2017م بنسبة 5.0 في المئة ليبلغ نحو 3,635.3 مليون برميل، مقارنة بنحو 3,828.4 مليون برميل في عام 2016م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2017م نحو 9.96 مليون برميل يومياً (جدول 3 – 5).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2017م بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ 1,048.89 مليون برميل، مقارنة بنحو 1,034.26 مليون برميل في عام 2016م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.87 مليون برميل يومياً (جدول 3– 6).

ويُعزى ارتفاع إنتاج المنتجات المكررة إلى ارتفاع إنتاج الديزل بنسبة 2.4 في المئة، حيث يمثل نحو 37.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج وقود السيارات بنسبة 0.6 في المئة، حيث يمثل نحو 19.4 في

جدول رقم 3-7: الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي
(مليون برميل)

المنتج	2013	2014	2015	2016	2017
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	12.27	11.48	12.60	13.40	12.87
وقود السيارات (بنزين)	184.14	190.71	203.98	203.37	208.00
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	25.56	27.28	31.37	32.05	36.14
الديزل	259.40	261.22	276.07	248.54	207.91
زيت الوقود	107.47	125.86	140.43	166.07	180.29
الزيت الخام	176.94	202.36	209.42	182.41	167.37
الإسفلت	20.94	28.59	29.12	19.14	20.36
زيوت التشحيم	1.59	1.92	1.68	1.48	1.34
الغاز الطبيعي	496.44	504.09	506.07	557.44	573.78
نافثا	---	---	---	1.81	11.19
ريفورمات	---	---	---	---	10.48
المجموع الفرعي	**1,284.72**	**1,353.51**	**1,410.72**	**1,425.72**	**1,419.25**
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	2.99	3.71	3.52	4.58	4.39
زيت الوقود	4.84	14.67	5.20	6.12	6.61
ديزل	6.92	13.72	8.04	8.03	7.68
غاز الوقود	20.29	20.56	31.80	34.33	34.40
الزيت الخام	0.07	0.10	0.05	0.04	0.01
الغاز الطبيعي	98.97	108.89	121.28	106.02	121.48
أخرى	3.15	2.01	5.60	5.46	5.64
المجموع الفرعي	137.24	163.65	175.48	164.58	180.21
المجموع الكلي	1,421.97	1,517.16	1,586.20	1,590.30	1,599.46

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج زيت الوقود بنسبة 1.1 في المئة حيث يمثل نحو 16.2 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وارتفاع إنتاج وقود الطائرات بنسبة 1.2 في المئة، حيث يمثل نحو 8.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة. في المقابل، انخفض إنتاج الإسفلت بنسبة 7.9 في المئة، حيث يمثل نحو 1.6 في المئة من الإجمالي، وانخفض إنتاج نافثا بنسبة 2.0 في المئة، حيث يمثل نحو 7.1 في المئة من الإجمالي، كما انخفض إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 0.3 في المئة، حيث يمثل نحو 1.5 في المئة من الإجمالي.

وسجل إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2017م ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.6 في المئة ليصل إلى 1,599.46 مليون برميل (4.38 مليون برميل يومياً) مقارنة بنحو 1,590.30 مليون برميل (4.36 مليون برميل يومياً) عام 2016م (جدول 3 – 7).

وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 40.4 في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل 14.6 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 14.7 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 12.7 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 11.8 في المئة. أما النصيب النسبي من صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 67.4 في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو 19.1 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 4.3 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 3.7 في المئة.

جدول رقم 3-8:
صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)
(مليون برميل)

الصادرات إلى	2015		2016		2017		النصيب المئوي لعام 2017	
	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة
أمريكا الشمالية	434.63	---	430.78	0.53	366.26	2.66	14.4	0.4
أمريكا الجنوبية	25.44	1.49	26.13	2.72	26.01	---	1.0	---
أوروبا الغربية	320.20	65.97	318.73	82.13	283.76	98.39	11.2	15.0
الشرق الأوسط	104.49	71.47	99.88	108.57	56.60	182.57	2.2	27.7
أفريقيا	53.66	71.25	56.05	87.36	59.78	125.29	2.4	19.0
آسيا والشرق الأقصى	1,669.64	211.30	1,792.89	268.63	1,747.99	249.06	68.7	37.9
اوقيانوسيا	6.45	—	7.13	—	3.03	---	0.1	---
المجموع	**2,614.51**	**421.48**	**2,731.59**	**549.95**	**2,543.44**	**657.97**	**100.0**	**100.0**

المصدر: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية.

رسم بياني رقم 3-5:
صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2017م

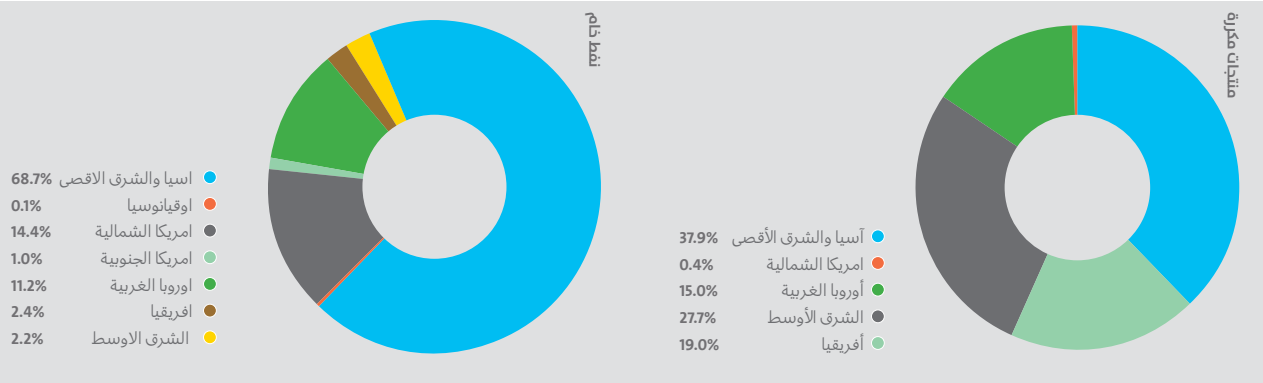

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمكرر) لعام 2017م نحو 3,201.41 مليون برميل، أي بمعدل 8.77 مليون برميل يومياً، حيث انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2017م بنسبة 6.9 في المئة، لتبلغ حوالي 2,543.44 مليون برميل مقارنة بنحو 2,731.59 مليون برميل في عام 2016م. في المقابل ارتفعت صادرات المملكة من المنتجات المكررة في عام 2017م بنسبة 19.6 في المئة لتبلغ 657.97 مليون برميل أي بمعدل 1.80 مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 549.95 مليون برميل في عام 2016م (جدول 3 – 8).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام 2017م (رسم بياني 3 – 5)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 68.7 في المئة، و37.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 14.4 في المئة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 11.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 15.0 في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 2.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 27.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا 2.4 في المئة من النفط الخام، ونحو 19.0 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

حافظت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) على إجمالي إنتاجها من أصولها في المملكة في عام 2017م بحوالي 64 مليون طن متري، بنفس المستوى المسجل في العام السابق، في حين سجلت الصادرات انخفاضاً نسبته 5.0 في المئة من مرافق الشركة التصنيعية في المملكة مقارنة بالعام السابق، نتيجة بعض عمليات إيقاف التشغيل.

كما حققت مبيعات المملكة العالمية للكيماويات والأسمدة والبلاستيك زيادة نسبتها 11.3 في المئة عن العام السابق، فيما بلغت حصتها من المبيعات العالمية ما نسبته 1.3 في المئة، وبلغت حصتها من مبيعات منطقة الشرق الأوسط 42.5 في المئة، وبلغت حصة المملكة من الصادرات العالمية للكيماويات والأسمدة والبلاستيك 6.8 في المئة بزيادة نسبتها 15.7 في المئة عن العام السابق، وبلغت حصتها من صادرات منطقة الشرق الأوسط 60.9 في المئة. وبالرغم من زيادة تكلفة اللقيم وتكاليف قطاع الخدمات التي شهدتها المملكة في عام 2016م، إلا أن قطاع البتروكيماويات في المملكة، وشركة (سابك)

جدول رقم 3-9:
إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2012	5,215	5,212	17,639	21,213
2013	4,158	4,655	41,332	39,813
2014	4,789	4,800	33,116	39,798
2015	5,089	4,500	46,253	39,008
2016	6,946	4,710	110,000	41,610
2017*	7,640	5,181	121,000	45,804

* تقديري.

المصدر: وكالة الوزارة للثروة المعدنية.

جدول رقم 3-10:
الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2013	2014	2015	2016	2017*
الحجر الجيري	56,700	59,500	62,300	63,300	66,150
الطين	6,880	6,210	7,690	9,240	9,702
الملح	1,900	2,000	2,080	2,400	2,520
رمل السيليكا	1,160	1,230	1,270	1,300	1,365
مواد كسارات (بحص)	300,000	310,000	330,000	347,000	364,000
رمل	29,000	30,400	31,800	22,155	23,000
رمل حديدي	644	644	708	706	741
جبس	1,700	1,400	1,470	3,000	3,150
رخام للأغراض الصناعية	3,000	3,150	3,300	2,800	2,940
كتل رخام	11	12	12	120	126
كتل جرانيت	1,100	1,100	1,150	1,053	1,105
كتل حجر جيري	1,200	1,260	1,320	104	109
كاولين	101	106	111	169	206
بارايت	30	32	43	41	---
فلدسبار	160	194	198	188	197
بازلت	---	---	---	30	32
بوزلان	460	480	500	504	529
دلومايت	181	190	199	2,131	2,237
شيست	650	680	710	604	634
بيروفيليت	6	7	8	42	44
بوكسايت منخفضة النسبة	934	967	1,026	968	1,016
بوكسايت	1,044	1,096	1,128	3,800	3,990
فوسفات ثنائي الامونيوم	1,820	1,911	2,002	5,400	5,670

* تقديري.

(---) غير متوفر.

المصدر: وكالة الوزارة للثروة المعدنية.

على وجه الخصوص، استمرت في تحقيق أرباح في عام 2017م.

الثروة المعدنية

تشرف وكالة الوزارة للثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد بلغ إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2017م عدد 1,994 رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف 542 رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص المناجم الصغيرة 70 رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل رمل السيليكا والجبس والملح والحجر الجيري والطين والبازلت الفتاتي (بوزلان) والرخام للصناعة والحديد المنخفض النسبة (لصناعة الإسمنت) والدولوميت والفلدسبار ورمل سيليكا والبارايت والحجر الرملي والبيريلايت والبيروفيلايت. وبلغ عدد رخص التعدين 25 رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب والنحاس والزنك والحديد والفوسفات والمعادن المصاحبة والأحجار الكريمة مثل البريدوت، و69 رخصة مواد خام لخامات صناعة الإسمنت مثل الجبس والطفل ولخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت والشيست والبوزولان والصلصال والحديد وغيرها. وبلغ عدد رخص محاجر مواد البناء 1,288 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل ومواد الكسارات وأحجار الزينة وغيرها.

وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2017م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم: مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والأمار، فقد بلغ إنتاج الذهب 7,640 كجم والفضة 5,181 كجم. ويبين (جدول 3-9) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة في المملكة في الفترة من 2012-2017م. ويلاحظ من الجدول ارتفاع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك وذلك لدخول منجم المصانع مرحلة الإنتاج منذ عام 2012م، علماً أن إنتاج عام 2017م تقديري.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2017م ما يزيد عن 465 مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري ورمل السيليكا والملح والطين والفلدسبار والرخام للأغراض الصناعية والرمل الحديدي والكاولين والجبس وكتل الرخام والجرانيت والحجر الجيري والفوسفات والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح (جدول 3-10) استغلال المملكة من مختلف الخامات المعدنية في الفترة من عام 2013-2017م، علماً بأن إنتاج عام 2017م تقديري.

جدول رقم 3-11:
تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م)
(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة						عدد المشتركين
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي		
الوسطى	15,052	20,232	48,187,136	16,702,757	15,037,673	6,413,659	3,494,427		2,918,041
الشرقية	15,131	19,016	27,619,487	9,421,971	6,552,668	34,355,674	1,040,304		1,622,515
الغربية	20,221	17,203	49,935,414	17,682,663	11,966,276	5,885,153	968,794		3,212,644
الجنوبية	5,957	5,824	17,312,694	4,444,418	4,863,775	576,292	149,821		1,296,512
الإجمالي	**56,361**	***62121**	**143,054,731**	**48,251,809**	**38,420,392**	**47,230,778**	**5,653,346**		**9,049,712**

* متزامن.

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

رسم بياني رقم 3-6:
نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2014-2017م)

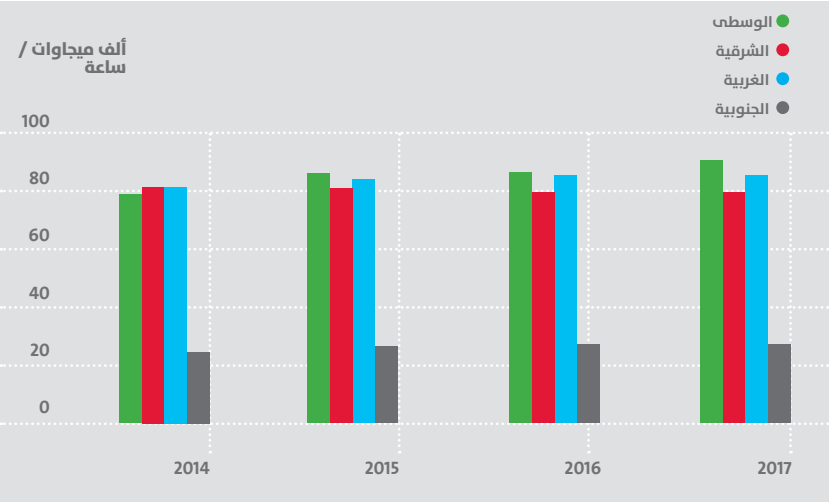

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في عام 2017م تراخيص صناعية لإنشاء 593 مصنعاً جديدا في مختلف الأنشطة الصناعية برأسمال بلغ نحو 14.5 مليار ريال ساهمت في توفير فرص عمل لما يزيد عن 58.9 ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف المشاريع الجديدة التراخيص حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأسمالها لعام 2017م، حيث تم إصدار حوالي 140 ترخيصاً لصناعة المعادن المشكلة (باستثناء الآلات والمعدات) بإجمالي رأسمال بلغ نحو 1.8 مليار ريال وهو ما يُشكل نسبة 12.5 في المئة من إجمالي رأسمال التراخيص. إضافة إلى ذلك، تم إصدار 97 ترخيصاً لصناعة منتجات المطاط واللدائن بإجمالي رأسمال بلغ نحو 1.2 مليار ريال وهو ما يُشكل نسبة 8.0 في المئة من إجمالي رأسمال التراخيص الصناعية الصادرة.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2017م ليصل إلى 7,930 مصنعاً منتجاً، بإجمالي رأسمال بلغ حوالي 1,127.9 مليار ريال، توظف نحو مليون موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي رأسمالها أن إجمالي رأسمالها صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد 771 مصنعاً بلغ 577.6 مليار ريال وبنسبة 51.2 في المئة من إجمالي رأس مال المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة لعدد 153 مصنعاً بمبلغ 104.4 مليار ريال وبنسبة 9.3 في المئة من إجمالي رأسمال المصانع.

وفي نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2017م حوالي 282.6 مليون ميجاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على 50.6 في المئة (143.0مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك التجاري (48.2 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 17.1 في المئة، ثم الاستهلاك الصناعي في المرتبة الثالثة (47.2 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 16.7 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (38.4 مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة 13.6 في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2017م حوالي 62,121 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 56,361 ميجاوات. وسجل عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2017م نحو 9.0 مليون مشترك، ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو 7.1 مليون مشترك ما نسبته 78.7 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي 1.6 مليون مشترك وبنسبة 17.3 في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو 153.0 ألف مشترك وبنسبة 1.6 في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي 93.0 ألف مشترك وبنسبة 1.0 في المئة (جدول 3-11) (رسم بياني 3-6).

04

التطورات النقدية

التطورات النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار المحلية، وسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته للقيام بدوره المهم في الاقتصاد. في ظل ذلك، حظي الاقتصاد الوطني في عام 2017م بتوفر السيولة الكافية لتلبية متطلبات التمويل في النشاط الاقتصادي، كما استقر سعر صرف الريال السعودي عند سعر صرفه الرسمي البالغ 3.75 ريالاً للدولار الأمريكي مما عزز من استقرار ومتانة النظام النقدي والمالي بشكل عام.

أدوات السياسة النقدية

نظراً لتوفر السيولة المالية الملائمة لتمويل أنشطة الاقتصاد المختلفة ، حافظت مؤسسة النقد من خلال سياستها النقدية على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء دون تغيير مقارنة بالعام السابق عند نسبة 2 في المئة، وفي المقابل، قامت المؤسسة برفع معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ثلاث مرات ليستقر عند 1.50 في المئة بنهاية عام 2017م. كما استمرت السيولة الكلية في النظام المصرفي على توفرها بشكلٍ كافٍ، مما رفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 91 مليار ريال في عام 2017م مقابل 44 مليار ريال في عام 2016م، في حين انخفض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء ليصل إلى 120 مليون ريال خلال عام 2017م مقارنة بحوالي 924 مليون ريال خلال العام السابق. كما قامت المؤسسة بالإبقاء على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء للمصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و7 في المئة للودائع تحت الطلب. وفي عام 2017م، أبقت المؤسسة على سقف الإصدارات لأذونات مؤسسة النقد عند 3 مليار ريال أسبوعياً.

نمو عرض النقود

في عام 2017م، سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، ارتفاعاً نسبته 0.2 في المئة (3.8 مليار ريال) ليستقر عند 1,791.1 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (14.1 مليار ريال) في عام 2016م. كما سجلت الودائع المصرفية معدل نمو أقل من العام السابق حيث بلغ 0.1 في المئة، مقارنة بمعدل نمو نسبته 0.8 في المئة في عام 2016 وقد شكلت هذه الودائع 90.4 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). كما تراجع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف ليبلغ واحد في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2017م مقارنة بنسبة 1.1 في المئة (1.8 مليار ريال) في عام 2016م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت 55.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2017م، مقابل 54.5 في المئة في عام 2016م، وزاد حجم هذه الودائع بنسبة 2.7 في المئة (26 مليار ريال) في عام 2017م مقارنة بانخفاض نسبته 0.2 في المئة (2.1 مليار ريال) في العام السابق. وانخفضت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 8.9 في المئة (43.8 مليار ريال) في عام 2017م، مقابل زيادة نسبتها 13.1 في المئة (57.1 مليار ريال) في عام 2016م. وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 25 في المئة في عام 2017م، مقارنة بنسبة 27.5 في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، وضمانات وتحويلات قائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ارتفاعاً نسبته 13.1 في المئة (19.8 مليار ريال) في عام 2017م مقارنةً بانخفاض نسبته 22 في المئة (42.7 مليار ريال) في عام 2016م. كما شكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 9.6 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2017م مقارنة بنسبة 8.5 في المئة عام 2016م (الجداول 4-1، و4-2 و4-3 والرسمان البيانيان 4-1 و4-2).

جدول رقم 4-1:
عرض النقود
(مليون ريال)

	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (3+4)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (5+6)
	1	2	3	4	5	6	7
2013	143,169	857,280	1,000,449	345,035	1,345,485	199,664	1,545,149
2014	153,777	989,174	1,142,951	398,743	1,541,694	187,661	1,729,356
2015	168,529	976,231	1,144,760	434,501	1,579,261	194,036	1,773,296
2016	170,341	974,094	1,144,435	491,595	1,636,030	151,321	1,787,352
2017	172,072	1,000,105	1,172,177	447,827	1,620,004	171,130	1,791,134

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل إعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 4-2:
معدلات نمو عرض النقود ومكوناته
(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2013	7.53	13.70	12.78	6.35	11.06	9.58	10.86
2014	7.41	15.39	14.24	15.57	14.58	-6.01	11.92
2015	9.59	-1.31	0.16	8.97	2.44	3.40	2.54
2016	1.08	-0.22	-0.03	13.14	3.59	-22.01	0.79
2017	1.02	2.67	2.42	-8.90	-0.98	13.09	0.21

جدول رقم 4-3:
مكونات عرض النقود
(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2013	2014	2015	2016	2017
النقد المتداول خارج المصارف	9.3	8.9	9.5	9.5	9.6
مجموع الودائع	90.7	91.1	90.5	90.5	90.4
الودائع تحت الطلب	55.5	57.2	55.1	54.5	55.8
الودائع الزمنية والادخارية	22.3	23.1	24.5	27.5	25.0
الودائع الأخرى شبه النقدية	12.9	10.9	10.9	8.5	9.6
عرض النقود (ن3)	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

رسم بياني رقم 4-1:
معدلات نموعرض النقود (ن3)

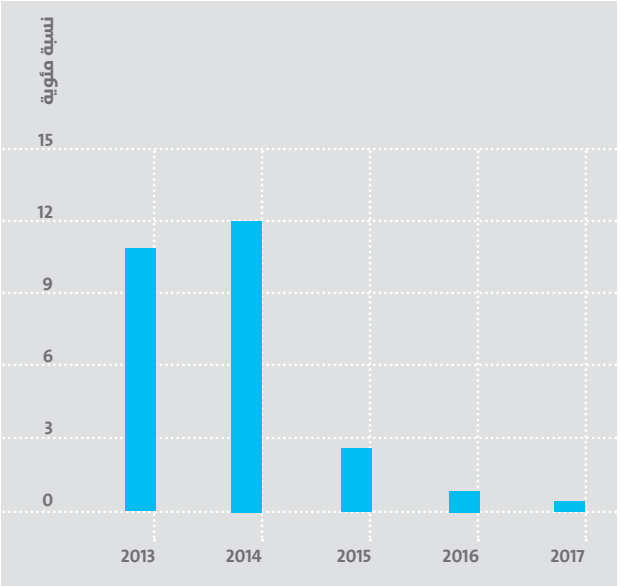

رسم بياني رقم 4-2:
مكونات عرض النقود

جدول رقم 4-4:
معدلات نقدية
(نسبة مئوية)

السنة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2013	64.7	87.1
2014	66.1	89.1
2015	64.6	89.1
2016	64.0	91.5
2017	65.4	90.4

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن1) و (ن2)، اللذين يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً، فقد سجل (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، في عام 2017م، نمواً بنسبة 2.4 في المئة مقارنة بتراجع طفيف بنسبة 0.03 في المئة في العام السابق. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في (ن1) إلى 85.3 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 85.1 في المئة في العام السابق. في حين سجل (ن2)، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، انخفاضاً نسبته واحد في المئة في عام 2017م مقارنة بزيادة نسبتها 3.6 في المئة في عام 2016م. وارتفعت نسبة (ن1) إلى (ن3) من 64.0 في المئة في عام 2016م إلى 65.4 في المئة في عام 2017م، بينما انخفضت نسبة (ن2) إلى (ن3) لتبلغ 90.4 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 91.5 في المئة في عام 2016م (الجدول 4-4).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

في عام 2017م، ومقارنة بالعامين السابقين، ارتفع عرض النقود (ن3) بنسبة منخفضة؛ نتيجة لزيادة العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذي بلغ 679.7 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه العجز 643.4 مليار ريال. إضافة إلى انخفاض مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنحو 11.8 مليار ريال في عام 2017م، في حين سجلت هذه المطلوبات ارتفاعاً بقيمة 33.5 مليار ريال في عام 2016م. كما انخفضت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية للقطاع العام في عام 2017م بقيمة 2.3 مليار ريال مقابل ارتفاع بقيمة 10.2 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، ارتفع صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ليبلغ 580.7 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بنحو 523.8 مليار ريال في العام السابق. كذلك ارتفع بند صافي البنود الأخرى ليبلغ 116.8 مليار بالمقارنة

جدول رقم 4-5:
العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

	2015	2016	2017
التغير في ن3	43.9	14.1	3.8
العوامل السببية			
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*	794.5	523.8	580.7
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	115.7	33.5	-11.8
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	-7.0	10.2	-2.3
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص **	-919.2	-643.4	-679.7
صافي البنود الأخرى	59.9	89.9	116.8
المجموع	**43.9**	**14.1**	**3.8**

* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصاً الإيرادات المحلية بالريال.

** تقديرية.

رسم بياني رقم 4-3
العوامل السببية للتغير في (ن3)

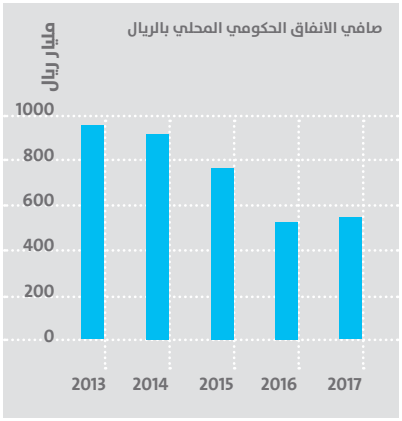

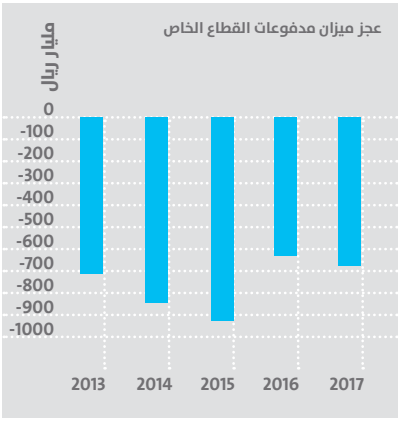

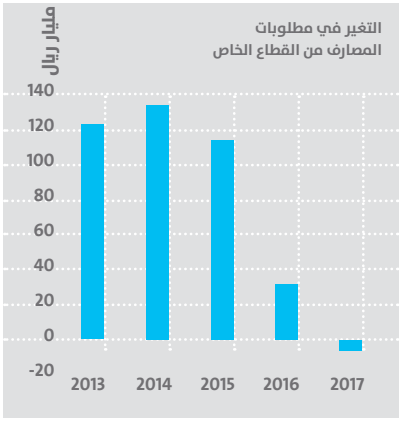

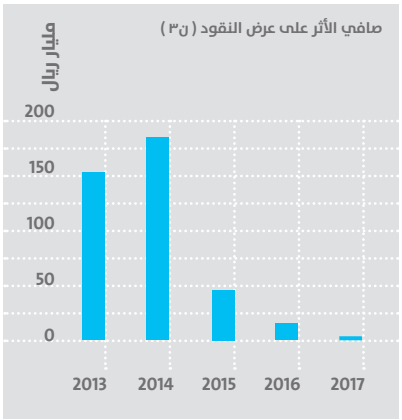

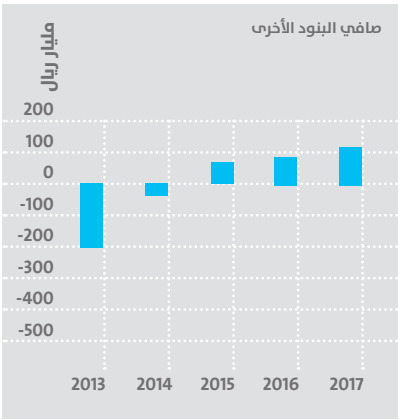

بنحو 89.9 مليار ريال في العام السابق. وبذلك تصبح القيمة الإيجابية في زيادة عرض النقود نتيجة الزيادة في كلٍ من صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال وصافي البنود الأخرى نحو 697.5 مليار ريال في عام 2017م، الأمر الذي حيَّد أثر العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص والانخفاض في كلٍ من مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ومطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية للقطاع العام المقدر بنحو 693.8 مليار ريال، لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2017م نحو 3.8 مليار ريال (الجدول 4-5 والرسم البياني 4-3).

جدول رقم 4-6:
القاعدة النقدية ومضاعف النقود

نهاية السنة	القاعدة النقدية (مليون ريال)	مضاعف النقود
2013	256,078	6.0
2014	282,924	6.1
2015	300,697	5.9
2016	302,404	5.9
2017	301,927	5.9

رسم بياني رقم 4-4:
القاعدة النقدية ومضاعف النقود

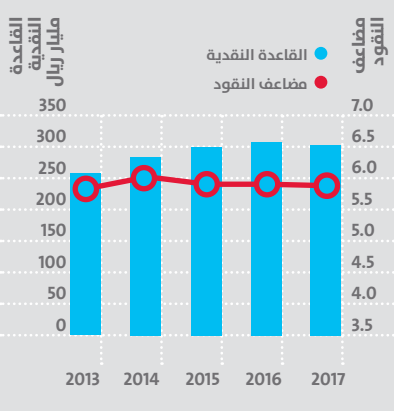

جدول رقم 4-7:
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2013/7	1434/9/23	146,170	2013/1	1434/3/19	134,148
2014/9	1435/12/6	158,071	2014/1	1435/3/30	145,490
2015/7	1436/10/14	179,075	2015/1	1436/4/10	156,921
2016/6	1437/9/26	181,838	2016/1	1437/4/21	167,404
2017/6	1438/10/6	184,312	2017/10	1439/2/11	167,459

رسم بياني رقم 4-5:
الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

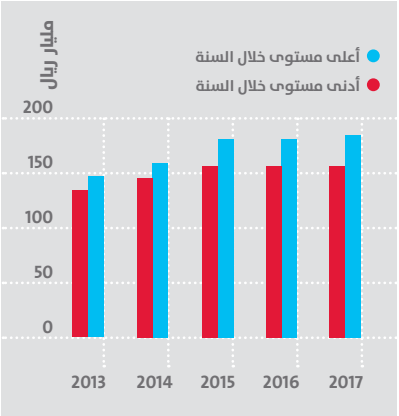

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة، وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، إضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد، وقد انخفضت القاعدة النقدية بنسبة 0.2 في المئة (0.5 مليار ريال) في عام 2017م مقارنة بارتفاع نسبته 0.6 في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2016م.

وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعاً نسبته 1 في المئة (1.7 مليار ريال) في عام 2017م مقارنة بنمو نسبته 1.1 في المئة (1.8 مليار ريال) في عام 2016م، وسجل نصيبه من القاعدة النقدية ما نسبته 57 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 56.3 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف لدى المؤسسة تراجعاً نسبته 0.3 في المئة (0.3 مليار ريال) في عام 2017م وهي نسبة مماثلة لنسبة الانخفاض في العام السابق. وبالمثل شهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد تراجعاً بنسبة 77.4 في المئة (3.5 مليار ريال) في عام 2017م مقارنة بانخفاض نسبته 2.0 في المئة (0.1 مليار ريال) في عام 2016م.

أما المضاعف النقدي، فقد حافظ على استقراره وبنفس مستوى العام السابق ليبلغ في عام 2017م نحو 5.9 ضعفاً (الجدول 4-6 والرسم البياني 4-4).

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

عادةً ما يشهد النقد المتداول خارج المصارف أعلى معدلات نموه خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين هما شهر رمضان المبارك وموسم الحج، واللذين صادفا الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية القليلة الماضية، حيث يتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول 4-7 والرسم البياني 4-5). وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2017م عند 184.3 مليار ريال في نهاية شهر يونية، في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 167.5 مليار ريال بنهاية شهر أكتوبر من عام 2017م.

جدول رقم 4-8: المسح النقدي* (نهاية السنة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	2,824,078	2,875,326	2,508,920	2,128,054	1,981,215
مؤسسة النقد	2,687,792	2,715,989	2,283,382	1,982,348	1,833,355
المصارف التجارية	136,286	159,336	225,538	145,706	147,860
الائتمان المحلي	1,217,400	1,355,160	1,496,902	1,632,902	1,694,834
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,123,645	1,256,210	1,371,925	1,405,474	1,393,699
مطلوبات المصارف من الحكومة	49,628	53,134	86,158	178,416	254,417
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	44,127	45,816	38,820	49,012	46,719
الإجمـــالـي	**4,041,478**	**4,230,485**	**4,005,822**	**3,760,956**	**3,676,049**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,545,149	1,729,356	1,773,296	1,787,352	1,791,134
الودائع الحكومية**	1,641,540	1,560,706	1,162,521	875,424	737,716
صافي البنود الأخرى	854,790	940,423	1,070,005	1,098,180	1,147,198
الإجمـــالـي	**4,041,478**	**4,230,485**	**4,005,822**	**3,760,956**	**3,676,049**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	10.2	1.8	-12.7	-15.2	-6.9
الائتمان المحلي	12.6	11.3	10.5	9.1	3.8
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	12.5	11.8	9.2	2.4	-0.8
مطلوبات المصارف من الحكومة	16.8	7.1	62.2	107.1	42.6
مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	11.5	3.8	-15.3	26.3	-4.7
عرض النقود (ن3)	10.9	11.9	2.5	0.8	0.2
الودائع الحكومية**	8.2	-4.9	-25.5	-24.7	-15.7
صافي البنود الأخرى	16.7	10.0	13.8	2.6	4.5

* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية.
** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (مؤسسة النقد والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي (جدول 4-8)، إلى انخفاض موجودات النظام المصرفي بأكمله بنسبة 2.3 في المئة (84.9 مليار ريال) لتصل إلى 3,676 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بانخفاض نسبته 6.1 في المئة (244.9 مليار ريال) في عام 2016م.

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2017م بنسبة 6.9 في المئة (146.8 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 15.2 في المئة (380.9 مليار ريال) في العام الماضي. على ضوء ذلك تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 56.6 في المئة في عام 2016م إلى 53.9 في المئة في عام 2017م. وفي المقابل ارتفع نصيب الموجودات المحلية من إجمالي الموجودات من 43.4 في المئة في عام 2016م إلى 46.1 في المئة في عام 2017م؛ وذلك نتيجة لتراجع صافي الموجودات الأجنبية للمؤسسة بنسبة 7.5 في المئة (149 مليار ريال) عام 2017م، إضافة إلى زيادة مطلوبات المصارف من الحكومة بنسبة 42.6 في المئة (76 مليار ريال) (جدول 4-8).

جدول رقم 4-9:
أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*
(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	الودائع بالدولار (LIBOR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2013	0.95	0.27	0.69
2014	0.94	0.23	0.70
2015	0.88	0.32	0.56
2016	2.07	0.73	1.34
2017	1.81	1.26	0.55

* أسعار الفائدة بين المصارف.

رسم بياني رقم 4-6:
أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار
(متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

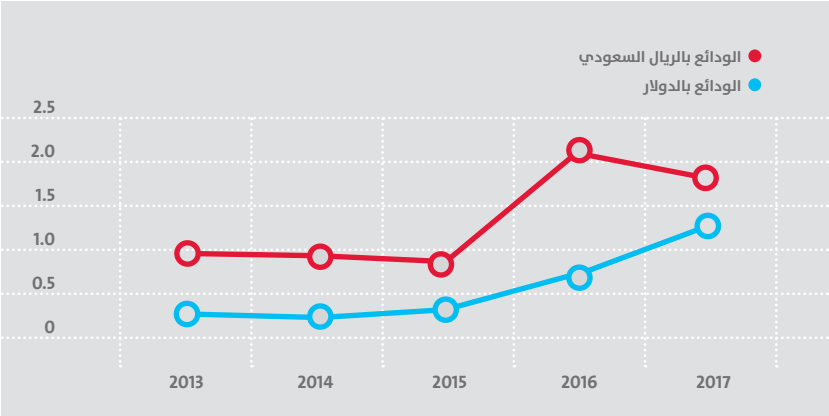

ومع استقرار أسعار النفط خلال عام 2017م بالإضافة إلى استمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، شهدت ودائع الحكومة لدى المؤسسة تراجعاً ولكن بوتيرة أقل مما كانت عليه لتسجل انخفاضاً بنسبة 15.7في المئة (137.7 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 24.7 في المئة (287.1 مليار ريال) في عام 2016م.

اتجاهات سعر الفائدة

انخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) بنحو 26 نقطة أساس، حيث بلغ في عام 2017م 1.81 في المئة، بينما بلغ 2.07 في المئة في عام 2016م، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى السيولة في الاقتصاد. وفي المقابل، سجل متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR) ارتفاعاً بحوالي 54 نقطة أساس، إذ ارتفع من 0.73 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 1.26 في المئة في عام 2017م، لينخفض الفارق بين المتوسطين لصالح الريال السعودي، حيث بلغ هذا الفارق 55 نقطة أساس في عام 2017م، وهو أقل من الفارق في العام السابق الذي بلغ 134 نقطة أساس (جدول 4-9 والرسم البياني 4-6).

جدول رقم 4-10:
مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية*

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
2013	3.7512	3.7497	3.7503
2014	3.7557	3.7495	3.7510
2015	3.7615	3.7498	3.7512
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7499	3.7503

* المصدر: Bloomberg.

تطورات سعر الصرف

حافظت مؤسسة النقد على سياستها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي (جدول 4-10)، مما انعكس على استقرار سعر صرف الريال في السوق الفورية في عام 2017م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي. كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2017م، بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي 3.7503 ريال مقابل 3.7508 ريال في العام السابق، ومثّلت القيمة 3.7518 ريال أعلى سعر صرف للريال مقابل الدولار الأمريكي في عام 2017م مقابل 3.7587 ريال في عام 2016م. في حين شكّلت القيمة 3.7499 ريال أدنى سعر صرف للريال مقابل الدولار الأمريكي في عام 2017م مقابل 3.7489 ريال في العام السابق.

05

القطاع المصرفي

استمرت المصارف التجارية في عام 2017م في الحفاظ على متانة مراكزها المالية على الرغم من التراجع الضئيل الذي شهده الاقتصاد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يعكس أيضاً دور مؤسسة النقد العربي السعودي متمثلاً في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي في تعزيز متانة القطاع المصرفي وملاءته المالية، ورفع مستوى الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء. وسجلت المصارف التجارية في عام 2017م أداءً جيداً كنتيجة لارتفاع نشاطها العام وملاءتها المالية، حيث ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 2.2 في المئة، وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته 0.1 في المئة، وشهد رأس المال والاحتياطيات ارتفاعاً نسبته 6.3 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

استمرت المصارف التجارية في عام 2017م في تعزيز متانتها المالية، حيث حافظت على نفس معدل النمو الإيجابي لإجمالي موجوداتها في العام السابق البالغ نسبته 2.2 في المئة (49.4 مليار ريال) (جدول 5-1).

الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية نمواً بمعدل 0.1 في المئة (2.1 مليار ريال) في عام 2017م ليبلغ 1,619.1 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق الذي سجل نمواً بنحو 0.8 في المئة (12.2مليار ريال) (جدول 5-2، والرسمان البيانيان 5-1، و5-2).

وبتسليط الضوء على أهم التطورات على تصنيف الودائع المصرفية حسب نوعها، يتضح أن الودائع تحت الطلب في عام 2017م شهدت ارتفاعاً بنسبة 2.7 في المئة (26.01 مليار ريال) لتبلغ حوالي 1,000.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض بلغ 0.2 في المئة (2.1 مليار ريال) في العام السابق. وبالنظر إلى نصيبها المئوي من إجمالي الودائع المصرفية، يلاحظ ارتفاعه من 60.2 في المئة في عام 2016م إلى 61.8 في المئة في عام 2017م. وفي نفس السياق، يلاحظ ارتفاع الودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية) بنسبة 13.1 في المئة (19.8 مليار ريال) لتبلغ نحو 171.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 22.0 في المئة (42.7 مليار ريال) في العام السابق؛ وبالنسبة لنصيبها المئوي من إجمالي الودائع المصرفية، فيلاحظ ارتفاعها إلى 10.6 في المئة في هذا العام، مقارنة بنسبة 9.4 في المئة في عام 2016م. وفي المقابل، يلاحظ انخفاض الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 8.9 في المئة (43.8 مليار ريال) مقارنة بارتفاعها في العام السابق بنسبة 13.1 في المئة (57.1 مليار ريال)؛ أما فيما يخص نصيبها المئوي من إجمالي الودائع المصرفية، فقد انخفض إلى 27.7 في المئة في عام 2017م، مقارنة بنصيب نسبته 30.4 في المئة في العام السابق (رسم بياني 5-3).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاعات، فقد انخفضت ودائع القطاع الخاص في عام 2017م بنسبة 2.7 في المئة (34.8 مليار ريال) إلى 1,269.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة (48.2 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته 78.4 في المئة، مقارنة بنسبة 80.7 في المئة في العام السابق. في حين ارتفعت ودائع القطاع العام بنسبة 11.8 في المئة (36.8 مليار ريال) لتبلغ 349.4 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بانخفاض نسبته 10.3 في المئة (35.9 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 19.3 في المئة في عام 2016م إلى 21.6 في المئة في عام 2017م.

القطاع المصرفي

جدول رقم 5-1:
المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	200,366	213,073	146,238	236,704	239,371
الموجودات الأجنبية	210,691	251,613	316,710	225,838	242,362
مطلوبات على القطاع العام	93,755	98,949	124,977	227,428	301,135
مطلوبات على القطاع الخاص	1,123,645	1,256,210	1,371,925	1,405,474	1,393,699
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	2,740	2,254	2,904	4,436	2,600
موجودات أخرى	262,085	310,477	246,015	156,454	126,593
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	1,893,283	2,132,577	2,208,768	2,256,334	2,305,760
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,401,980	1,575,579	1,604,768	1,617,010	1,619,062
المطلوبات الأجنبية	74,405	92,277	91,171	80,132	94,502
رأس المال والاحتياطيات	225,855	248,111	270,964	298,895	317,604
الأرباح	35,692	40,159	42,683	40,363	43,677
مطلوبات أخرى	155,350	176,451	199,182	219,933	230,915

جدول رقم 5-2:
الودائع المصرفية (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
أولاً : حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	857,280	989,174	976,231	974,094	1,000,105
الودائع الزمنية والإدخارية	345,035	398,743	434,501	491,595	447,827
الودائع الأخرى شبه النقدية:	199,664	187,661	194,036	151,321	171,130
الودائع بالعملة الأجنبية	170,562	157,414	160,989	123,019	138,979
مقابل اعتمادات مستندية	12,812	14,028	16,284	18,052	18,496
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	35	70	14	81	51
التحويلات القائمة	16,255	16,150	16,749	10,169	13,604
ثانياً : حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,103,216	1,221,838	1,256,308	1,304,465	1,269,698
القطاع العام	298,764	353,740	348,459	312,546	349,364
ثالثاً : حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,231,418	1,418,165	1,443,778	1,493,991	1,480,083
الودائع بالعملة الأجنبية	170,562	157,414	160,989	123,019	138,979
إجمالي الودائع المصرفية	**1,401,980**	**1,575,579**	**1,604,768**	**1,617,010**	**1,619,062**

رسم بياني رقم 5-1:
الودائع حسب العملة

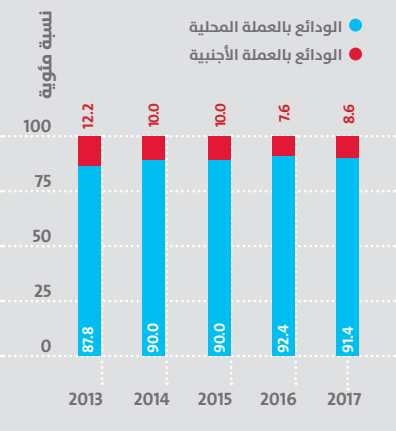

رسم بياني رقم 5-2:
معدلات نمو الودائع المصرفية

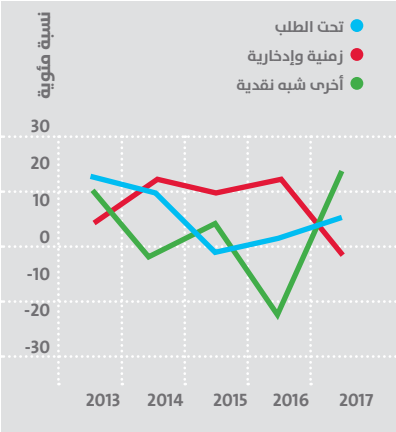

رسم بياني رقم 5-3:
مكونات الودائع المصرفية

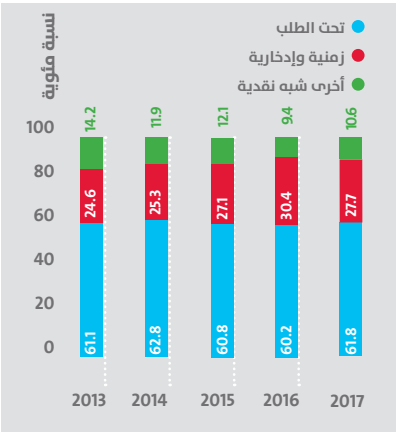

جدول رقم 5-3:
مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2015		2016		2017	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
المطلوبات على القطاع الخاص	1,371,925	91.5	1,405,474	85.8	1,393,699	82.1
الائتمان المصرفي	1,322,809	88.2	1,351,407	82.5	1,339,812	78.9
قروض وسلف	1,308,199	87.2	1,337,343	81.7	1,327,256	78.2
كمبيالات مخصومة	14,611	1.0	14,064	0.9	12,556	0.7
استثمارات في أوراق مالية خاصة	49,116	3.3	54,067	3.3	53,887	3.2
المطلوبات على القطاع العام	124,977	8.3	227,428	13.9	301,135	17.7
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	38,820	2.6	49,012	3.0	46,719	2.8
سندات حكومية	86,158	5.7	178,416	10.9	254,417	15.0
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	2,904	0.2	4,436	0.3	2,600	0.2
المجمـوع	**1,499,806**	**100.0**	**1,637,338**	**100.0**	**1,697,434**	**100.0**

رسم بياني رقم 5-4:
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)
(مليار ريال)

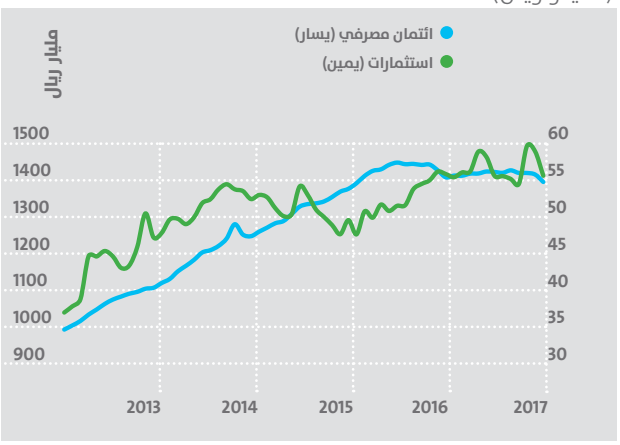

رسم بياني رقم 5-5:
مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)
(مليار ريال)

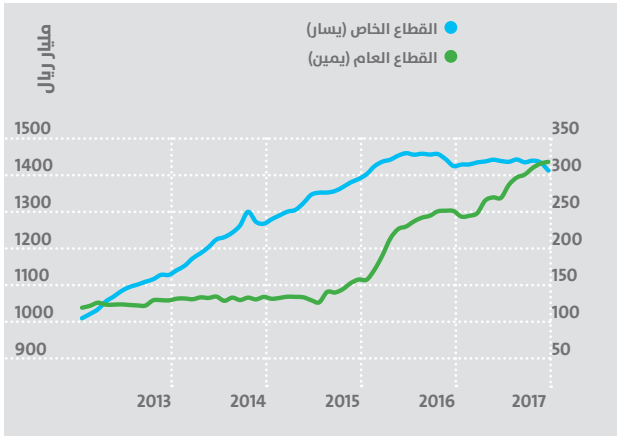

وباستعراض تطورات الودائع حسب العملة، يلاحظ انخفاض الودائع بالعملة المحلية في عام 2017م بنسبة 0.9 في المئة (13.9مليار ريال) لتصل إلى 1,480.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بنسبة 3.5 في المئة (50.2 مليار ريال) في عام 2016م؛ كذلك شهد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع المصرفية تراجعاً من 92.4 في المئة في عام 2016م ليصل إلى 91.4 في المئة في عام 2017م. وبالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 13.0 في المئة (16.0 مليار ريال) لتبلغ 139.0 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بانخفاض نسبته 23.6 في المئة (38.0 مليار ريال) في العام السابق، وبذلك ارتفع نصيبها من إجمالي الودائع المصرفية إلى نحو 8.6 في المئة، مقارنة بنصيب نسبته 7.6 في المئة في العام السابق.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصومة، واستثمارات، وائتمان مصرفي، وسندات حكومية) في عام 2017م بنسبة 3.7 في المئة (61.9 مليار ريال) ليبلغ 1,694.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.1 في المئة (135.9 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في عام 2017م نسبة 99.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 99.7 في المئة في العام السابق.

وفي المقابل، شهد إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2017م انخفاضاً بنسبة 0.8 في المئة (11.8 مليار ريال) ليبلغ 1,394 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.4 في المئة (33.5 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2017م نسبة 82.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 85.8 في المئة في العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة وسندات حكومية)، فقد ارتفعت في عام 2017م بنسبة 32.4 في المئة (73.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 301.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 82 في المئة (102.5 مليار ريال) في العام السابق. وطرأت الزيادة في جانب السندات الحكومية التي ارتفعت بنسبة 42.6 في المئة (76 مليار ريال) لتبلغ 254.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 107.1 في المئة (92.3 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، انخفضت القروض المقدمة للمؤسسات العامة في عام 2017م بنسبة 4.7 في المئة (2.3 مليار ريال) لتبلغ 46.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 26.3 في المئة (10.2 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت المطلوبات من القطاع العام في عام 2017م ما نسبته 17.7 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 13.9 في العام السابق (جدول 5-3، والرسمان البيانيان 5-4، و5-5).

جدول رقم 5-4:
الإئتمان المصرفي حسب الآجال
(مليون ريال)

نهاية الفترة	قصير الاجل	متوسط الاجل	طويل الاجل	المجموع
2013	603,313	211,958	305,249	1,120,520
2014	621,308	237,744	391,594	1,250,646
2015	685,174	241,457	434,998	1,361,629
2016	702,327	264,855	433,237	1,400,419
2017	692,221	265,585	428,724	1,386,530

ملاحظة: الاجل القصير : أقل من سنة
الأجل المتوسط : 1 - 3 سنوات
الأجل الطويل : أكثر من 3 سنوات

جدول رقم 5-5:
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2015		2016		2017	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
الزراعة وصيد الأسماك	11,080	0.8	12,778	0.9	12,249	0.9
الصناعة والإنتاج	172,498	13.0	176,355	13.0	160,837	12.0
التعدين والمناجم	21,205	1.6	19,433	1.4	14,849	1.1
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	40,485	3.1	41,108	3.0	50,826	3.8
البناء والتشييد	105,834	8.0	104,388	7.7	88,881	6.6
التجارة	285,492	21.6	300,107	22.2	312,418	23.3
النقل والاتصالات	42,655	3.2	40,411	3.0	47,614	3.6
التمويل	33,890	2.6	31,789	2.4	35,398	2.6
الخدمات	72,709	5.5	69,961	5.2	71,050	5.3
نشاطات أخرى متنوعة	536,961	40.6	555,077	41.1	545,688	40.7
المجمــوع	**1,322,809**	**100.0**	**1,351,407**	**100.0**	**1,339,812**	**100.0**

الائتمان المصرفي حسب الآجال

بالنظر إلى إجمالي الائتمان المصرفي، يلاحظ انخفاضه بنسبة 1.0 في المئة (13.9 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,386.5 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة (38.8 مليار ريال) في العام السابق. وبدراسة الائتمان المصرفي حسب الآجال، نجد أن الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام شهد في عام 2017م انخفاضاً بنسبة 1.4 في المئة (10.1 مليار ريال) ليبلغ 692.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة (17.2 مليار ريال) في العام السابق. وبالنسبة للائتمان المصرفي متوسط الأجل (سنة إلى ثلاث سنوات)، فقد سجل ارتفاعاً من 264.9 مليار ريال في عام 2016م إلى 265.6 مليار في عام 2017م وبمعدل نمو 0.3 في المئة (730.2 مليون ريال) مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 9.7 في المئة (23.4 مليار ريال) في عام 2016م. في حين واصل الائتمان المصرفي طويل الأجل (أكثر من ثلاث سنوات) انخفاضه، حيث تراجع بنسبة 1.0 في المئة (4.5 مليار ريال) في عام 2017م ليبلغ 428.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة (1.8 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-4).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

يلاحظ وجود تباين في توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2017م، حيث ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة 4.1 في المئة (12.3 مليار ريال) ليبلغ 312.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.1 في المئة في العام السابق. كما شهد الائتمان المصرفي لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية ارتفاعاً أيضاً بنسبة 23.6 في المئة (9.7 مليار ريال) ليبلغ 50.8 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 1.5 في المئة في العام السابق. وفي نفس السياق، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات ارتفاعاً بنسبة 17.8 في المئة (7.2 مليار ريال) ليبلغ 47.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 5.3 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة 11.4 في المئة (3.6 مليار ريال) ليبلغ 35.4 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 6.2 في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات أيضاً ارتفاعاً نسبته 1.6 في المئة (1.1 مليار ريال) ليبلغ 71.1 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 3.8 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، فقد شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك انخفاضاً بنسبة 4.1 في المئة (529 مليون ريال) ليبلغ 12.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.3 في المئة في العام السابق. كذلك انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 8.8 في المئة (15.5 مليار ريال) ليبلغ 160.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة في العام السابق. وواصل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم انخفاضه في عام 2017م بنسبة 23.6 في المئة (4.6 مليار ريال) ليبلغ 14.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 8.4 في المئة في العام السابق. وبالمثل، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع البناء والتشييد انخفاضاً بنسبة 14.9 في المئة (15.5 مليار ريال) ليبلغ 88.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 1.4 في المئة في عام 2016م. (جدول 5-5، والرسم البياني 5-6).

رسم بياني رقم 5-6:
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

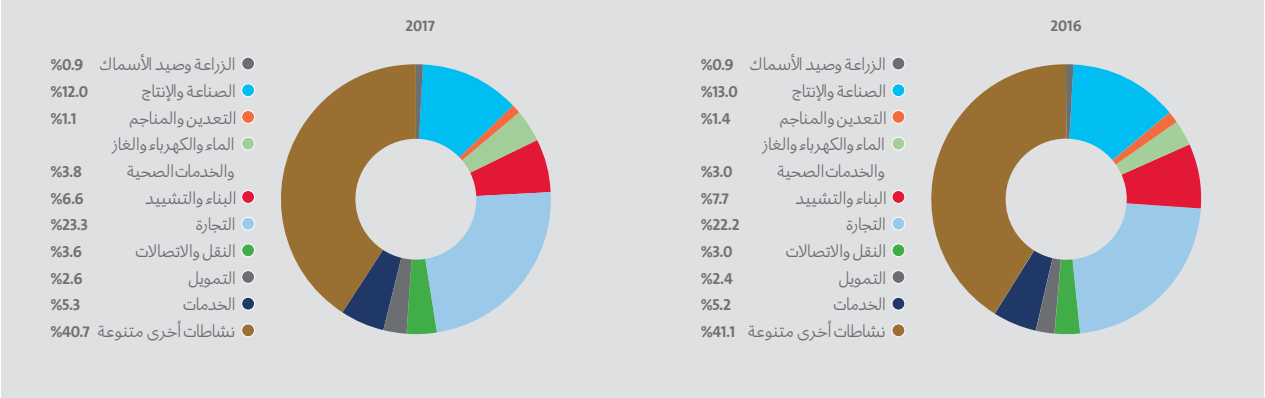

جدول رقم 5-6 أ:
القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*
(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية									
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	بطاقات الائتمان**
2013	21,300.3	18,114.1	---	---	---	---	238,225.8	277,640.3	8,509.1
***2014	25,603.9	20,788.2	5,455.2	414.5	246.0	102.7	245,397.7	298,008.2	9,666.7
2015	37,020.5	9,429.2	4,911.9	636.6	312.2	85.3	254,789.2	307,184.9	10,212.7
2016	29,080.2	9,327.8	4,821.8	957.6	506.5	72.1	273,499.5	318,265.5	10,957.7
****2017	30,028.0	16,720.6	10,783.9	1,708.3	565.6	2,338.4	256,206.1	318,350.9	12,094.0

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالاسهم.
** تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.
*** قبل عام 2014م بنود كل من أثاث وسلع معمرة، تعليم، الرعاية الصحية، سياحة وسفر تندرج تحت بند أخرى.
**** ملاحظة: تم تحديث البيانات نظرا لتعديل بعض بنود القروض الاستهلاكية.

جدول رقم 5-6 ب:
القروض العقارية من المصارف التجارية
(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2013	70,334	49,419	119,753
2014	94,241	64,743	158,984
2015	102,207	84,257	186,464
2016	110,582	96,289	206,871
2017	121,442	90,057	211,499

رسم بياني رقم 5-7:
إجمالي القروض الاستهلاكية

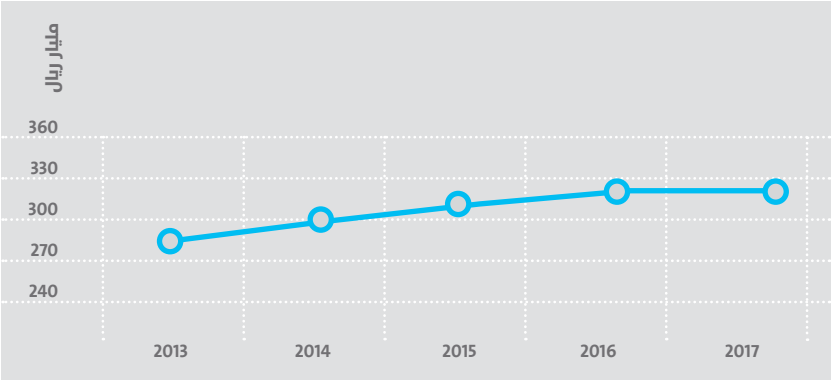

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان الصادرة من المصارف أعلى مستوى لها لتصل إلى 330.4 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بنحو 329.2 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 0.4 في المئة. (جدول 5-6 أ، والرسم البياني 5-7).

القروض العقارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام 2017م، لتبلغ حوالي 211.5 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (4.6 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 10.9 في المئة (20.4 مليار ريال) في العام السابق، وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً نسبته 9.8 في المئة (10.9 مليار ريال) لتبلغ 121.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.2 في المئة (8.4 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في عام 2017م نحو 57.4 في المئة. في حين شهدت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2017م انخفاضاً نسبته 6.5 في المئة (6.2 مليار ريال) لتبلغ 90.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.3 في المئة (12.0 مليار ريال) في العام السابق. (جدول 5-6ب).

جدول رقم 5-7:
القـروض المشـتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2013	558	134	692	211	26	237
2014	384	53	437	130	8	138
2015	469	65	534	134	12	146
2016	555	76	631	195	16	211
2017	513	74	587	189	12	201

جدول رقم 5-8:
الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2016		2017	
	2016	2017	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	55,946	50,423	-27,146	-32.7	-5,524	-9.9
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	28,078	54,251	-16,416	-36.9	26,173	93.2
موجودات أخرى	12,791	23,614	-1,144	-8.2	10,823	84.6
الاستثمارات في الخارج	129,023	114,075	-46,165	-26.4	-14,948	-11.6
الإجمالي	**225,838**	**242,362**	**-90,871**	**-28.7**	**16,524**	**7.3**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	47,624	50,936	-1,118	-2.3	3,312	7.0
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	9,534	26,301	-7,605	-44.4	16,766	175.9
مبالغ مستحقة أخرى	22,974	17,265	-2,316	-9.2	-5,709	-24.8
الإجمالي	**80,132**	**94,502**	**-11,039**	**-12.1**	**14,370**	**17.9**
صافي الموجودات الأجنبية	**145,706**	**147,860**	**-79,832**	**-35.4**	**2,154**	**1.5**

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى انخفاض عددها بين المصارف المحلية والمصارف الخارجية في عام 2017م بنسبة 7.6 في المئة لتبلغ 513 قرضاً، وكذلك انخفضت هذه القروض لغير المقيمين بنسبة 2.6 في المئة لتبلغ 74 قرضاً، وانخفض إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في عام 2017م بنسبة 3.1 في المئة لتبلغ 189 مليار ريال، وانخفضت أيضاً قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 25.0 في المئة لتبلغ 12 مليار ريال (جدول 5-7).

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

شهدت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية ارتفاعاً في عام 2017م بنسبة 7.3 في المئة (16.5 مليار ريال) لتبلغ حوالي 242.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 28.7 في المئة (90.9 مليار ريال) في العام السابق.

كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام 2017م بنسبة 17.9 في المئة (14.4 مليار ريال) لتبلغ 94.5 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 12.1 في المئة (11 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-8، والرسمان البيانيان 5-8، و5-9).

ونتيجة لهذه التطورات ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في عام 2017م بنسبة 1.5 في المئة (2.2 مليار ريال) ليبلغ 147.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 35.4 في المئة (79.8 مليار ريال) في العام السابق.

احتياطيات المصارف التجارية

ارتفعت احتياطيات المصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام 2017م بحوالي 2.7 مليار ريال، أو ما نسبته 1.1 في المئة لتبلغ 239.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 61.9 في المئة (90.5 مليار ريال) في العام السابق. ويُعزى هذا النمو لارتفاع الودائع الأخرى لدى المؤسسة التي ارتفعت من 110 مليار ريال في عام 2016م إلى 112.3 مليار ريال في عام 2017م، أي بنسبة 2.1 في المئة (2.3 مليار ريال)، وكذلك النقد في صناديق المصارف الذي ارتفع من 29.6 مليار ريال في 2016م إلى 31.3 مليار ريال في عام 2017م، أي بنسبة 5.5 في المئة (1.6 مليار ريال)، بينما انخفضت الودائع الجارية لدى المؤسسة بنسبة 33.0 في المئة (96.6 مليون ريال) لتبلغ 196 مليون ريال. وانخفضت أيضاً الودائع النظامية لدى المؤسسة بنسبة 1.2 في المئة (1.2 مليار ريال) لتبلغ 95.5 مليار ريال (جدول 5-9).

رسم بياني رقم 5-8:
الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

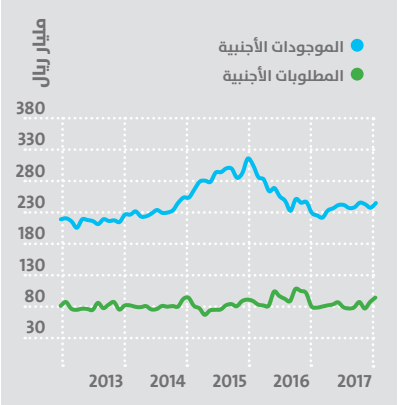

جدول رقم 5-9:
احتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
النقد في الصندوق	23,219	27,115	29,383	29,648	31,285
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	173	472	317	293	196
ودائع نظامية	81,085	91,879	97,467	96,727	95,549
ودائع أخرى	95,889	93,607	19,071	110,036	112,340
احتياطيات المصارف	**200,366**	**213,073**	**146,238**	**236,704**	**239,371**
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.66	1.72	1.83	1.83	1.93
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	0.01	0.03	0.02	0.02	0.01
ودائع نظامية	5.78	5.83	6.07	5.98	5.90
ودائع أخرى	6.84	5.94	1.19	6.80	6.94
احتياطيات المصارف	**14.29**	**13.52**	**9.11**	**14.64**	**14.78**

رسم بياني رقم 5-9:
نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

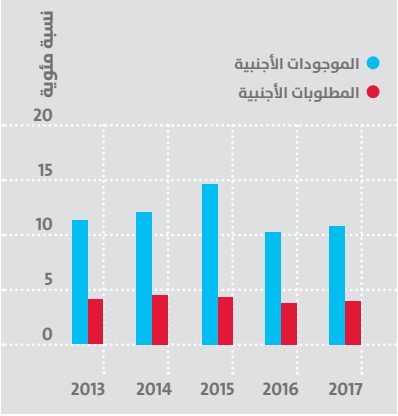

جدول رقم 5-10:
رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (بنهاية الفترة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال والاحتياطيات	225,855	248,111	270,964	298,895	317,604
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	16.1	15.7	16.9	18.5	19.6
إجمالي الموجودات	11.9	11.6	12.3	13.2	13.8
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	17.9	17.9	18.1	19.5	20.4

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف في عام 2017م بمقدار 18.7 مليار ريال، أي بنسبة 6.3 في المئة ليبلغ 317.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 27.9 مليار ريال، وبنسبة 10.3 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 18.5 في المئة في عام 2016م إلى 19.6 في المئة في عام 2017م، وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من 13.2 في المئة في عام 2016م إلى 13.8 في المئة في عام 2017م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل نحو 20.4 في المئة في عام 2017م، وهي أعلى من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول 5-10).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في عام 2017م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2017م حوالي 107.4 مليار ريال، مقارنة بنحو 239.0 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 55.1 في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسة في اتفاقيات إعادة الشراء بحوالي 25.5 مليار ريال، أي ما نسبته 23.7 في المئة من إجمالي الموارد. في حين بلغت الموارد من أذونات مؤسسة النقد حوالي 17.5 مليار ريال، أي ما نسبته 16.3 في المئة من إجمالي الموارد. أما بالنسبة إلى القروض المستردة من القطاعين الخاص والعام فقد بلغت 17.2 مليار ريال، و4.3 مليار ريال على التوالي، وتمثل ما مقداره 16.0 في المئة و4.0 في المئة من إجمالي الموارد على التوالي. أما بالنسبة لدور الاحتياطيات التي تمثل مورداً مالياً للمصارف، فقد بلغت 18.9 مليار ريال، أي ما نسبته 17.6 في المئة من إجمالي الموارد. في حين ساهمت المطلوبات للمصارف وغير المصارف بمقدار 9.7 مليار ريال ممثلة بذلك ما نسبته 9.1 في المئة من إجمالي الموارد المالية للمصارف. من جهة أخرى، قدرت المطالبات على المصارف بحوالي 6.4 مليار ريال، أي ما نسبته 6.0 في المئة من إجمالي الموارد المالية.

جدول رقم 5-11:
الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2017
(مليار ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
الاستثمار في السندات الحكومية	69.2	64.4	اتفاقيات إعادة الشراء	25.5	23.7
مجموع الودائع - سحب	8.7	8.1	أذونات ساما	17.5	16.3
المطلوبات الأجنبية - تسديد	29.5	27.4	قروض القطاع الخاص - المستردة	17.2	16.0
			قروض القطاع العام - المستردة	4.3	4.0
			الاحتياطيات	18.9	17.6
			المطلوبات للمصارف وغير المصارف - الزيادات	9.7	9.1
			المطالبات على المصارف - الانخفاضات	6.4	6.0
			صافي المطلوبات الأخرى	7.9	7.4
			مطلوبات متنوعة أخرى	5.5	
			موجودات متنوعة أخرى	-2.4	
الاجمالي	**107.4**	**100.0**	**الاجمالي**	**107.4**	**100.0**

جدول رقم 5-12:
فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2013	535	394	84	331	110	111	42	35	13	23	41	23	26	1,768
2014	586	412	94	366	114	117	47	39	15	24	47	25	26	1,912
2015	611	429	98	384	118	120	48	40	15	25	50	25	26	1,989
2016	623	439	105	393	120	125	49	41	15	26	50	26	26	2,038
2017	631	442	111	405	123	127	50	41	16	27	53	26	27	2,079

وقد تم استخدام معظم هذه الموارد المالية في عام 2017م لزيادة الاستثمارات في السندات الحكومية بحوالي 69.2 مليار ريال، أي ما نسبته 64.4 في المئة من إجمالي الموارد المالية. وبالمثل، تم استخدام الموارد المالية في تسديد المطلوبات الأجنبية التي بلغت 29.5 مليار ريال ممثلة بذلك 27.4 في المئة من إجمالي الموارد المالية. وبلغ مجموع الودائع المسحوبة نحو 8.7 مليار ريال، أي ما نسبته 8.1 في المئة من إجمالي الموارد المالية (جدول 5-11).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2017م نحو 43.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 8.2 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 40.4 مليار ريال التي انخفضت بنسبة 5.4 في المئة عن أرباح عام 2015م.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة في عام 2017م 26 مصرفاً (25 مصرف عامل، ومصرف واحد مرخص) بما في ذلك فروع المصارف الأجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ 2,079 فرعاً من خلال تشغيل 41 فرعاً جديداً في مختلف مناطق المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، حظيت منطقة الرياض بعدد 631 فرعاً، أي ما نسبته 30.4 في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 442 فرعاً، أي ما نسبته 21.3 في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد 405 فرعاً، أي ما نسبته 19.5 في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد 127 فرعاً، أي ما نسبته 6.1 في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم بعدد 123 فرعاً، أي ما نسبته 5.9 في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 111 فرعاً، أي ما نسبته 5.3 في المئة من الإجمالي (جدول 5 – 12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2017م انخفاضاً نسبته 0.4 في المئة ليبلغ 49,120 موظفاً وموظفة. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكور وإناث) حوالي 91.9 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 45.162 موظفاً وموظفة. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 78.1 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 8.0 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 13.8 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.05 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2017م

أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2017م بنسبة 13.2 في المئة، أي بنحو 647.2 ألف شيك، أما بالنسبة لقيمتها فقد انخفضت أيضا بنسبة 14.1 في المئة إلى 352.4 مليار ريال. كما انخفض متوسط قيمة الشيك بنسبة 1.1 في المئة، من 83.567 ريال في عام 2016م إلى 82.639 ريال في عام 2017م.

رسم بياني رقم 5-10:
النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

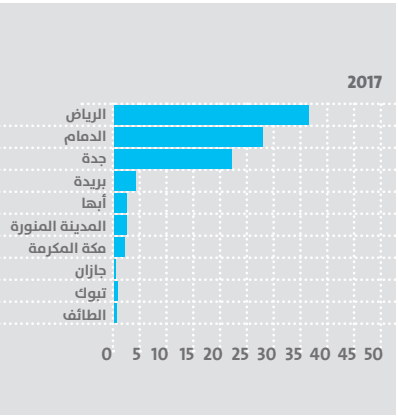

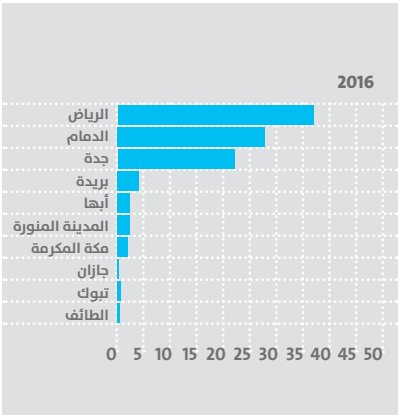

رسم بياني رقم 5-11:
إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

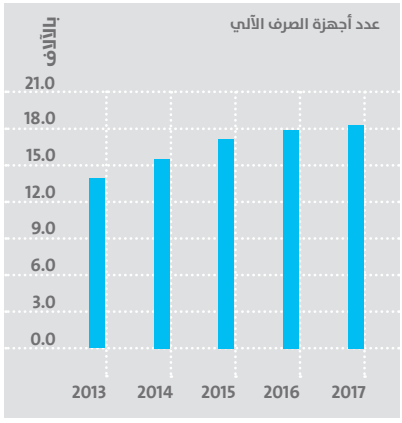

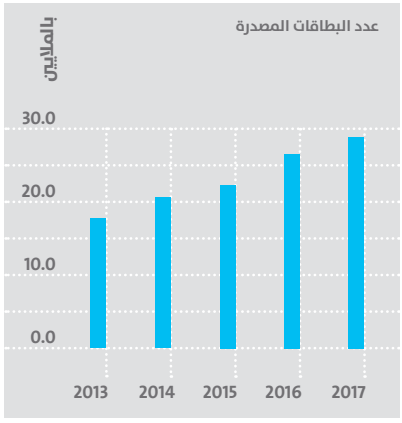

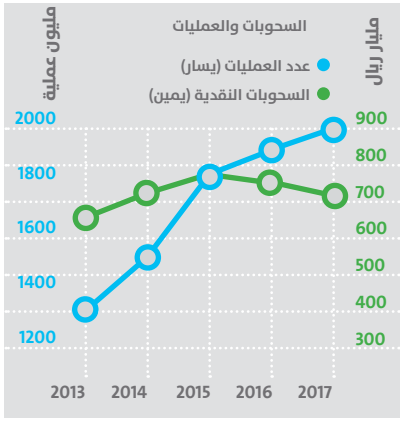

جدول رقم 5-13:
إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2013	13,883	17,810,653	558	777	1,336	334,331	333,810	668,141
2014	15,516	20,550,274	625	904	1,529	373,030	358,373	731,403
2015	17,223	22,459,275	727	1,069	1,796	435,177	342,023	777,200
2016	17,887	26,537,349	822	1,100	1,923	446,300	307,149	753,449
2017	18,333	28,402,914	870	1,142	2,012	440,729	287,782	728,511

وبشكل عام انخفض عدد الشيكات التجارية والشخصية المنفذة في عام 2017م من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسة في المملكة، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة المدينة المنورة بنسبة 15.3 في المئة ليبلغ 105.2 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 14.3 في المئة ليبلغ 931.6 ألف شيك، وفي غرفة الرياض بنسبة 13.7 في المئة ليبلغ 1.6 مليون شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 12.9 في المئة ليبلغ 104.1 ألف شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 12.5 في المئة ليبلغ 1.2 مليون شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 11.0 في المئة ليبلغ 180.4 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 9.8 في المئة ليبلغ 26.2 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 8.9 في المئة ليبلغ 33.9 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 7.3 في المئة ليبلغ 99.3 ألف شيك (رسم بياني 5-10).

ثانياً: مدى (MADA)

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) في عام 2017م نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 18,333 جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها 3.9 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 7.0 في المئة ليبلغ في عام 2017م حوالي 28.4 مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته 18.2 في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي تم تنفيذها عبر مدى (MADA) في عام 2017م بنسبة 5.9 في المئة ليبلغ 870 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 13.1 في المئة في العام السابق. في حين انخفضت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى (MADA) بنسبة 1.2 في المئة لتبلغ 440.7 مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها 2.6 في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد زادت بنسبة 3.8 في المئة ليبلغ 1.14 مليار عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 3.0 في المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 6.3 في المئة لتبلغ 287.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 10.2 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ 2.0 مليار عملية، بينما

جدول رقم 5-14:
إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2013	134,194	265	107,763
2014	159,970	327	138,779
2015	172,835	395	225,372
2016	182,749	525	267,827
2017	200,468	708	299,942

رسم بياني رقم 5-12:

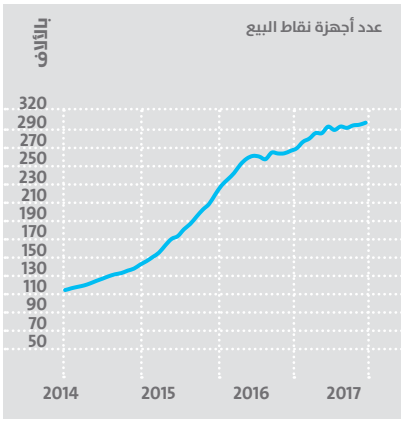

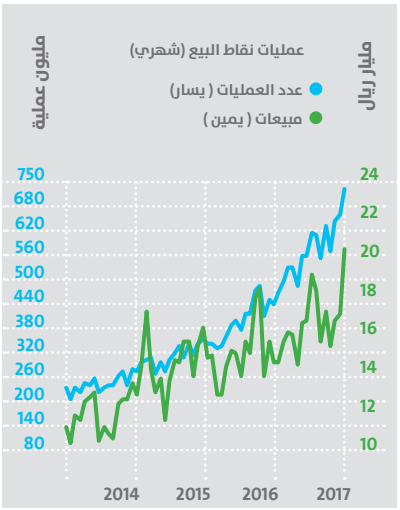

انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 3.3 في المئة ليبلغ 728.5 مليار ريال (جدول 5-13، والرسم البياني 5-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2017م بنسبة 12.0 في المئة ليبلغ 299,942 جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته 18.8 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 35.0 في المئة ليبلغ 708 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 32.8 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 9.7 في المئة لتبلغ 200.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.7 في المئة في العام السابق (جدول 5-14، والرسم البياني 5-12). وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات مدى وتعزيز الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة، وتأكيد الاستمرارية في الإنجازات التي حققتها مدى.

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2017م بنسبة 15.9 في المئة ليبلغ 103.5 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 9.5 في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 12.5 في المئة ليبلغ 10.3 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 13.0 في المئة لتبلغ 3.8 ترليون ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 18.0 في المئة ليبلغ 89.8 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 5.5 في المئة لتبلغ 2.2 ترليون ريال. في المقابل، انخفض عدد العمليات الأخرى بنسبة 22.4 في المئة ليبلغ 2.7 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 34.6 في المئة لتبلغ حوالي 42 مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية في عام 2017م بنسبة 9.7 في المئة ليبلغ حوالي 514 ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 64.1 في المئة لتبلغ نحو 56.1 ترليون ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 74.1 في المئة ليبلغ حوالي 137 ألف عملية،

جدول رقم 5-15أ:
عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)
(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف				
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	أخرى (3)	المجموع (1+2+3)
2013	50,768	5,290	56,058	112	342	454	1,456	57,967
2014	56,375	6,085	62,459	118	374	492	1,628	64,580
2015	70,639	8,023	78,663	72	464	537	2,335	81,534
2016	76,084	9,156	85,240	79	468	547	3,497	89,285
2017	89,806	10,299	100,105	137	514	651	2,714	103,470

رسم بياني رقم 5-13:
عمليات نظام سريع

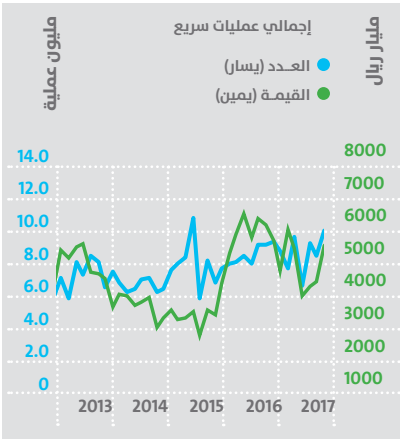

جدول رقم 5-15ب:
مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)
(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف				
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	أخرى* (3)	المجموع (1+2+3)
2013	1,530	3,040	4,570	49	50,013	50,062	27	54,660
2014	1,722	3,457	5,179	51	49,196	49,247	34	54,459
2015	1,984	3,349	5,333	59	43,450	43,510	23	48,865
2016	2,067	3,396	5,463	61	34,161	34,222	31	39,717
2017	2,180	3,839	6,019	80	56,048	56,128	42	62,189

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

رسم بياني رقم 5-14:
عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

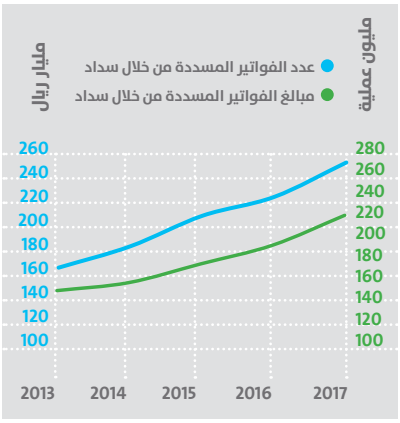

وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 30.5 في المئة لتبلغ نحو 80.1 مليار ريال (جدول 5-15أ، وجدول 5-15ب، والرسم البياني 5-13).

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام 2017م حوالي 157 مفوتراً من قطاعات مختلفة تمثل الخدمات العامة التي تشتمل الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، والتقسيط، والجامعات، وبطاقات الائتمان والقروض لعدد من البنوك المحلية. كما تم ربط العديد من الجهات الحكومية مثل الوزارات والهيئات وأمانات المناطق التي بلغ عددها 62 جهة. وقد بلغ عدد المصارف المرتبطة مع نظام سداد 17 مصرفاً، وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة في عام 2017م نحو 218.4 مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 250.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 190.1 مليون عملية، بقيمة بلغت نحو 224.6 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني 5-14).

نشاط سوق المشتقات المالية

انخفضت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2017م بنحو 101.0 مليار ريال أي بنسبة 7.9 في المئة لتبلغ 1,175 مليار ريال، مقارنة بالعام 2016م، حيث بلغت نحو 1,276 مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

استمرت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) في عام 2017م في مواصلة جهودها الرامية لتوفير خدماتها لكافة الجهات ذات العلاقة، وذلك عن طريق التطوير المستمر لخدماتها ومنتجاتها، خصوصاً تلك المتعلقة بمشروع نظام الأفراد، ومشروع نظام الشركات، ومشروع نظام تقييم المنشآت المتوسطة والصغيرة، ومشروع شيكي، ومشروع معرف الكيانات القانونية الذي أقرت أهميته مجموعة العشرين بمبادرة من مجلس الاستقرار المالي ويهدف لمساعدة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بشكل منهجي وفعال، وتوفير المتطلبات النظامية التشغيلية لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي، وغيرها من المنتجات والخدمات التي شكلت في مجملها دعامة قوية لاستقرار القطاع المالي. ومضت سمة قدماً في تبني الفكرة التي أُسست من أجلها كجهةٍ معلوماتيةٍ ائتمانيةٍ سعوديةٍ

مستقلة في نهاية التسعينات، لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، ولتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيداً للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعاً للمعطيات الاقتصادية ورؤية صناع القرار المالي والاقتصادي.

وحرصت سمة خلال عام 2017م على الاستمرار في تطوير آلية عملها تقنياً ونظامياً بناءً على استراتيجيات محددة تتضمن توفير بنية أساسية معلوماتية فاعلة تُمكنها من تحسين قدرتها في التقييم الدقيق لحجم المخاطر المتوقعة وإدارتها، حيث توفر شركة سمة المعلومات اللازمة للوصول إلى صورة واضحة للمقترضين مما يساعد في عملية اتخاذ القرار وتحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترضين.

من جانب آخر واصلت سمة في عام 2017م على تطوير الخدمات المضافة في السوق السعودي، التي تشتمل على نظم الإشعار بالمخاطر التي تساعد سمة في التعرف وعلى تقييم المخاطر الحالية أو المحتملة للعملاء وتخفيض معدلات التعثر في السداد من خلال تحليل سلوكيات العملاء الائتمانية. بالإضافة إلى تطوير نظم تحليل البيانات، وتقرير الأداء الائتماني، ونظم السلامة المالية، غيرها من الخدمات.

من ناحية التطور التقني، لا زالت سمة تحرص على تطوير مركز المعلومات ليواكب المواصفات العالمية، إذ أنها حصلت على المستوى الرابع (UPTIME TIER-IV) لمركز بياناتها الرئيس. مما يعزز من قدرات سمة في اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة للتحقق من أن المعلومات التي استلمتها أو حصلت عليها قد تم تسجيلها وحفظها ومطابقتها ومعالجتها بشكل صحيح ودقيق، وتمت حمايتها ضد الفقدان بما في ذلك اعتماد أنظمة حفظ نسخ احتياطية كافية ووضع خطط لاسترجاع المعلومات في حالات الطوارئ، علاوة على حمايتها من الدخول إليها أو استخدامها أو تعديلها أو الإفصاح عنها بشكل غير مصرح به وذلك تماشياً مع قواعد العمل التي أقرتها مؤسسة النقد. كما حصلت سمة في عام 2017م على الاعتماد الرسمي من الجمعية الدولية لمعرفات الكيانات القانونية (GLIEF) لإطلاق مشروع «معرف» الخاص بإصدار معرف لكافة الكيانات القانونية والتجارية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي.

وفي مجال التوعية، نشرت سمة في عام 2017م الدليل الإجرائي ووزعته في مركز خدمة العملاء، من خلال حملة (اعرف حقوقك)، ومواقع الأعضاء لزيادة الوعي الائتماني لدى كافة شرائح المجتمع، والتواصل المباشر مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، وفيسبوك، ويوتيوب).

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي جهودها في توجيه المصارف التجارية للالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ومن ضمن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal liquidity adequacy assessment) التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018م، وذلك لمواكبة تعليمات بازل 3 التي تؤكد على ضرورة قياس ومراقبة مخاطر السيولة. ونظراً لقيام المصارف بتطبيق هذه المعايير بشكل استباقي منذ بداية عام 2016م، تقوم المؤسسة بمتابعة ذلك وتحديد أي فجوات في التطبيق لتتم معالجتها والالتزام بأي تحديثات تطرأ عليها. كما قامت المؤسسة بإصدار المبادئ التوجيهية لإدارة وقياس مخاطر التدخل (Step-in-risk) الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لغرض تعزيز الرقابة والتنظيم لنظام مصرفية الظل (Shadow banking) وتخفيف المخاطر النظامية المحتملة المرتبطة بها.

06

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

ضمن إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي في الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، تم إصدار العديد من التعليمات والضوابط خلال عام 1439/1438هـ (2017م) والتي ترمي إلى تعزيز نمو القطاع واستقراره وتفادي المخاطر المحتملة. وتنشر المؤسسة على موقعها الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بقطاع التأمين في المملكة، إضافة إلى معلومات عامة عن سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل. ومن أبرز ما تحقق في عام 2017م الآتي:

أولاً: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين الصادرة حتى نهاية عام 2017م

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2017م عدداً من التعاميم والتعليمات؛ ومن ذلك ما يلي:

- إنشاء إدارة العناية بالعملاء في شركات التأمين.
- منع شركات التأمين من رفض تقديم التغطية التأمينية في التأمين الإلزامي على المركبات بسبب عمر السائق ما دام يحمل رخصة قيادة.
- منع شركات التأمين من رفض تقديم التغطية التأمينية في تأمين السفر بسبب كبر سن طالب التأمين.
- إلزام شركات التأمين بالربط الإلكتروني مع شركات الوساطة الحاصلة على موافقة المؤسسة على مزاولة أعمال وساطة التأمين إلكترونياً.
- إلزام شركات التأمين بمنح خصم عدم وجود مطالبات (من 10 إلى15 في المئة) لمدة سنة لجميع مقدمي طلبات التأمين الأفراد الذين لم يتسببوا في حوادث مرورية لسنة ميلادية سابقة على الأقل من تاريخ الطلب مع عدم استحقاقهم للخصم لكون مركباتهم جديدة أو لعدم امتلاكهم وثيقة تأمين سابقة، أو لأن وثيقة التأمين السابقة قد مضى على انتهائها أكثر من شهر، وذلك استثناءً من تعميم المؤسسة رقم 101 بشأن تعليمات الاكتتاب لتأمين المركبات.
- تعديل الحد الأقصى لنسبة عمولة بيع منتج تأمين المركبات الإلزامي التي تمنحها شركات التأمين لشركات وساطة ووكالة التأمين وموظفي ومندوبي مبيعات شركات التأمين.
- متطلبات الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر للشركات العاملة في قطاع التأمين.
- إلزام شركات التأمين بتضمين التغطية التأمينية ضد الكوارث الطبيعية لوثائق التأمين الشامل على المركبات.
- إلزام شركات التأمين بتسوية المطالبات المستندة على الأحكام القضائية القطعية بالقضايا المرورية.
- منع التعامل نقداً في التعاملات المالية المتعلقة بالعمليات التأمينية.
- منع بيع وإصدار أي وثيقة تأمين لمحل تجاري إلا بوجود كاميرات مراقبة فيها.
- ربط بيع أو إصدار وثائق التأمين بالعنوان الوطني.
- إلزام شركات التأمين بإعادة الاشتراك المدفوع عن المدة غير المنقضية من تأمين المركبات للأفراد خلال ثلاثة أيام عمل.
- إلزام شركات التأمين بتنفيذ الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ المحكوم بها على المؤمن له.
- إلزام شركات التأمين بالتقيد بالنموذج الموحد لتسعيرة وثيقة تأمين المركبات للأفراد.
- إنشاء عناوين بريد إلكترونية للوحدات الإدارية التابعة للإدارة العامة للرقابة على التأمين.
- إلزام شركات التأمين بتعديل وثائق التأمين على أخطاء ممارسة المهن الطبية لتشمل الأخطاء الطبية الناجمة عن معالجة مصابي الحروب في حال كان الطبيب يعمل في ظروف طبيعية.
- كما بلغ عدد القواعد واللوائح الصادرة في الأعوام السابقة تسع عشرة قاعدة ولائحة منشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

ثانياً: السعودة في قطاع التأمين

أ-القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودة:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

التأمين والتمويل

جدول رقم 6-1:
مؤشرات التأمين

نوع التأمين	2015				2016				2017			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*
التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	1,093.1	3.0	527.4	48.2	1,049.6	2.8	525.4	50.1	1,054.2	2.9	506.3	48.0
التأمين على المركبات	10,799.3	29.6	9,912.4	91.8	12,158.4	33.0	10,720.4	88.2	11,136.4	30.5	10,388.2	93.3
التأمين على الممتلكات / الحريق	1,961.9	5.4	330.3	16.8	1,825.8	5.0	272.7	14.9	1,708.5	4.7	322.4	18.9
التأمين البحري	726.2	2.0	248.9	34.3	634.1	1.7	192.3	30.3	621.8	1.7	172.4	27.7
التأمين الجوي	146.6	0.4	2.9	2.0	139.7	0.4	9.1	6.5	134.9	0.4	5.7	4.2
تأمين الطاقة	562.6	1.5	11.1	2.0	457.8	1.2	12.6	2.8	739.0	2.0	17.2	2.3
تأمين هندسي	1,204.0	3.3	216.5	18.0	908.4	2.5	199.2	21.9	932.4	2.6	168.6	18.1
إجمالي التأمين العام	16,493.8	45.2	11,249.5	68.2	17,173.7	46.6	11,931.8	69.5	16,327.4	44.7	11,580.9	70.9
إجمالي التأمين الصحي	18,966.8	52.0	18,189.2	95.9	18,630.3	50.5	18,095.0	97.1	19,035.5	52.1	18,411.6	96.7
إجمالي تأمين الحماية والادخار	1,035.7	2.8	835.9	80.7	1,051.4	2.9	820.6	78.1	1,140.3	3.1	846.2	74.2
الإجمالي	36,496.3	100.0	30,274.5	83.0	36,855.3	100.0	30,847.5	83.7	36,503.2	100.0	30,838.7	84.5

* لا تدخل نسب الإحتفاظ لتأمين الحماية والإدخار في نسبة الإحتفاظ الإجمالية.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل ومستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه «يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى على أن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة إلى المؤسسة.

وفي عام 2017م، تم إصدار تعميمين بخصوص السعودة وتوطين الوظائف كما يلي:

- توطين وظائف إدارات مطالبات المركبات وإدارات العناية بالعملاء في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- إلزام شركات التأمين ووساطة ووكالة التأمين بتوطين وظائف بيع المنتجات التأمينية للأفراد.

ب-العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية 11,272 موظفاً بنهاية عام 2017م، مقارنة بنحو 10,039 موظفاً بنهاية عام 2016م، أي بنسبة نمو بلغت 12.3 في المئة. وشكل الموظفون السعوديون نسبة 69 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإشرافية في نهاية عام 2017م لتصل إلى 73 في المئة من إجمالي العاملين في المناصب غير الإشرافية، مقابل 64 في المئة بنهاية عام 2016م. كما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب الإشرافية إلى 49 في المئة من إجمالي العاملين في المناصب الإشرافية في نهاية عام 2017م، مقابل 36 في المئة بنهاية عام 2016م.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) كمتطلب إلزامي لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. ويغطي هذا الاختبار ضوابط العمل والمبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، كما يساهم في تأكيد أهلية موظفي قطاع التأمين من خلال استيعاب الحد الأدنى من المعرفة والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع. كما قدمت المؤسسة ممثلة في المعهد المالي برنامج تدريبي لصناعة التأمين خلال عام 2017م مدته أحد عشر أسبوعاً بهدف تأهيل وتطوير الكوادر السعودية للعمل في قطاع التأمين بكفاءة وجودة عالية. ويستهدف البرنامج حديثي التخرج من حملة البكالوريوس والدبلوم؛ حيث يتم تأهيل المتدرب لاجتياز أربعة اختبارات للحصول على أربع شهادات مهنية، وهي: أساسيات التأمين، اختبار أساسيات الاكتتاب، معالجة مطالبات التأمين، اختبار أساسيات مبيعات التأمين؛ وقد شارك في البرنامج 151 متدرب ومتدربة وتخرج منه 142 خريج وخريجة من ثلاث مدن رئيسية: الرياض، وجدة، والدمام.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام 2017م

أ- أداء السوق بشكل عام:

- شهدت سوق التأمين في عام 2017م انخفاضاً طفيفاً في إجمالي الأقساط المكتتب بها، حيث انخفض المؤشر بنسبة 1 في المئة ليصل إلى 36.5 مليار ريال مقارنة بنمو نسبته 1 في المئة في عام 2016م (جدول 6-1).

جدول رقم 6-2:
نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي
(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2015		2016		2017		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	نسبة التغير 2017-2016
إجمالي التأمين العام	0.67	0.93	0.71	0.96	0.63	0.90	-10.72
إجمالي التأمين الصحي	0.77	1.07	0.77	1.04	0.74	1.05	-4.04
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	0.04	0.06	0.04	0.06	0.04	0.06	1.85
الإجمالي	1.49	2.06	1.52	2.05	1.42	2.01	-6.98

جدول رقم 6-3:
كثافة سوق التأمين
(بالريال للفرد)

نوع النشاط	2013	2014	2015	2016	2017	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	393.9	450.4	536.0	540.3	500.7	-7.3
إجمالي التأمين الصحي	441.7	510.9	616.4	586.1	583.7	-0.4
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	28.9	29.4	33.7	33.1	35.0	5.7
الإجمالي	864.5	990.7	1,186.1	1,159.5	1,119.4	-3.5

• انخفض إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل 44.7 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ 16.3 مليار ريال بنهاية عام 2017م، مقارنة بنمو نسبته 4.1 في المئة بنهاية عام 2016م.
• ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، الذي يمثل 52.1 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 2.2 في المئة ليبلغ 19 مليار ريال بنهاية عام 2017م، مقارنة بانخفاض نسبته 1.8 في المئة بنهاية عام 2016م.
• ارتفع إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها، الذي يمثل 3.1 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 8.5 في المئة ليبلغ 1.1 مليار ريال بنهاية عام 2017م، مقارنة بنسبة نمو 1.5 في المئة بنهاية عام 2016م.
• سجل إجمالي أقساط التأمين على المركبات المكتتب بها، الذي يمثل 68.2 في المئة من إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، انخفاضاً نسبته 8.4 في المئة ليبلغ 11.1 مليار ريال بنهاية عام 2017م، مقارنة بنمو نسبته 12.6 في المئة بنهاية عام 2016م.

ب- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:
يعرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويُشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته 93.4 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2017م. وسجل تأمين الطاقة أعلى معدل نمو في عام 2017م من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 35.9 في المئة، يليه التأمين على الممتلكات/ الحريق بنسبة 18.2 في المئة، في حين سجل التأمين الجوي أعلى معدل انخفاض في عام 2017م من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة انخفاض بلغت 37.0 في المئة، يليه التأمين الهندسي بنسبة انخفاض بلغت 15.4 في المئة (جدول 6-1).

ج- نسبة الاحتفاظ:
تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين؛ حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم احتساب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية لشركات التأمين في السوق السعودية 84.5 في المئة في عام 2017م مقارنة بنسبة 83.7 في المئة في عام 2016م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي التي تقدر بنحو 93.3 في المئة و96.7 في المئة على التوالي. في حين سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 2.3 في المئة في عام 2017م (جدول 6-1).

د- عمق وكثافة سوق التأمين:
يعرف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام 2017م حوالي 1.42 في المئة مقارنة مع 1.52 في المئة في عام 2016م، علماً بأن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغت 2.01 في المئة في عام 2017م مقارنة مع 2.05 في المئة في عام 2016م (جدول 6-2).

وتعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان). وقد انخفضت كثافة سوق التأمين من 1,159.5 ريال لكل فرد في عام 2016م إلى 1,119.4 ريال لكل فرد في عام 2017م بانخفاض نسبته 3.5 في المئة (جدول 6-3).

جدول رقم 6-4:
العمولات المدفوعه حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2015		2016		2017		نسبة التغير 2017-2016م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	70.9	5.2	101.8	5.7	85.0	4.5	-16.6
التأمين على المركبات	512.4	37.8	777.5	43.2	780.8	41.7	0.4
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	97.4	7.2	109.2	6.1	117.4	6.3	7.5
التأمين البحري	44.2	3.3	39.3	2.2	43.2	2.3	9.9
التأمين الجوي	1.0	0.1	0.8	0.0	1.1	0.1	43.0
التأمين على الطاقة	0.0	0.0	1.6	0.1	1.1	0.1	-33.4
التأمين الهندسي	56.7	4.2	53.9	3.0	51.5	2.7	-4.4
إجمالي التأمين العام	782.6	57.8	1,084.1	60.3	1,080.0	57.7	-0.4
إجمالي التأمين الصحي	551.5	40.7	690.6	38.4	762.8	40.7	10.5
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	20.8	1.5	24.3	1.4	30.5	1.6	25.3
الإجمالي	1,354.9	100.0	1,799.0	100.0	1,873.3	100.0	4.1

جدول رقم 6-5:
إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2015		2016		2017		نسبة التغير 2017-2016م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	200.2	0.8	240.7	0.9	310.8	1.2	29.1
التأمين على المركبات	7,554.6	30.8	9,059.4	34.8	8,314.1	31.3	-8.2
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	2,367.0	9.7	1,033.8	4.0	961.1	3.6	-7.0
التأمين البحري	216.2	0.9	263.7	1.0	207.7	0.8	-21.2
التأمين الجوي	51.3	0.2	92.6	0.4	18.1	0.1	-80.5
التأمين على الطاقة	1.2	0.0	1.2	0.0	1.2	0.0	0.0
التأمين الهندسي	631.3	2.6	358.0	1.4	748.0	2.8	108.9
إجمالي التأمين العام	11,021.8	45.0	11,049.4	42.5	10,560.9	39.8	-4.4
إجمالي التأمين الصحي	13,106.1	53.5	14,547.8	55.9	15,479.2	58.3	6.4
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	389.7	1.6	420.0	1.6	498.5	1.9	18.7
الإجمالي	24,517.6	100.0	26,017.2	100.0	26,538.6	100.0	2.0

هـ- العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين:

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين نحو 1.9 مليار ريال في عام 2017م مقارنة بنحو 1.8 مليار ريال في عام 2016م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين على المركبات نحو 43.2 في المئة و41.7 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي 2016م و2017م على التوالي، في حين شكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو 38.4 في المئة و40.7 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي 2016م و2017م على التوالي (جدول 6-4).

و- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة خلال عام 2017م بنسبة 2.0 في المئة ليبلغ حوالي 26.5 مليار ريال مقارنة بحوالي 26 مليار في عام 2016م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي ومطالبات التأمين على المركبات نحو 58.3 في المئة و31.3 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2017م. وتعكس هاتان النسبتان المرتفعتان النصيب المئوي الأعلى لنشاطي التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق. وسجل نشاط التأمين الهندسي في عام 2017م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته 108.9 في المئة متبوعاً بنشاط التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى بنسبة 29.1 في المئة؛ في حين سجل نشاط التأمين الجوي أعلى معدل انخفاض في نمو إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة انخفاض بلغت 80.5 في المئة (جدول 6-5).

جدول 6-6:
الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2017م

اسم الشركة	رأس المال (مليون يال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	500	2007/09/11
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)	400	2007/09/11
شركة سلامة للتأمين التعاوني	250	2007/09/11
شركة ساب للتكافل	340	2007/09/11
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	200	2007/09/11
شركة الأهلي للتكافل	167	2007/09/11
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني(سايكو)	250	2007/09/11
شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	150	2007/09/11
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	200	2008/03/08
إليانز السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	200	2008/03/08
شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	275	2008/03/31
شركة الصقر للتأمين التعاوني	250	2008/03/31
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني (وفا)	122	2008/06/10
شركة التأمين العربية التعاونية	265	2008/06/18
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	400	2008/07/02
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني (إعادة)	1,000	2008/07/21
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	800	2008/08/10
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	490	2008/12/30
الشركة الاهلية للتأمين التعاوني	160	2009/03/20
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	200	2009/05/10
شركة الراجحي للتأمين التعاوني (تكافل الراجحي)	400	2009/11/17
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	200	2009/12/08
الشركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13
شركة أكسا للتأمين التعاوني	450	2010/01/26
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	2010/03/06
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	200	2010/03/23
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	350	2010/03/29
شركة بروج للتأمين التعاوني	250	2010/05/29
الشركة الوطنية للتأمين التعاوني	200	2010/06/16
شركة أمانة للتأمين التعاوني (أمانة)	140	2010/07/06
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	250	2011/03/20
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	200	2012/08/07
شركة الإنماء طوكيو مارين	300	2012/09/30
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	2013/12/18

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام 2017م، 35 شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين؛ كما بلغ عدد الشركات الممارسة للنشاط حالياً 33 شركة تأمين وإعادة تأمين إضافة إلى 41 شركة مهن حرة مرخصة لمساندة خدمات التأمين؛ و97 شركة وساطة تأمين؛ و82 شركة وكالة تأمين (جدول 6-6).

سادساً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم نحو 12 مليون مؤمن له في نهاية عام 2017م منهم نحو 9.3 مليون وافد، وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي قامت بالتأمين الصحي على منسوبيها حتى نهاية عام 2017م نحو 362.9 ألف شركة ومؤسسة.

جدول رقم 6-7:
مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام 2017م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفى	مركز عمليات اليوم الواحد	مستوصف	صيدلية	مختبر تحاليل	مركز علاج طبيعي	مركز تشخيص	مجمع طبي	عيادة طبيب واحد	محلات النظارات الطبية	محلات الأجهزة والأطراف الصناعية	المجموع
الرياض	68	9	0	521	4	11	6	474	1	382	3	1,479
مكة المكرمة	70	3	4	432	2	11	4	255	0	140	0	921
الشرقية	56	3	4	467	2	8	1	216	0	171	1	929
عسير	22	1	2	77	0	0	0	68	1	39	0	210
المدينة المنورة	20	2	2	64	1	0	0	53	0	83	0	225
القصيم	12	0	1	43	0	1	0	40	0	32	0	129
تبوك	9	0	0	51	0	0	0	20	0	20	0	100
نجران	10	0	0	21	0	0	0	32	0	8	0	71
جيزان	11	0	0	33	0	0	0	29	0	17	0	90
الحدود الشمالية	10	0	0	31	0	0	0	12	0	3	0	56
الجوف	6	0	1	35	0	0	0	13	0	4	0	59
حائل	7	0	2	27	0	1	0	20	0	6	0	63
الباحة	4	0	0	8	0	0	0	8	0	6	0	26
المجموع	305	18	16	1,810	9	32	11	1,240	2	911	4	4,358

المصدر : مجلس الضمان الصحي التعاوني.

وفيما يتعلق بشركات التأمين المؤهلة لممارسة التأمين الصحي وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي المؤهلة فقد بلغت 27 شركة و9 شركات على التوالي.

وبنهاية عام 2017م، بلغ عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية في المملكة 4,358 مقدم خدمة موزعين حسب نوع المنشأة والمنطقة الجغرافية كما هو موضح في (جدول 6-7).

وبمقارنة مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين لعام 2017م، فتحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية المعتمدة في المملكة حيث تُشكل حوالي 41.5 في المئة من إجمالي المنشآت، تلتها المجمعات الطبية في المرتبة الثانية بنسبة 28.5 في المئة، ثم محلات النظارات الطبية بنسبة 20.9 في المئة، ثم المستشفيات بنسبة 7.0 في المئة، فيما احتلت عيادات الطبيب الواحد المرتبة الأخيرة بعيادتين معتمدتين فقط في المملكة إحداهما في الرياض والأخرى في عسير. أما بالنسبة للتوزيع حسب المناطق، فجاءت الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية حيث يتمركز فيها حوالي 33.9 في المئة من إجمالي المنشآت تليها المنطقة الشرقية بنسبة 21.3 في المئة ومنطقة مكة المكرمة بنسبة 21.1 في المئة، وجاءت منطقة الباحة في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.6 في المئة.

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا القطاع واستقراره وحماية حقوق العاملين فيه، وتطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لتعزيز الاستقرار المالي لهذا القطاع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة.

وتتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحه. ومن أبرز ما تحقق بخصوص تطوير بنية قطاع التمويل والنشاط الإشرافي والرقابي وحماية حقوق المتعاملين ما يلي:

أولاً: التطورات واللوائح التنظيمية

• من أهم التطورات في مجال تطوير بيئة السوق خلال عام 2017م تأسيس شركة تسجيل عقود الإيجار التمويلي التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق المقاصد التشريعية من ضمان عدالة التعاملات وحماية حقوق المتعاملين ومعالجة الإشكاليات التي تواجه الممولين عند استرداد أصولهم المنقولة. وفي شهر سبتمبر 2017م، قامت المؤسسة بالترخيص للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، برأسمال ابتدائي بلغ 1.5 مليار ريال، وهي الخطوة الأولى لتأسيس سوق ثانوية لإعادة التمويل العقاري لتحقيق النمو والاستقرار في مجال التمويل العقاري في المملكة. وتسعى الشركة إلى تمكين الممولين العقاريين من تقديم حلول تمويلية تساهم في زيادة تملك المواطنين للمسكن وذلك عن طريق ضخ سيولة المستثمرين عبر السوق الثانوية للممولين العقاريين، والاستثمار في أدوات الدين المعززة بعقود التمويل العقاري. ومن شأن تعزيز مصادر التمويل للممولين العقاريين أن يساهم في خفض تكلفة التمويل النهائية على المواطنين. ومن الجدير بالذكر أنه يتم التواصل مع شركات التمويل لتحسين وتطوير الأعمال من خلال اللجان ومن خلال الاجتماعات التي تُعقد سنوياً على مستوى معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي مع رؤساء مجالس إدارات شركات التمويل.

• وفي سبيل حماية حقوق المتعاملين وضمان عدالة التعاملات؛ تم العمل خلال 2017م على إعداد معايير لعقود التمويل وصيغ نموذجية لعقد التمويل العقاري للأفراد بصيغتي المرابحة والإجارة وعقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد. كما تم إصدار قواعد مكافحة الاحتيال في شركات التمويل حيث تهدف إلى تقديم مبادئ عامة وحد أدنى من المعايير التي على شركات التمويل أن تلتزم بها للكشف عن الاحتيال والحد منه. كما أثمر التعاون المشترك مع وزارة العدل عن صدور الدليل الإجرائي لتوثيق الرهن العقاري. وأخيراً؛ يشارك منسوبو مؤسسة النقد بشكل مستمر في الندوات وورش العمل لنشر التوعية بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.

• وفي إطار البرامج المشتركة مع الجهات الحكومية وشبه الحكومية فقد تم التعاون مع وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية في عدد من برامج التمويل السكني المدعوم، والتعاون كذلك مع وزارة العدل في المواضيع ذات الاهتمام المشترك حيث نتج عنها معالجة العديد من القضايا التي تواجه جهات التمويل مع المحاكم وكتابات العدل والقضاء، والتنسيق المستمر مع وزارة التجارة والاستثمار فيما يتعلق بمراجعة نظام البيع بالتقسيط واقتراح التعديلات اللازمة بما يتوافق مع الأحكام الواردة في نظام مراقبة شركات التمويل. كما تعمل المؤسسة حالياً على عدة مشاريع تساهم في تحقيق رؤية 2030م، كدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات وبرامج مشتركة مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عدد من المبادرات ضمن برنامج الإسكان وبرنامج تطوير القطاع المالي.

• وفيما يخص دور المؤسسة الإشرافي والرقابي؛ تم إصدار أربعة عشر تعميماً خلال العام 2017م، شملت عدداً من المواضيع ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل مثل تعميم زيادة الحد الأقصى للتمويل العقاري الممنوح من البنوك والمصارف للمواطنين لتملك المسكن الأول، وتعميم خطة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9«الأدوات المالية»، وتعميم التعليمات حيال المخصصات، والتعميم المتعلق بأوجه التعاون المتاحة بين شركات التمويل والصناديق الاستثمارية للمساهمة في تنويع مصادر السيولة المتاحة لشركات التمويل تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي ، وغيرها من التعاميم التي تهدف إلى حماية حقوق المتعاملين وتطوير واستقرار القطاع. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة سبع لوائح حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل
- اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي
- اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري
- الدليل الإرشادي لحساب مبلغ السداد المبكر
- الدليل الإرشادي لحساب معدل النسبة السنوية
- قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر
- ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري

ثانياً: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

تم خلال عام 2017م الترخيص لثلاث شركات تمويل جديدة بالإضافة لشركة تسجيل عقود الإيجار التمويلي في المملكة، ليبلغ عدد شركات التمويل المرخصة 37 شركة تمويل مقابل 34 شركة في العام السابق، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري ست شركات بخلاف البنوك، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة تسعاً وعشرين شركة (جدول 6-8).

وقد بلغ إجمالي المحفظة التمويلية في نهاية عام 2017م ما يزيد عن 50 مليار ريال سعودي مقارنة بما يقارب 53 مليار ريال سعودي في نهاية عام 2016م، حيث شكل التمويل العقاري نحو 29 في المئة، والتمويل خلاف التمويل العقاري نحو 71 في المئة. كما حقق إجمالي أصول شركات التمويل انخفاضاً نسبته 0.8 في المئة؛ ليبلغ 38.2 مليار ريال بنهاية عام 2017م، مقارنة بنحو 38.5 مليار ريال في نهاية عام 2016م، في حين بلغ مجموع رؤوس الأموال ما يقارب 14.5 مليار ريال سعودي (جدول 6-8).

جدول رقم 6-8:
شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل حتى نهاية عام 2017م

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركات التمويل العقاري المرخصة بخلاف البنوك		
شركة أملاك العالمية	903	2013/12/24
شركة دار التمليك	508.7	2013/12/31
الشركة السعودية لتمويل المساكن	1000	2014/02/27
شركة دويتشه الخليج للتمويل	575	2014/05/20
شركة عبد اللطيف جميل لتمويل العقار	200	2014/12/07
شركة بداية لتمويل المنازل	900	2015/12/14
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري		
الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	1500	2017/09/25
شركات التمويل المرخصة لتمويل النشاطات متناهية الصغر		
شركة باب رزق جميل	100	2017/10/04
شركات التمويل المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة		
شركة النايفات للتمويل	635	2013/12/31
شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	550	2014/02/27
شركة اليسر للإجارة والتمويل	500	2014/02/27
شركة آجل للخدمات التمويلية	500	2014/05/20
الشركة الوطنية للتمويل	250	2014/08/25
شركة المرابحة المرنة للتمويل	212	2014/09/14
شركة كرناف للتمويل	600	2014/11/12
شركة متاجر للتمويل	150	2014/11/16
شركة الجاسرية للتمويل	150	2014/11/16
الشركة السعودية للتمويل	100	2014/11/20
شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل	1700	2014/12/08
شركة الخليج للتمويل	100	2014/12/08
شركة تمويلي العالمية	100	2014/12/11
شركة الأمثل للتمويل	330	2015/03/16
شركة أصول الحديثة للتمويل	100	2015/03/22
شركة دار الائتمان السعودي	100	2015/05/05
شركة توكيلات للتمويل	100	2015/06/04
شركة مرابحة للاستثمار والتقسيط	320	2015/08/04
شركة التيسير العربية	400	2015/08/30
شركة إيجارة للتمويل	100	2015/08/31
شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	500	2015/11/18
شركة تمويل الأولى	250	2015/12/03
شركة أمريكان اكسبرس	100	2015/12/10
شركة الجبر للتمويل	345	2015/12/14
شركة الرائدة للتمويل	150	2016/02/10
شركة رايه للتمويل	100	2016/03/24
شركة معالم للتمويل	150	2016/05/10
شركة التأجير التمويلي	100	2016/11/30
رافعات الخليج للإيجار التمويلي	100	2017/08/06

07

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

جدول رقم 7-1:
معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة
(نسب مئوية)

	2014	2015	2016	2017
معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (100 = 2010)	3.5	6.0	1.4	0.2
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (100 = 2013)	2.2	1.3	2.0	-0.9
الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة (100 = 2010)*	4.9	3.2	0.2	1.1
الإنفاق الحكومي	14.7	-12.2	-17.1	12.0
عرض النقود (ن3)	11.9	2.5	0.8	0.2

* بيانات أولية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء منذ أكثر من خمسين عاماً، وتقوم الهيئة بالتحديثات اللازمة على أوزان ومكونات سلة الاستهلاك وتعديل سنة الأساس استناداً على مسوحات إنفاق ودخل الأسرة.

وفي مطلع عام 2018م، قامت الهيئة العامة للإحصاء، بتعديل سنة الأساس للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لتكون سنة 2013م بدلاً من عام 2007م، كما قامت بتغيير الأوزان النسبية الخاصة بالأقسام والمجموعات المكونة لسلة الاستهلاك وذلك استناداً لمسح إنفاق ودخل الأسرة الذي أجرته الهيئة في عام 2013م.

وتعتمد الهيئة في تحديثاتها على تركيبة تصنيف سلة الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادرة عن الأمم المتحدة، وذلك بغرض التبويب للأقسام والمجموعات والفصول المكونة لسلة الاستهلاك. كما تستخدم الهيئة معادلة لاسبير الهندسية المعدلة بنظام السلسلة في عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك التي تعتمد على استخدام الوسط الهندسي بالتوزيع النسبي وذلك تماشياً مع التوصيات الدولية في هذا الشأن.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2017م

انخفض متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2017م بنسبة 0.9 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.0 في المئة في عام 2016م. وفي المقابل، سجّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال سنة، ارتفاعاً سنوياً نسبته 0.2 في المئة في عام 2017م، مقارنة بارتفاع نسبته 1.4 في المئة في عام 2016م (جدول 7-1).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

جدول رقم 7-2:
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)
(100 = 2013م)

	2013	2014	2015	2016	2017	التغير ٪
الرقم القياسي العام	100.0	102.2	103.5	105.6	104.7	-0.9
الأغذية والمشروبات	100.0	101.4	102.0	100.7	99.9	-0.9
التبغ	100.0	104.6	106.2	121.3	153.8	26.7
الملابس والأحذية	100.0	100.9	102.1	103.1	100.0	-3.0
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	100.0	104.9	107.4	112.6	111.8	-0.7
تأثيث وتجهيزات المنزل	100.0	101.7	102.6	103.1	101.2	-1.8
الصحة	100.0	101.7	104.0	106.2	106.2	0.0
النقل	100.0	101.3	102.4	110.0	107.7	-2.0
الاتصالات	100.0	100.6	99.9	100.1	99.1	-0.9
الترفيه والثقافة	100.0	99.7	100.1	98.5	95.6	-2.8
التعليم	100.0	105.0	106.0	109.3	109.8	0.5
المطاعم والفنادق	100.0	100.8	102.6	103.0	103.6	0.6
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	100.0	100.8	101.8	102.5	102.4	-0.1

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وقد سجلت معظم الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2017م معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة باستثناء قسم التبغ الذي سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 26.7 في المئة وذلك نتيجةً لتطبيق ضريبة السلع الانتقائية.

وقد شهدت ثمانية أقسام انخفاضاً سنوياً في أرقامها القياسية في عام 2017م وهي كالتالي: قسم الملابس والأحذية بانخفاض نسبته 3.0 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 2.8 في المئة، وقسم النقل بنسبة 2.0 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 1.8 في المئة، كما سجل قسم الأغذية والمشروبات و قسم الاتصالات انخفاضاً في أرقامهما القياسية خلال العام بنسبة 0.9 في المئة لكل منهما، وقسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.7 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بانخفاض نسبته 0.1 في المئة. وفي المقابل، فقد سجل الرقم القياسي العام لقسم التبغ ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2017م بنسبة 26.7 في المئة، كما سجلت الأرقام القياسية لقسمي التعليم، والمطاعم والفنادق ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.5 في المئة و0.6 في المئة على التوالي، في حين لم يسجل الرقم القياسي العام لقسم الصحة أي تغير في عام 2017م (جدول7-2).

نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت معظم الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2017م، حيث سجل قسم النقل أعلى نسبة تأثير وذلك بنحو 16.1 في المئة، يليه قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بتأثير نسبته 14.8 في المئة، ثم قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 14.4 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 12.9 في المئة، ثم قسم التبغ بتأثير نسبته 10.7 في المئة، يلي ذلك قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بتأثير نسبته 10.0 في المئة، ثم قسم الاتصالات بنسبة 7.0 في المئة، ثم قسم الترفيه والثقافة بنسبة 6.9 في المئة، ثم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 3.4 في المئة، ثم قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 1.8 في المئة، ثم قسم التعليم بما نسبته 1.3 في المئة، وأخيراً قسم الصحة الذي سجل أقل نسبة تأثير على مستوى الرقم القياسي العام في عام 2017م بنسبة بلغت 0.8 في المئة (جدول 7-3 ورسم بياني 7-1).

جدول رقم 7-3:
تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان) (2013م = 100)

	متوسط التغير السنوي للفترة (2016-2014)	2017	تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي 2017	الأوزان النسبية ٪
الرقم القياسي العام	1.8	-0.9	0.0	100.0
الأغذية والمشروبات	0.2	-0.9	14.4	18.7
التبغ	6.8	26.7	10.7	0.6
الملابس والأحذية	1.0	-3.0	12.9	6.2
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	4.0	-0.7	14.8	25.3
تأثيث وتجهيزات المنزل	1.0	-1.8	10.0	8.5
الصحة	2.0	0.0	0.8	2.3
النقل	3.3	-2.0	16.1	9.9
الاتصالات	0.0	-0.9	7.0	8.4
الترفيه والثقافة	-0.5	-2.8	6.9	3.4
التعليم	3.0	0.5	1.3	4.2
المطاعم والفنادق	1.0	0.6	3.4	6.5
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	0.8	-0.1	1.8	5.7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 7-1:
نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2017م

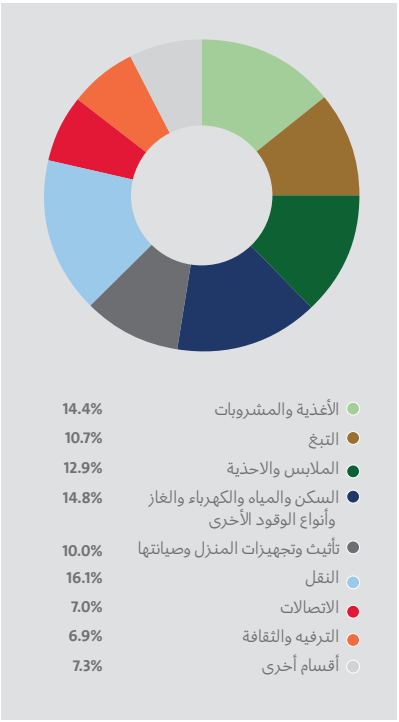

جدول رقم 7-4:
المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة (2014م = 100)

	الأوزان النسبية ٪	2015	2016	2017	التغير ٪ 2016	التغير ٪ 2017
الرقم القياسي العام	**100.0**	**99.4**	**102.0**	**100.7**	**2.6**	**-1.3**
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	31.9	105.0	104.2	101.1	-0.8	-3.0
الخامات والمعادن	1.2	101.1	99.9	93.0	-1.2	-6.9
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	0.3	99.7	98.4	100.6	-1.3	2.3
سلع أخرى	10.1	97.4	109.3	106.7	12.2	-2.4
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	0.4	99.6	97.3	95.8	-2.3	-1.6

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرقم القياسي لأسعار الجملة في عام 2017م

يقيس مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين مختلفتين، حيث يضم هذا المؤشر عينة من 343 بنداً موزعةً على خمسة أبواب رئيسة وذلك حسب التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2). وسجل هذا المؤشر انخفاضاً نسبته 1.3 في المئة في عام 2017م، مقارنة بارتفاع نسبته 2.6 في المئة في عام 2016م.

وفي عام 2017م، شهدت الأرقام القياسية تراجعاً لمعظم الأبواب الرئيسة المكونة للمؤشر باستثناء باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات الذي سجل ارتفاعاً نسبته 2.3 في المئة خلال العام، حيث سجل باب الخامات والمعادن أعلى نسبة تراجع بنحو 6.9 في المئة، تلاه باب المنتجات الزراعية وصيد الأسماك بتراجع نسبته 3.0 في المئة، ثم باب السلع الأخرى بتراجع نسبته 2.4 في المئة، ثم باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات الذي سجل تراجعاً نسبته 1.6 في المئة (جدول 7-4).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

انخفضت قيمة الواردات (سيف) للمملكة في عام 2017م بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ 504.4 مليار ريال، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام 2017م بنسبة 20.8 في المئة لتبلغ 831.9 مليار ريال.

وفي عام 2017م وبناءً على تقرير آفاق السلع الصادر مؤخراً عن البنك الدولي في إبريل 2018م، فقد سجل الرقم القياسي لمنتجات الطاقة ارتفاعاً في عام 2017م نسبته 23.6 في

جدول رقم 7-5:
أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية
(100 = 2010م)

	2014	2015	2016	2017	التغير % 2016	التغير % 2017
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسية*						
منتجات الطاقة	118.0	65.0	55.0	68.0	-15.4	23.6
المنتجات الغذائية	107.0	89.0	90.0	91.0	1.1	1.1
المواد الأولية	92.0	83.0	80.0	81.0	-3.6	1.3
المعادن الثمينة	101.0	91.0	97.0	98.0	6.6	1.0
أسعار صرف الريال الفعلية الإسمية والحقيقية**						
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي(1)	104.1	114.7	116.9	119.1	2.0	1.9
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي(2)	105.4	118.6	123.2	122.2	3.9	-0.8

** نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - أبريل 2018م.

(1) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة .
(2) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: تقرير آفاق أسواق السلع، البنك الدولي - إبريل 2018م.

جدول رقم 7-6:
معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين

	2013	2014	2015	2016	2017
الدول المتقدمة	1.4	1.4	0.3	0.8	1.7
الدول الناشئة والنامية	5.5	4.7	4.7	4.3	4.0
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.5	1.6	0.1	1.3	2.1
اليابان	0.3	2.8	0.8	-0.1	0.5
المملكة المتحدة	2.6	1.5	0.0	0.7	2.7
الصين	2.6	2.0	1.4	2.0	1.6
ألمانيا	1.6	0.8	0.1	0.4	1.7
الهند	9.4	5.8	4.9	4.5	3.6
فرنسا	1.0	0.6	0.1	0.3	1.2
إيطاليا	1.2	0.2	0.1	-0.1	1.3
أستراليا	2.5	2.5	1.5	1.3	2.0
كوريا الجنوبية	1.3	1.3	0.7	1.0	1.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- إبريل 2018م.

جدول رقم 7-7:
معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات العربية المتحدة	1.1	2.3	4.1	1.6	2.0
مملكة البحرين	3.3	2.7	1.8	2.8	1.4
قطر	3.1	3.4	1.8	2.7	0.4
الكويت	2.7	3.1	3.7	3.5	1.5
سلطنة عُمان	1.2	1.0	0.1	1.1	1.6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- إبريل 2018م.

المئة، كما سجل الرقم القياسي للمواد الأولية ارتفاعاً نسبته 1.3 في المئة، في حين سجلت المنتجات الغذائية ارتفاعاً نسبته 1.1 في المئة، وسجل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعاً خلال العام بنسبة 1.0 في المئة (جدول 7-5).

ويعرض (جدول 7–6) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة في عام 2017م وذلك حسب البيانات الأخيرة لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في إبريل 2018م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017م بنسبة 2.1 في المئة، وفي الصين بنسبة 1.6 في المئة، وفي اليابان بنسبة 0.5 في المئة، وفي الهند بنسبة 3.6 في المئة، وفي المملكة المتحدة و ألمانيا وفرنسا بنسبة 2.7 و 1.7 و1.2 في المئة لكلٍ منها على التوالي، وفي كوريا الجنوبية بنسبة 1.9 في المئة، كما ارتفع متوسط أسعار المستهلك في إيطاليا بنسبة 1.3 في المئة، وفي أستراليا بنسبة 2.0 في المئة.

وأما بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017م بنسبة 2.0 في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة 1.6 في المئة، وفي دولة الكويت بنسبة 1.5 في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة 1.4 في المئة (جدول 7–7).

08

السوق المالية

السوق المالية

تخضع السوق المالية تنظيمياً وإشرافياً إلى هيئة السوق المالية التي قامت في عام 2017م بالعديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتنظيم السوق المالية وتطويرها، والعمل على تعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية، وحماية المستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. وبهدف دعم البنية التحتية للسوق المالية وتطويرها، بدأت الهيئة بتنفيذ برنامج «الريادة المالية 2020» [1] الذي يتضمن عدة مبادرات تساهم في تعميق وتطوير السوق المالية، ورفع مستوى شفافيتها، وزيادة كفاءة وجاذبية السوق للانضمام لمؤشرات الأسواق العالمية. كما واصلت الهيئة جهودها لتنمية الوعي الاستثماري بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية والتواصل مع الجمهور.

طُرح خلال عام 2017م شركة واحدة في قطاع المواد الأساسية وثمانية صناديق عقارية للاكتتاب العام[2]، وأُدرجت ستة صناديق عقارية وشركة ليبلغ مجموع الشركات في السوق الرئيسية 179 شركة في نهاية عام 2017م. كما طُرحت تسع شركات في السوق الموازية (نمو) للاكتتاب العام، وأُدرجت جميعها في السوق، ليصبح مجموع الشركات في السوق الموازية تسع شركات في نهاية عام 2017م. علاوةً على وجود طرح خاص لثلاثة صكوك إسلامية تمت خلال عام 2017م.

وشهد عام 2017م ارتفاعاً طفيفاً في المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية بنسبة 0.2 في المئة، بينما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 35.1 في المئة. وفي المقابل ارتفع إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنحو 20.5 مليار ريال أو ما نسبته 29.0 في المئة ليصل بنهاية عام 2017م إلى نحو 91.1 مليار ريال.

[1] تسعى هيئة السوق المالية من خلال برنامج «الريادة المالية 2020» إلى جعل السوق المالية السعودية السوق الرئيسية في الشرق الأوسط ومن أهم عشرة أسواق مالية في العالم، وأن تكون سوقاً متقدمةً وجاذبةً للاستثمار المحلي والأجنبي بما يمكنها من أداء دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

[2] ذكر في التقرير السنوي لتداول أن عدد الصناديق العقارية المطروحة تسعة صناديق، بينما ذكرت هيئة السوق المالية أنها ثمانية صناديق لأن صندوق درايه ريت اكتمل طرحه في 7 يناير 2018م، ويحتسب تاريخ الاكتتاب عند اكتمال الطرح.

جدول رقم 8-1:
مؤشرات سوق الأسهم السعودية

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير %	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير %	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير %	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير %	مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	التغير %
2013	52,306.3	-39.2	1,369.7	-29.0	1,752.9	25.2	28,967.7	-31.2	8,535.6	25.5
2014	70,118.4	34.1	2,146.5	56.7	1,812.9	3.4	35,761.1	23.5	8,333.3	-2.4
2015	65,920.0	-6.0	1,660.6	-22.6	1,579.1	-12.9	30,444.2	-14.9	6,911.8	-17.1
2016	67,729.2	2.7	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3
2017	43,968.7	-35.1	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 8-2:
عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشتركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت
(نهاية الفترة)

العام	عدد العملاء المسجلين في نظام تداول	التغير %	عدد العملاء المستفيدين من التداول عبر الإنترنت والمتابعة الآنية	التغير %
2015	4,555,446	---	1,853,365	---
2016	4,616,540	1.3	1,440,447	-22.3
2017	4,675,535	1.3	2,737,003	90.0

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام 2016م

أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية (السوق الرئيسية) في نهاية عام 2017م عند مستوى 7,226.3 نقطة، مقارنة مع 7,210.4 نقطة في نهاية عام 2016م أي بارتفاع نسبته 0.2 في المئة، وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال عام 2017م في يوم 3 يوليه عند مستوى 7,493.5 نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2017م بنسبة 0.5 في المئة لتبلغ 1,689.6 مليار ريال، مقارنة بنحو 1,682.0 مليار ريال في نهاية العام السابق.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2017م بنسبة 35.1 في المئة لتصل إلى نحو 44.0 مليار سهم مقارنة بنحو 67.7 مليار سهم في العام السابق (معدلة لإجراءات الشركات)[3] ، كما انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 836.3 مليار ريال مقابل 1,157.0 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 27.7 في المئة.

وانخفض عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 21.9 مليون صفقة مقارنة بنحو 27.3 مليون صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 19.7 في المئة (جدول 8 – 1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 3.3 مليار ريال في عام 2017م مقابل 4.6 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 28.0 في المئة. كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 173.2 مليون سهم مقابل 258.9 مليون سهم في العام السابق منخفضاً بنسبة 33.1 في المئة. وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 87.6 ألف صفقة، مقابل 109.5 ألف صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 20.0 في المئة.

وتم إطلاق سوق جديدة بمسمى السوق الموازية (نمو) في فبراير 2017م، وقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2017م عند مستوى 3,140.0 نقطة، وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق عند مستوى 6,036.8 نقطة في يوم 1 مارس. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 2.3 مليار ريال، كما بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق نمو 70.6 مليون سهم بقيمة إجمالية تصل نحو 1,805.9 مليون ريال في عام 2017م، وبلغ عدد الصفقات المنفذة 78.8 ألف صفقة في العام نفسه.

وبلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة في السوق الموازية (نمو) نحو 336.4 ألف سهم وبقيمة تعادل 8.6 مليون ريال في عام 2017م، وبلغ متوسط عدد الصفقات المنفذة نحو 375.1 صفقة.

وفي نهاية عام 2017م بلغ عدد المسجلين في نظام تداول نحو 4.7 مليون مشترك، مقابل 4.6 مليون مشترك في نهاية العام السابق بارتفاع بلغت نسبته 1.3 في المئة (59 ألف مشترك). وارتفع عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليبلغ نحو 2.7 مليون مشترك في نهاية عام 2017م مقارنة بنحو 1.4 مليون مشترك في نهاية عام 2016م، أي بارتفاع نسبته 90 في المئة (جدول 8 – 2).

[3] تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية «تداول»، والسبب هو أن «تداول» تعدل باستمرار عدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال.

جدول رقم 8-3:
نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2017م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪
الطاقة	941.9	2.1	19.0	2.3	518.5	2.4	28.6	1.7
المواد الأساسية	7,380.5	16.8	191.3	22.9	4,155.1	19.0	550.7	32.6
السلع الرأسمالية	2,229.8	5.1	31.5	3.8	1,402.5	6.4	9.8	0.6
الخدمات التجارية والمهنية	371.1	0.8	9.1	1.1	361.3	1.6	7.8	0.5
النقل	576.4	1.3	13.3	1.6	452.9	2.1	13.6	0.8
السلع طويلة الأجل	767.8	1.7	10.0	1.2	474.7	2.2	3.3	0.2
الخدمات الاستهلاكية	850.8	1.9	25.7	3.1	763.1	3.5	13.0	0.8
الإعلام	330.9	0.8	14.1	1.7	627.6	2.9	5.1	0.3
تجزئة السلع الكمالية	546.4	1.2	15.8	1.9	636.2	2.9	26.0	1.5
تجزئة الأغذية	325.1	0.7	9.0	1.1	381.2	1.7	7.2	0.4
إنتاج الأغذية	1,435.2	3.3	36.8	4.4	1,303.8	6.0	87.4	5.2
الرعاية الصحية	200.0	0.5	10.6	1.3	332.3	1.5	26.9	1.6
الادوية	36.3	0.1	1.3	0.2	47.0	0.2	3.6	0.2
البنوك	9,335.3	21.2	194.9	23.3	2,116.5	9.7	471.7	27.9
الاستثمار والتمويل	444.0	1.0	7.3	0.9	369.7	1.7	35.9	2.1
التأمين	4,761.2	10.8	99.0	11.8	4,317.9	19.7	40.2	2.4
الاتصالات	1,412.5	3.2	19.1	2.3	569.8	2.6	153.3	9.1
المرافق العامة	476.6	1.1	11.4	1.4	267.5	1.2	90.0	5.3
الصناديق العقارية المتداولة	1,864.8	4.2	27.9	3.3	978.1	4.5	3.7	0.2
إدارة وتطوير العقارات	9,682.0	22.0	89.2	10.7	1,819.7	8.3	111.8	6.6
المجموع	**43,968.6**	**100.0**	**836.3**	**100.0**	**21,895.3**	**100.0**	**1,689.6**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

ومن أبرز التطورات التي حدثت في عام 2017م إعادة تصنيف قطاعات الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) – السوق الرئيسية حسب المعيار العالمي للقطاعات (GICS)، فقد كانت السوق الرئيسية تتكون من 16 قطاع رئيسي، ولا تنتمي الشركات المدرجة بشكل دقيق إلى تلك القطاعات من حيث طبيعة نشاطها. ومع تطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية طرأت تطورات جديدة في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي أدى إلى إعادة هيكلة قطاعات الشركات المدرجة في السوق الرئيسية في تداول لتصبح 20 قطاعاً في عام 2017م.

وبتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية (السوق الرئيسية) حسب القطاعات في عام 2017م، يتضح أن قطاع إدارة وتطوير العقارات كان أكثر القطاعات نشاطاً من حيث عدد الأسهم المتداولة، فقد بلغ نحو 9.7 مليار سهم تُشكل ما نسبته 22.0 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. يليها قطاع البنوك بنحو 9.3 مليار سهم تمثل ما نسبته 21.2 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع المواد الأساسية بنحو 7.4 مليار سهم أو ما نسبته 16.8 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2017م، احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 194.9 مليار ريال تمثل 23.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية بحوالي 191.3 مليار ريال تمثل 22.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، فيما حل قطاع التأمين في المرتبة الثالثة بنحو 99.0 مليار ريال تمثل 11.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق الرئيسية حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2017م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد 4.3 مليون صفقة تمثل 19.7 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع المواد الأساسية بنسبة 19.0 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعدد 4.2 مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع البنوك بنحو 2.1 مليون صفقة تمثل 9.7 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2017م، احتل قطاع المواد الأساسية المركز الأول بحوالي 550.7 مليار ريال تمثل 32.6 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بنحو 471.7 مليار ريال تمثل 27.9 في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات بقيمة 153.3 مليار ريال تمثل 9.1 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول 8 – 3).

جدول رقم 8-4:
الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام 2017م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	سابك	دار الأركان	مصرف الإنماء
	(ألف صفقة)	719.3	1,033.7	1,147.5
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	كيان السعودية	مصرف الإنماء	دار الأركان
	(مليار سهم)	1.8	6.7	8.8
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	سابك	الإنماء
	(مليار ريال)	66.9	89.7	106.8

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

جدول رقم 8-5:
نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2017م

	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
القطاع	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليون ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليون ريال	النسبة للإجمالي ٪
المواد الأساسية	2.3	3.3	46.1	2.6	6.0	7.6	68.8	3.1
السلع الرأسمالية	4.5	6.4	133.3	7.4	5.9	7.5	104.3	4.6
الخدمات التجارية والمهنية	0.6	0.8	49.8	2.8	4.6	5.8	73.9	3.3
السلع طويلة الأجل	1.7	2.4	113.8	6.3	3.0	3.8	940.5	41.7
الخدمات الاستهلاكية	12.7	18.0	445.4	24.7	16.6	21.1	463.2	20.5
تجزئة السلع الكمالية	25.1	35.6	596.7	33.0	23.3	29.6	483.7	21.4
التطبيقات وخدمات التقنية	23.7	33.6	420.8	23.3	19.3	24.5	120.8	5.4
المجموع	**70.6**	**100.0**	**1,805.9**	**100.0**	**78.7**	**100.0**	**2,255.2**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2017م، جاء في صدارتها مصرف الإنماء بنحو 1.1 مليون صفقة، ثم شركة دار الأركان بنحو 1.0 مليون صفقة، ثم شركة سابك بنحو 0.7 مليون صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة جاء مصرف الإنماء في المقدمة بنحو 106.8 مليار ريال، ثم شركة سابك بنحو 89.7 مليار ريال، ثم شركة دار الأركان بنحو 66.9 مليار ريال. وأما من حيث عدد الأسهم المتداولة، فتصدرتها شركة دار الأركان بنحو 8.8 مليار سهم، ثم مصرف الإنماء بنحو 6.7 مليار سهم، ثم شركة كيان السعودية بنحو 1.8 مليار سهم (جدول 8 – 4).

وبتحليل نشاط سوق الأسهم الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2017م، يتضح أن قطاع تجزئة السلع الكمالية كان الأنشط ضمن القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، فقد بلغ نحو 25.1 مليون سهم تُشكل ما نسبته 35.6 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. يليه قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنحو 23.7 مليون سهم تمثل ما نسبته 33.6 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 12.7 مليون سهم أو ما نسبته 18.0 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في السوق الموازية (نمو) في عام 2017م، احتل قطاع تجزئة السلع الكمالية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 596.7 مليون ريال تمثل 33.0 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية بقيمة تعادل حوالي 445.4 مليون ريال تمثل 24.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بقيمة تعادل نحو 420.8 مليون ريال تمثل 23.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق الموازية حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2017م، كان لقطاع تجزئة السلع الكمالية النصيب الأكبر بعدد 23.3 ألف صفقة تمثل 29.6 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 24.5 في المئة من الإجمالي وبعدد 19.3 ألف صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 16.6 ألف صفقة تمثل 21.1 في المئة من الإجمالي.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في السوق الموازية (نمو) في نهاية عام 2017م، استحوذ قطاع السلع طويلة الأجل على الحصة الأكبر بقيمة 940.5 مليون ريال تمثل 41.7 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل قطاع تجزئة السلع الكمالية في المركز الثاني بقيمة 483.7 مليون ريال تمثل 21.4 في المئة من إجمالي القيمة، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بقيمة 463.2 مليون ريال تمثل 20.5 في المئة من إجمالي القيمة (جدول 8 – 5).

جدول رقم 8-6:
الطروحات الجديدة في سوق الأسهم السعودية (السوق الرئيسية) خلال عام 2017م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 31/12/2017	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
1- صندوق الجزيرة موطن ريت	الصناديق العقارية المتداولة	22 - يناير	118	11.8	11.8	10	17.6	118	512.0	207	3.0
2- صندوق جدوى ريت الحرمين	الصناديق العقارية المتداولة	03 - ابريل	660	66.0	66.0	10	10.3	660	5825.0	678	12.6
3- صندوق تعليم ريت	الصناديق العقارية المتداولة	10 - مايو	285	28.5	8.6	10	12.1	86	2214.0	345	8.9
4- صندوق المعذر ريت	الصناديق العقارية المتداولة	02 - يونية	613	61.4	18.4	10	9.3	184	3634.0	568	15.2
5- صندوق مشاركة ريت	الصناديق العقارية المتداولة	25 - يولية	880	88.0	35.2	10	9.8	352	7012.0	866	10.6
6- شركة زهرة الواحة للتجارة	المواد الأساسية	13 - أغسطس	150	15.0	4.5	51	49.4	230	49943.0	740	2.6
7- صندوق ملكية عقارات الخليج ريت	الصناديق العقارية المتداولة	11 - سبتمبر	600	60.0	19.9	10	9.2	199	27844.0	554	19.9
8- صندوق المشاعر ريت	الصناديق العقارية المتداولة	01 - نوفمبر	572	57.2	57.2	10	---	572	2402.0	---	1.0
9- صندوق الأهلي ريت 1	الصناديق العقارية المتداولة	06 - ديسمبر	1,375	137.5	41.3	10	---	413	24989.0	---	1.6
الإجمالي	**---**	**---**	**5,253**	**525.4**	**262.8**	**---**	**---**	**2,813**	**124,375.0**	**3,959**	**---**

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

طُرح في عام 2017م شركة واحدة في السوق الرئيسية وثمانية صناديق عقارية للاكتتاب بقيمة إجمالية بلغت 2.8 مليار ريال وبلغ عدد الأسهم المصدرة 525.4 مليون سهم، حيث تم طرح 262.8 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة تقريباً 4.0 مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد بالنسبة للسوق 8.4 مرة (جدول 8 – 6).

جدول رقم 8-7:
الطروحات الجديدة في سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) خلال عام 2017م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 31/12/2017	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
1- شركة عبدالله سعد محمد أبو معطي للمكتبات	تجزئة السلع الكمالية	31 - يناير	160.0	16.0	3.2	15.0	12.7	48.0	73.0	203.2	2.9
2- شركة الأعمال التطويرية الغذائية	الخدمات الإستهلاكية	05 - فبراير	12.5	1.3	0.3	65.0	69.8	16.3	103.0	87.2	5.0
3- شركة العمران للصناعة والتجارة	السلع الرأسمالية	25 - يناير	60.0	6.0	1.2	28.0	17.4	33.6	63.0	104.3	2.3
4- شركة باعظيم التجارية	تجزئة السلع الكمالية	02 - فبراير	101.3	10.1	3.0	39.0	27.7	118.4	177.0	280.5	4.2
5- شركة مصنع الصمعاني للصناعات المعدنية	الخدمات التجارية والمهنية	30 - يناير	11.3	1.1	0.2	78.0	65.7	17.6	56.0	73.9	1.7
6- شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات	التطبيقات وخدمات التقنية	05 - فبراير	100.0	10.0	2.0	11.0	12.1	22.0	80.0	120.8	2.5
7- شركة مطابخ ومطاعم ريدان	الخدمات الاستهلاكية	05 - فبراير	225.0	22.5	6.8	32.0	16.7	216.0	221.0	376.0	4.9
8- شركة ثوب الأصيل	السلع طويلة الأجل	07 - مايو	150.0	15.0	3.0	85.0	62.7	255.0	188.0	940.5	1.7
9- شركة الكثيري القابضة	المواد الأساسية	30 - مايو	31.4	3.1	0.8	31.0	21.9	25.4	97.0	68.8	2.5
الإجمالي	---	---	**851.4**	**85.1**	**20.5**	---	---	**752.2**	**1,058.0**	**2,255.1**	---

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

جدول رقم 8-8: عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام
(ألف مكتتب)

	2016		2017		
قناة الاكتتاب	العدد	٪	العدد	٪	التغير ٪
الهاتف المصرفي	190.1	11.9	9.2	18.3	-95.2
الصراف الآلي	926.1	57.9	22.7	45.4	-97.6
الإنترنت	335.1	21.0	14.2	28.5	-95.8
الفروع	147.0	9.2	3.9	7.8	-97.4
الإجمالي	**1,598.3**	**100.0**	**49.9**	**100.0**	**-96.9**

المصدر: هيئة السوق المالية.

كما طُرحت تسع شركات في السوق الموازية (نمو) في عام 2017م بقيمة إجمالية بلغت 752.2 مليون ريال وبعدد أسهم مصدرة بلغت 85.1 مليون سهم، حيث تم طرح 20.5 مليون سهم للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة 2.3 مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى المستثمرين المؤهلين بالنسبة للسوق 3.1 مرة (جدول 8 – 7).

بلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2017م نحو 49.9 ألف مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة، مثل الهاتف المصرفي وأجهزة الصرف الآلي والإنترنت، في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 9.2 ألف مكتتب مثلوا ما نسبته 18.3 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 22.7 ألف مكتتب مثلوا نحو 45.4 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت 14.2 ألف مكتتب مثلوا 28.5 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف 3.9 ألف مكتتب مثلوا 7.8 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول 8 – 8).

الشركات والصناديق العقارية الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام 2017م

أُضيفت في عام 2017م أسهم الشركات والصناديق العقارية التالية إلى مؤشر السوق الرئيسية (تداول):

1. صندوق الجزيرة موطن ريت.
2. صندوق جدوى ريت الحرمين.
3. صندوق تعليم ريت.
4. صندوق المعذر ريت.
5. صندوق مشاركة ريت.
6. شركة زهرة الواحة للتجارة.
7. صندوق ملكية -عقارات الخليج ريت.

وهناك عدد من الشركات التي أُلغيت من الإدراج خلال عام 2017م وهي:

1. شركة مجموعة محمد المعجل.
2. شركة سند للتأمين التعاوني.
3. شركة بيشة للتنمية الزراعية.
4. شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي.

أما بالنسبة للسوق الموازية (نمو)، فقد أُضيفت أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق الموازية (نمو) خلال عام 2017م:

1. شركة عبد الله سعد محمد أبو معطي للمكتبات.
2. شركة الأعمال التطويرية الغذائية.
3. شركة العمران للصناعة والتجارة.
4. شركة باعظيم التجارية.
5. شركة مصنع الصمعاني للصناعات المعدنية.
6. شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات.
7. شركة مطابخ ومطاعم ريدان.
8. شركة ثوب الأصيل.
9. شركة الكثيري القابضة.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر في عام 2017م

تنشر هيئة السوق المالية الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آنٍ واحد. كما تقوم الهيئة بتوعية وإرشاد المتعاملين في الأوراق المالية بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والممارسات الغير مهنية كالتلاعب والتضليل في السوق المالية. وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، نفذت الهيئة في عام 2017م عدداً من الأنشطة شملت نشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية والرسائل التوعوية التي تتناول الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، وقد بلغ عددها 65 بياناً صحفياً تم نشرها في عدد من وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية. كما تم رصد وتقييم 1,128 مقالاً وتقريراً يتعلق بالسوق المالية وتشريعاتها في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تدشين برنامج الريادة المالية 2020 والحملات الإعلامية والتوعوية للوائح والتشريعات الصادرة عن مجلس الهيئة. ونظمت الهيئة معارض توعوية ذات علاقة بالمستثمر الذكي في مدينتي الرياض والقصيم، وبلغ إجمالي عدد الزوار نحو 2,000 زائر. كما نفذت الهيئة خمس زيارات مدرسية توعوية في ثلاث مدن، وزع خلالها نحو 2,083 باقة من مجلة «المستثمر الذكي» على الطلاب والطالبات. وأصدرت الهيئة خلال الأعوام السابقة وحتى عام 2017م 22 كتيباً توعوياً ووزعت خلال مشاركات الهيئة المختلفة. كما نظمت الهيئة في عام 2017م نحو 23 حملة توعوية إعلانية عن عدد من القضايا، منها: حملة عن حوكمة الشركات، وحملة عن التحذير من الفوركس، ويوم الادخار العالمي، وأسبوع المستثمر العالمي، وحملة عن الاندماج والاستحواذ، وحملة عن السوق الموازية «نمو». وفي مجال الندوات وحلقات العمل والمحاضرات، نظمت الهيئة «منتدى مؤسسات السوق» و«ندوة الاستقرار المالي». وأعدت الهيئة أيضاً خمس ورش عمل في مجال الحوكمة، والاندماج والاستحواذ، وإصدار التراخيص، وتنظيم الدعاوى الجماعية، وورشة عمل تتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية لتعزيز التنافسية. واستقبلت الهيئة طلاب وطالبات عدد من الجامعات السعودية في عدة مناسبات خلال عام 2017م، وتم إلقاء نحو 20 محاضرة من قبل منسوبي الهيئة أمام عدد من الجامعات والمعاهد الأكاديمية في المملكة.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2017م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عدد من المبادرات تحت برنامج الريادة المالية 2020 وبرنامج تطوير القطاع المالي ويوضح (جدول 8 – 9) أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال عام 2017م والأثر المتوقع من تلك الإنجازات.

جدول 8-9:
أهم إنجازات هيئة السوق المالية خلال عام 2017م لتحقيق رؤية المملكة 2030 والأثر المتوقع

	المبادرات المنجزة	الأثر المتوقع من المبادرة
1.	تعديل المدة الزمنية لتسوية صفقات الأوراق المالية المدرجة في السوق السعودية إلى 2+T.	المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية تمهيداً للانضمام إلى المؤشرات العالمية، ورفع كفاءة حماية المتعاملين في السوق المالية.
2.	إنشاء سوق مالية موازية.	إتاحة قنوات جديدة للتمويل، وزيادة الفئات المستهدفة للإدراج، وتعميق السوق المالية.
3.	إتاحة إقراض الأسهم والبيع على المكشوف.	زيادة المنتجات الاستثمارية والمواءمة مع ممارسات الأسواق الدولية.
4.	تحول الشركات المدرجة ومؤسسات السوق لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS.	رفع مستوى الشفافية في السوق المالية وتنمية الثقة بالتقارير والقوائم المالية، وإيجاد جهة مكافئة لما لدى الأسواق المالية الدولية.
5.	الانضمام إلى قائمة المتابعة في مؤشر إم إس سي أي MSCI.	زيادة جاذبية السوق المالية للمستثمرين الأجانب.
6.	إنشاء كيان تنظيمي للرقابة على مكاتب المراجعة التي تراجع أعمال الشركات المدرجة.	رفع مستوى الشفافية في السوق المالية وتنمية الثقة بالتقارير والقوائم المالية، وإيجاد جهة مكافئة لما لدى الأسواق المالية الدولية.
7.	اعتماد لائحة الاندماج والاستحواذ المحدثة وقائمة المصطلحات المستخدمة.	تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ وتنظيم وتطوير السوق المالية، وسعياً إلى جعل بيئة السوق المالية أكثر استقراراً.
8.	تحفيز نشاط إدارة الأصول بتخفيض متطلبات تراخيص الإدارة.	• فتح المجال أمام الأشخاص ذوي المهارة والخبرة للعمل في إدارة الأصول. • تطوير صناعة إدارة الأصول في المملكة، وتعزيز استثمارات قطاع رأس المال الجريء والملكية الخاصة، وفتح المجال أمام الأشخاص ذوي المهارة والخبرة للعمل في إدارة الأصول.
9.	السماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في السوق الموازية (نمو) ضمن فئات المستثمرين المؤهلين.	إتاحة الاستثمار في هذه السوق لفئات إضافية من المستثمرين كما يسهم في تسهيل استثمار المستثمرين الأجانب في السوق المالية.
10.	المساهمة في تقدم المملكة في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المركز (63) إلى المركز (10).	زيادة جاذبية السوق المالية للمستثمرين المحليين والدوليين.
11.	فصل مركز الإيداع إلى كيان قانوني وشركة مستقلة.	زيادة كفاءة أعمال الأوراق المالية كأحد المتطلبات للإنضمام لمؤشرات الأسواق العالمية.
12.	اطلاق نظام حماية المستثمر الالكتروني لمعالجة الشكاوى والبلاغات.	زيادة مستوى السرعة والكفاءة في معالجة الشكاوى والبلاغات عبر مسار إلكتروني يربط بين الهيئة وجميع المتعاملين في السوق المالية.
13.	تنظيم الدعوى الجماعية في منازعات الأوراق المالية.	تعزيز آليات تعويض المستثمرين وتيسير إجراءات التقاضي للمتعاملين في السوق المالية بما يكفل حصول المتضررين على تعويضاتهم بأسرع وقت وبأيسر آلية ممكنة.
14.	تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج.	تسهيل إجراءات الطرح مما يعمق السوق المالية تماشياً مع برنامج هيئة السوق المالية (الريادة المالية 2020).
15.	اعتماد القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة.	تطوير السوق المالية، وتنظيم إصدار الأوراق المالية ومراقبتها والتعامل بها، وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة وإشرافها.
16.	تبني مبادرة "مختبر التقنية المالية".	مواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية المناسبة، وسعياً من الهيئة إلى تطوير منتجات جديدة ودعم صناعة التقنية المالية (FinTech) في السوق المالية.
17.	تفعيل إلزامية التصويت الالكتروني في الجمعيات العمومية للشركات.	رفع نسبة المشاركة في الجمعيات العمومية وزيادة الحوكمة.
18.	انشاء أكاديمية مالية متخصصة في تدريب وتأهيل منسوبي القطاع المالي.	رفع مستوى التأهيل للمشاركين في السوق المالية تماشياً مع أحد البرامج الرئيسة لرؤية المملكة 2030.

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 8-10:
نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام 2017م

السند / الصك	حجم الإصدار (مليون ريال)	القيمة الاسمية (ألف ريال)	تاريخ الانتهاء	العائد السنوي (٪)	الصفقات المنفذة	القيمة المتداولة (ألف ريال)	القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)
صكوك صدارة	7,500.0	50.0	الجمعة, 15 ديسمبر 2028	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.80%	0	0.0	0.0
صكوك بحري	3,900.0	1,000.0	السبت, 30 يولية 2022	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.95%	0	0.0	0.0
كهرباء السعودية 3	5,731.0	10.0	السبت, 5 أكتوبر 2030	سايبور + 0.95%	7	19,780.0	19,780.0
كهرباء السعودية 4	4,500.0	1,000.0	الثلاثاء, 30 يناير 2024	سايبور لمدة 3 أشهر+ 0.70%	0	0.0	0.0
صكوك ساتورب	3,070.0	81.9	السبت, 20 ديسمبر 2025	سايبور لمدة 6 أشهر+ 0.95%	1	8,145.6	8,145.6
الإجمالي	**24,701.0**	—	—	—	**8**	**27,925.6**	**27,925.6**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2017م.

جدول رقم 8-11:
معدلات التغير السنوية للأسواق العربية (2017م)
(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	-37.1	0.6	0.2
الكويت	-32.5	6.1	9.8
مصر	-20.6	28.9	21.7
المغرب	-21.5	16.5	6.4
البحرين	136.9	12.4	9.1
الأردن	-18.6	-2.2	-2.0
عُمان	12.7	3.8	-11.8
تونس	156.0	1.1	14.4
لبنان	-48.5	-3.6	-4.9
أبوظبي	-34.2	3.0	-3.3
الجزائر	-25.0	-3.9	---
دبي	-46.6	16.7	-4.6
السودان	-63.0	26.9	21.9
فلسطين	87.0	14.9	8.4

* تم استخدام البيانات الرسمية المحلية للدول العربية المذكورة في تقرير صندوق النقد العربي.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع 2017م.

سوق الصكوك والسندات في عام 2017م

بلغ إجمالي حجم إصدار الصكوك والسندات القائمة حوالي 24.7 مليار ريال في نهاية عام 2017م. وبلغ عدد الإصدارات خمسة إصدارات، منها إصداران للشركة السعودية للكهرباء بلغت قيمتهما 10.2 مليار ريال، وإصدار واحد لكل من شركة صدارة بحوالي 7.5 مليار ريال، وشركة البحري بقيمة 3.9 مليار ريال، وشركة ساتورب بقيمة 3.1 مليار ريال. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات 27.9 مليون ريال خلال عام 2017م، في حين بلغت القيمة الأسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات نفس مبلغ القيمة المتداولة (جدول 8 – 10).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية في عام 2017م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي في عام 2017م. فقد انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية في ستة أسواق عربية هي: الأردن، وعمان، ولبنان، وأبو ظبي، ودبي. ويلاحظ أن مؤشر عُمان، ولبنان سجل أعلى نسبة انخفاض في المؤشر بنسب 18.3 في المئة و11.8 في المئة و4.9 في المئة على التوالي. في المقابل حقق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 21.9 في المئة (جدول 8 – 11).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 2.3 في المئة لتبلغ نحو 75.7 مليار دولار بنهاية عام 2017م مقارنة بحوالي 74.0 مليار دولار في نهاية عام 2016م. وسجلت القيمة السوقية للبورصة المصرية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 28.9 في المئة، تلتها سوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 26.9 في المئة. وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2017م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية 451.2 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 75.7 مليار دولار أمريكي للدول

جدول رقم 8-12:
أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2017م

	التغير السنوي في المؤشر (٪)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	درجة عمق السوق (٪)**
السعودية	0.2	451,150	188	683.8	2400	66
الكويت	9.8	92,578	216	120.4	429	77
مصر	21.7	44,433	257	237.1	173	19
المغرب	6.4	67,098	74	109.8	907	61
البحرين	9.1	21,603	43	34.9	502	62
الأردن	-2.0	23,938	194	40.5	123	59
عُمان	-11.8	46,625	131	74.3	356	63
تونس	15.3	8,854	81	40.3	109	22
لبنان	-4.9	11,473	30	51.5	382	22
أبوظبي	-3.3	124,529	67	377.4	1859	33
الجزائر	---	85	2	178.3	42	0
دبي	-4.6	107,289	65	377.4	1651	28
السودان	21.9	3,077	67	58.2	46	5
فلسطين	8.4	3,891	48	---	81	---
المتوسط	3.4	75,750	100.3	182.2	809.7	42.5

* صندوق النقد الدولي.
** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.
(---) غير متوفر.
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2017م).

رسم بياني رقم 8-1:
النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2017م

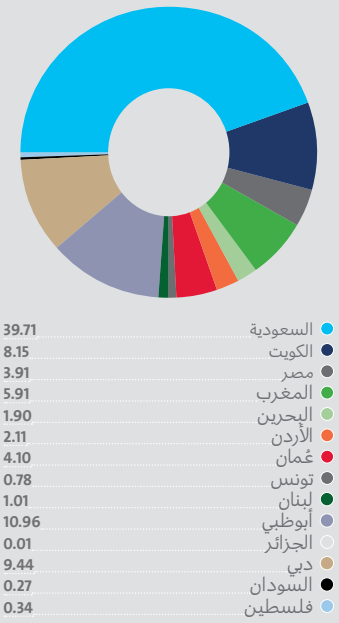

العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 39.7 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2017م. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية في نهاية عام 2017م نحو 61.2 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 69.0 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2017م إلى 188 شركة[4] بمتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 2.4 مليار دولار أمريكي للشركة، مقارنة بمتوسط عدد شركات الدول العربية البالغ 100.3 شركة ومتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 0.81 مليار دولار أمريكي للشركة (جدول 8–12، ورسم بياني 8 – 1).

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2017م

انخفض عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2017م بنسبة 0.7 في المئة ليصل إلى 273 صندوقاً. وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 25.5 في المئة لتصل إلى نحو 110.2 مليار ريال في نهاية عام 2017م. كما ارتفعت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 29.0 في المئة لتصل إلى نحو 91.1 مليار ريال في نهاية عام 2017م. وارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 11.1 في المئة لتصل إلى نحو 19.1 مليار ريال، وبلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية ما يقارب نسبة 17.3 في المئة من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام 2017م. وبلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار 238 ألف مشترك بنهاية عام 2017م، أي بارتفاع نسبته 6.3 في المئة عن العام السابق (جدول 8 – 13، ورسم بياني 8 – 2).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في نهاية عام 2017م، يتضح ارتفاع إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 9.7 في المئة ليبلغ 5.4 مليار ريال. كما ارتفع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 9.8 في المئة ليبلغ حوالي 18.0 مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته 16.3 في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل 18.7 في المئة في نهاية عام 2016م. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2017م نحو 21.2 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 24.3 في المئة في نهاية عام 2016م.

كما ارتفعت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في نهاية عام 2017م بنسبة 19.1 في المئة لتبلغ نحو 1.5 مليار ريال، بينما انخفضت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 10.4 في المئة لتبلغ حوالي 5.0 مليار ريال في نهاية عام 2017م مقابل 5.6 مليار ريال في عام 2016م. ومثّل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2017م نحو 5.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنة بنحو 7.8 في المئة في نهاية العام السابق.

ومثلت استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 60.6 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2017م، مقابل 58.5 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 40.8 مليار ريال في نهاية عام 2016م إلى 55.2 مليار ريال في نهاية عام 2017م مسجلة ارتفاعاً نسبته 35.2 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية في نهاية عام 2017م مانسبته 82.6 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل 79.4 في المئة في نهاية العام السابق. كما ارتفعت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 9.7 في المئة لتبلغ 11.6 مليار ريال في نهاية عام 2017م، مقارنة بحوالي 10.6 مليار ريال في عام 2016م.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2017م بنسبة 86.1 في المئة ليبلغ نحو 8.7 مليار ريال وتمثل ما نسبته

[4] يشمل عدد شركات السوق الرئيسية (تداول) وعددها 179 شركة، بالإضافة إلى السوق الموازية (نمو) وعددها 9 شركات، ليصبح مجموعها 188 شركة في نهاية عام 2017م.

جدول رقم 8-13:
أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (٪)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (٪)
2013	236	-1.7	81.9	17.3	21.3	16.8	103.2	17.2	258	-6.4
2014	252	6.8	81.9	0.01	28.8	35.3	110.7	7.3	246	-4.7
2015	270	7.1	75.9	-7.3	27.0	-6.4	102.9	-7.1	237	-3.7
2016	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224	-5.3
2017	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238	6.3

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم 8-2:
أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

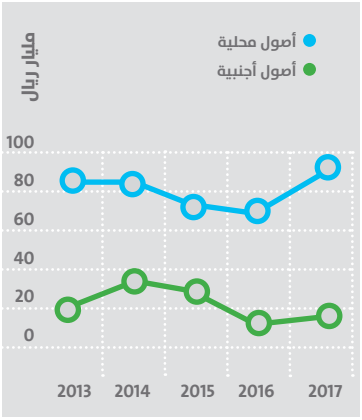

جدول رقم 8-14:
أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار
(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2013	23,639	12,170	2,878	1,731	50,809	7,005	1,411	409	3,127	103,179
2014	24,477	11,215	3,973	2,019	45,674	15,194	4,189	410	3,560	110,711
2015	20,025	10,573	5,830	2,017	43,691	12,976	4,014	407	3,365	102,898
2016	16,386	4,940	5,577	1,282	40,793	10,570	4,698	388	3,200	87,836
2017	17,988	5,420	4,996	1,528	55,169	11,598	8,743	542	4,249	110,233

المصدر: هيئة السوق المالية.

94.2 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى مقارنةً بنسبة 92.4 في المئة في نهاية العام السابق. كما ارتفع الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في عام 2017م بنسبة 39.4 في المئة ليبلغ نحو 542 مليون ريال.

وارتفع الاستثمار في الأصول العقارية في عام 2017م بنسبة 32.8 في المئة ليبلغ نحو 4.2 مليار ريال وتمثل ما نسبته 3.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 3.6 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 8 – 14).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 32.4 مليار ريال تمثل 29.4 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ 16.0 مليار ريال تمثل 14.5 في المئة من الإجمالي، وحلت ثالثاً شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ 11.5 مليار ريال تمثل 10.4 في المئة من الإجمالي.

ومن ناحية إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الرياض المالية في المرتبة الأولى واستحوذت على 37 صندوقاً، منها صندوقان مغلقان. وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد 25 صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق. وجاءت في المرتبة الثالثة شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد 20 صندوقاً جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، حظيت شركة الرياض المالية بالنصيب الأكبر بحوالي 70.7 ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بحوالي 33.0 ألف مشترك، ثم شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بعدد 26.6 ألف مشترك (جدول 8 – 15).

تطورات السوق المالية السعودية

أعلنت مجموعة فوتسي راسل (FTSE Russell) المزود العالمي للمؤشرات، انضمام السوق المالية السعودية (تداول) إلى مؤشرها العالمي للأسواق الناشئة في يوم 28 مارس 2018م. وجاء هذا القرار نتيجة الجهود المبذولة من هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول) خلال العامين الماضيين، وسوف يعزز ذلك من كفاءة السوق المالية، ويعمل على زيادة جاذبيته للمستثمر المحلي والأجنبي.

جدول رقم 8-15:
تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2017م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق			حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح	الإجمالي	محلية	أجنبية	الإجمالي	
1- شركة الرياض المالية	2	35	37	9,290	2,219	11,509	70,713
2- شركة الأهلي المالية	1	24	25	28,882	3,552	32,435	32,980
3- شركة سامبا للأصول و إدارة الاستثمار	0	19	19	11,285	4,671	15,956	26,588
4- اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	0	20	20	4,736	933	5,670	26,230
5- شركة البلاد للاستثمار	0	7	7	886	34	921	24,742
6- شركة الراجحي المالية	0	13	13	6,513	3,747	10,260	11,994
7- شركة السعودي الفرنسي كابيتال	2	13	15	4,400	100	4,500	8,293
8- شركة العربي الوطني للإستثمار	1	12	13	3,884	5	3,890	6,888
9- شركة ملكيه للاستثمار	1	2	3	633	0	633	5,914
10- شركة الإنماء للاستثمار	1	5	6	7,608	0	7,608	4,307
11- شركة مشاركة المالية	1	1	2	917	0	917	4,091
12- شركة الجزيرة للأسواق المالية	3	10	13	3,101	1,789	4,890	3,579
13- شركة جدوى للاستثمار	1	8	9	1,882	261	2,143	3,131
14- شركة أصول وبخيت الاستثمارية	1	4	5	809	0	809	3,128
15- شركة الأول للإستثمار	0	15	15	1,743	309	2,052	2,239
16- شركة كسب المالية	2	6	8	371	0	371	1,336
17- شركة فالكم للخدمات المالية	0	5	5	1,118	0	1,118	650
18- شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة	0	8	8	659	652	1,312	609
19- شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	0	2	2	47	0	47	176
20- شركة الأول كابيتال	0	5	5	363	4	367	168
21- شركة دراية المالية	1	2	3	86	20	106	135
22- شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	0	3	3	249	458	706	94
23- شركة عودة كابيتال	0	4	4	122	34	156	62
24- شركة الخير كابيتال السعودية	0	4	4	27	3	31	55
25- مجموعة النفيعي للاستثمار	0	2	2	7	0	7	51
26- شركة أرباح المالية	0	2	2	54	0	54	50
27- شركة الوساطة المالية	0	2	2	58	0	58	39
28- شركة مسقط المالية	0	2	2	234	0	234	34
29- شركة بيت المال الخليجي	0	2	2	124	0	124	33
30- شركة إتقان كابيتال	0	1	1	20	45	64	32
31- شركة أشمور للاستثمار السعودية	0	3	3	183	230	413	30
32- شركة بلوم للاستثمار السعودية	0	4	4	113	21	134	25
33- شركة المجموعة المالية - هيرميس السعودية	0	2	2	54	0	54	16
34- شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول	0	1	1	89	0	89	11
35- شركة مورجان ستانلي السعودية	0	1	1	27	0	27	6
36- شركة المستثمر للأوراق المالية	0	1	1	30	0	30	5
37- شركة الأولى جوجيت كابيتال	0	2	2	3	0	3	5
38- شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	0	1	1	502	0	502	3
39- شركة ثروات للأوراق المالية	0	1	1	2	0	2	1
40- الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية	0	1	1	15	0	15	1
41- شركة النمو المالية للاستشارات المالية	0	1	1	17	0	17	1
الإجمالي	17	256	273	91,145	19,088	110,234	238,445

المصدر: هيئة السوق المالية.

09

القطاع الخارجي

جدول رقم 9-1:
صادرات المملكة السلعية
(مليون ريال)

	2014	2015	2016	2017	النصيب المئوي 2015	النصيب المئوي 2016	النصيب المئوي 2017	التغير ٪
الصادرات النفطية	**1,067,091**	**573,412**	**510,729**	**638,402**	**75.1**	**74.2**	**76.7**	**25.0**
النفط الخام	938,959	486,546	419,878	513,181	63.7	61.0	61.7	22.2
المنتجات المكررة	128,132	86,866	90,851	125,222	11.4	13.2	15.1	37.8
الصادرات غير النفطية	**217,031**	**189,901**	**177,694**	**193,479**	**24.9**	**25.8**	**23.3**	**8.9**
بتروكيماويات	143,647	114,916	104,519	116,609	15.1	15.2	14.0	11.6
مواد البناء	13,704	13,681	13,291	14,424	1.8	1.9	1.7	8.5
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	13,405	13,611	13,544	13,279	1.8	2.0	1.6	-2.0
سلع أخرى*	46,275	47,693	46,340	49,167	6.2	6.7	5.9	6.1
المجموع	**1,284,122**	**763,313**	**688,423**	**831,881**	**100**	**100**	**100**	**20.8**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

أظهرت الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، أن إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية بلغت حوالي 831.9 مليار ريال في عام 2017م، مقابل 688.4 مليار ريال في عام 2016م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو 32.3 في المئة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 504.4 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 19.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة، إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 57.1 مليار ريال في عام 2017م، بما نسبته 2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تشير الأرقام الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م إلى تحسن حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) ليبلغ 1,336.3 مليار ريال، مقابل 1,214.1 مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته 10.1 في المئة. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 51.9 في المئة في عام 2017م، مقارنة بنسبة 50.2 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تحسن إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية في عام 2017م ليبلغ 831.9 مليار ريال، مقابل 688.4 مليار ريال في عام 2016م، مسجلة ارتفاعاً نسبته 20.8 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 9.8 في المئة في العام السابق (جدول 9-1).

القطاع الخارجي

رسم بياني رقم 9-1:
قيمة صادرات المملكة النفطية

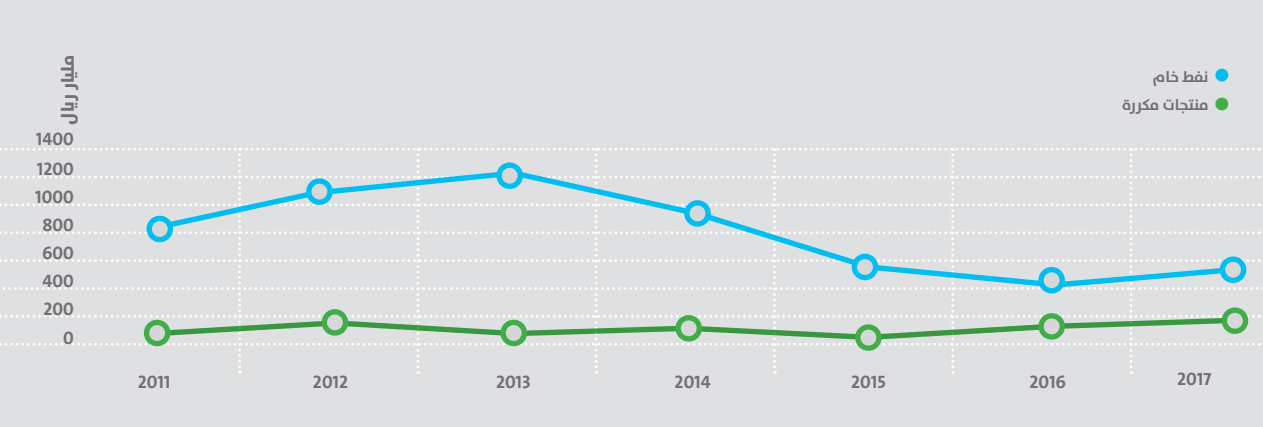

رسم بياني رقم 9-2:
قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية

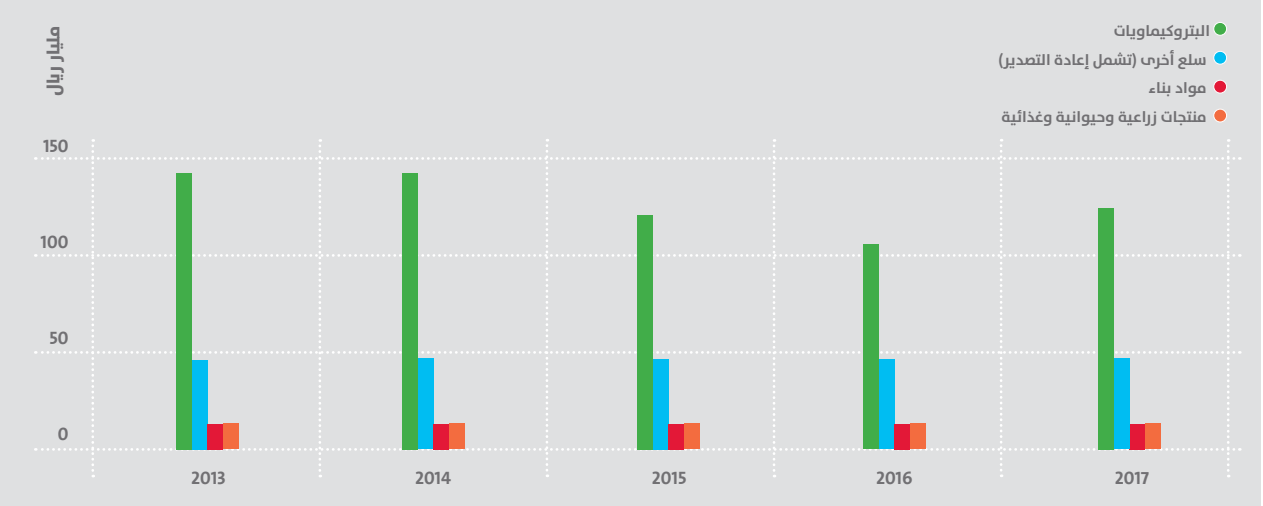

الصادرات النفطية

ارتفعت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2017م إلى نحو 638.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 25.0 في المئة، وبنصيب مقداره 76.7 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بتراجع نسبته 10.9 في المئة في العام السابق (جدول 9-1). ويُعزى التحسن في قيمة الصادرات النفطية إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام 2017م حوالي 52.59 دولار للبرميل حوالي 40.96 دولار للبرميل في عام 2016م حسب بيانات منظمة الأوبك، وبالرغم من انخفاض متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 10.46 مليون برميل يومياً في عام 2016م إلى حوالي 9.96 مليون برميل يومياً في عام 2017م.

وتشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى تحسن قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 22.2 في المئة من 419.9 مليار ريال في عام 2016م إلى 513.2 مليار ريال في عام 2017م، وبنصيب مقداره 61.7 في المئة من إجمالي الصادرات. كما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته 37.8 في المئة من 90.9 مليار ريال إلى 125.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 15.1 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-1) تطور قيمة صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

تحسنت قيمة صادرات المملكة غير النفطية وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، حيث سجلت في عام 2017م ارتفاعاً نسبته 8.9 في المئة لتصل إلى نحو 193.5 مليار ريال، وبنصيب مقداره 23.3 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بانخفاض نسبته 6.4 في المئة في العام السابق (جدول 9-1). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعاً نسبته 11.6 في المئة لتبلغ حوالي 116.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.0 في المئة من إجمالي الصادرات. كما ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 8.5 في المئة لتبلغ حوالي 14.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.7 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت قيمة صادرات السلع الأخرى (بما فيها إعادة التصدير) بنسبة 6.1 في المئة لتبلغ حوالي 49.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 5.9 في المئة من إجمالي الصادرات. فيما انخفضت صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 2.0 في المئة لتبلغ حوالي 13.3 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.6 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-2) قيمة مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2013-2017م.

جدول رقم 9-2:
تمويل وضمان الصادرات السعودية
(مليون ريال)

السلع والمنتجات	2015		2016		2017	
	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	4	1	0	354	150	961
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	7,760	1,029	5,063	1,125	375	701
مشاريع رأسمالية	0	0	0	0	750	0
خطوط تمويل	143	0	563	0	56	0
أخرى	219	27	11	40	0	9
المجموع	**8,126**	**1,057**	**5,636**	**1,519**	**1,331**	**1,671**

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

تهدف البرامج التنموية للصادرات السعودية إلى تنمية الصادرات غير النفطية من خلال تقديم تسهيلات التمويل للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية، ومن أهمها إنشاء برنامج الصادرات السعودية، وهيئة تنمية الصادرات السعودية. ويبرز دور هيئة تنمية الصادرات بعمل الدراسات ووضع الخطط لتذليل التحديات التي تواجه المصدرين. وتقوم الهيئة أيضا بالمشاركة في الفعاليات الدولية والبعثات التجارية لتسويق المنتج الوطني. كما تقوم بتنظيم ورش عمل لتطوير قدرات وخبرات المنشآت السعودية في مجال التصدير، وقامت الهيئة بوضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية والعمل على وضع البرامج التطويرية، بالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لضمان الارتقاء بالصادرات غير النفطية.

فيما يقوم برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدورٍ فاعل في تنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني عبر عمليات تمويل وضمان الصادرات التي تنسجم مع الأهداف العامة لرؤية 2030، وقد بلغ عدد عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق منذ انطلاق البرنامج 244 عملية بقيمة إجمالية بلغت 31.3 مليار ريال. كما بلغ عدد وثائق الضمان نحو 64 وثيقة بقيمة إجمالية قدرها 27.5 مليار ريال. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 3.0 مليار ريال في عام 2017م. (جدول 9-2). وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2017م بين الضمان بمبلغ 1.7 مليار ريال، والتمويل بمبلغ 1.3 مليار ريال. وبلغت قيمة عمليات التمويل والضمان لصادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو 375 مليون ريال و701 مليون ريال على التوالي. وبلغت قيمة عمليات تمويل وضمان صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات نحو 150 مليون ريال و961 مليون ريال على التوالي. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل في عام 2017م بمبلغ 56 مليون ريال. وبلغت قيمة عمليات ضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو تسعة مليون ريال.

جدول رقم 9-3:
واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير ٪
	2015	2016	2017	2015	2016	2017	2017
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	178,321	129,334	120,522	27.2	24.6	23.9	-6.8
المواد الغذائية	91,928	85,075	81,774	14.0	16.2	16.2	-3.9
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	77,159	66,777	67,306	11.8	12.7	13.3	0.8
منسوجات وملبوسات	21,627	20,050	18,830	3.3	3.8	3.7	-6.1
معادن عادية ومصنوعاتها	64,473	47,411	43,449	9.8	9.0	8.6	-8.4
أخشاب ومجوهرات	28,199	15,763	17,501	4.3	3.0	3.5	11.0
معدات نقل	120,516	93,925	79,397	18.4	17.9	15.7	-15.5
سلع أخرى	72,810	67,300	75,668	11.1	12.8	15.0	12.4
المجموع	**655,033**	**525,636**	**504,447**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**-4.0**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 9-3:
نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

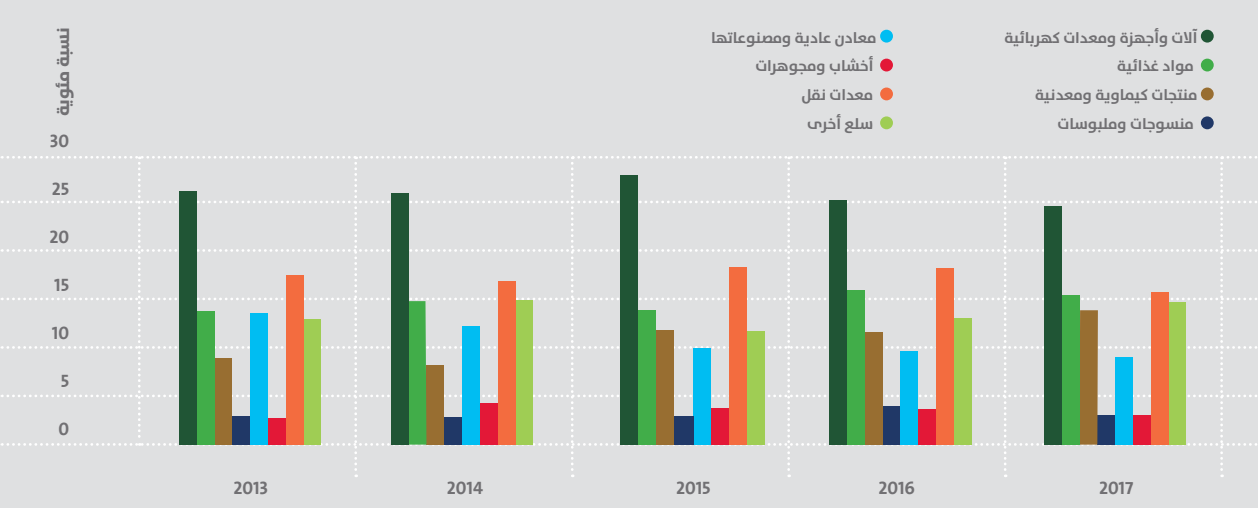

الواردات

تُظهر البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء تراجع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام 2017م بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ نحو 504.4 مليار ريال، مقابل 525.6 مليار ريال في العام السابق (جدول 9-3).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة لعام 2017م (رسم بياني 9-3) إلى أن الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (120.5 مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب نسبته 23.9 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 6.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد الغذائية (81.8 مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ما نسبته 16.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 3.9 في المئة عن العام السابق. وحلت في المرتبة الثالثة الواردات من معدات النقل (79.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 15.7 في المئة، وبانخفاض نسبته 15.5 في المئة. وجاءت الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (67.3 مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 13.3 في المئة، وبارتفاع بلغت نسبته 0.8 في المئة. أما الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (43.4 مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 8.6 في المئة، وبانخفاض بلغت نسبته 8.4 في المئة. واحتلت الواردات من المنسوجات والملبوسات (18.8 مليار ريال) المرتبة السادسة بنصيب بلغ 3.7 في المئة، وبانخفاض بلغت نسبته 6.1 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السابعة جاءت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (17.5 مليار ريال) بنصيب نسبته 3.5 في المئة، وبارتفاع نسبته 11.0 في المئة عن العام السابق. فيما شكلت الواردات من السلع الأخرى (75.7 مليار ريال) بنصيب نسبته 15.0 في المئة، وبارتفاع بلغت نسبته 12.4 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول

جدول رقم 9-4:
وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

	مليون ريال		النصيب المئوي		التغير ٪
	2016	2017	2016	2017	2017
الـــواردات					
الصين	75,309	76,971	14.8	15.3	2.2
الولايات المتحدة	77,728	68,086	14.3	13.5	-12.4
المانيا	34,331	29,497	7.2	5.8	-14.1
فرنسا	18,507	21,853	3.9	4.3	18.1
اليابان	27,821	20,569	5.3	4.1	-26.1
مجموع الخمس دول	233,696	216,977	44.5	43.0	-7.2
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	41,033	45,379	7.8	9.0	10.6
مجموعة الدول العربية الأخرى	16,855	17,193	3.2	3.4	2.0
بقية دول العالم	234,052	224,897	44.5	44.6	-3.9
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**525,636**	**504,447**	**100.0**	**100.0**	**-4.0**
الصـــادرات					
اليابان	72,342	100,382	10.5	12.1	38.8
الصين	79,916	97,354	11.6	11.7	21.8
كوريا الجنوبية	57,432	74,027	9.3	8.9	28.9
الهند	63,880	73,801	8.3	8.9	15.5
الولايات المتحدة الامريكية	66,128	68,867	9.6	8.3	4.1
مجموع الخمس دول	339,698	414,431	49.3	49.8	22.0
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	80,558	93,705	11.7	11.3	16.3
مجموعة الدول العربية الأخرى	32,050	41,186	4.7	5.0	28.5
بقية دول العالم	**236,116**	**282,560**	**34.3**	**34.0**	**19.7**
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**688,423**	**831,881**	**100.0**	**100.0**	**20.8**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الخليـج العربية، بينمـا تضم المجموعـة الثالثة الـدول العربية باسـتثناء دول مجلـس التعاون لـدول الخليـج العربيـة. وتأتي بقيـة دول العالم في المجموعـة الرابعة (جـدول 9-4).

الواردات حسب المنشأ

توضـح بيانـات الـواردات من أكبـر خمس دول مصدرة إلى المملكة لعام 2017م تراجعاً بنسـبة 7.2 فـي المئـة لتبلغ نحـو 217.0 مليـار ريال، حيـث بلغ نصيبها مـن إجمالـي واردات المملكة حوالي 43.0 فـي المئة. واحتلـت الصين المرتبة الأولـى (77.0 مليـار ريـال) بنصيـب بلـغ 15.3 فـي المئة من إجمالـي واردات المملكـة وبارتفاع نسـبته 2.2 في المئـة عن العام السـابق. وتلتها الولايـات المتحـدة الأمريكية في المرتبـة الثانية (68.1 مليـار ريـال) بنصيب بلـغ 13.5 في المئة وبانخفـاض بلغـت نسـبته 12.4 فـي المئة عن العام السـابق. وجاءت ألمانيا فـي المرتبة الثالثة (29.5 مليـار ريـال) بنصيـب بلغ 5.8 فـي المئة وبانخفاض بلغت نسـبته 14.1 فـي المئة. وجاءت فرنسـا فـي المرتبة الرابعـة (21.9 مليـار ريال) بنصيـب بلـغ 4.3 في المئـة. وجـاءت اليابان في المرتبة الخامسـة (20.6مليار ريـال) بنصيب بلغ 4.1 فـي المئة مـن إجمالـي واردات المملكة.

وسـجلت واردات المملكـة مـن دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربية ارتفاعاً نسـبته 10.6 فـي المئة لتبلـغ 45.4 مليار ريـال في عام 2017م وبنصيـب بلغ 9.0 في المئـة من إجمالي واردات المملكـة. كمـا سـجلت الـواردات من مجموعة الـدول العربية الأخرى ارتفاعاً نسـبته 2.0 فـي المئـة لتبلـغ نحـو 17.2 مليـار ريال، وبنصيب بلـغ 3.4 في المئة مـن إجمالي واردات المملكـة. فيمـا سـجلت واردات المملكة من بقية دول العالـم انخفاضاً نسـبته 3.9 في المئة لتبلـغ 224.9 مليار ريـال، وبنصيـب بلغ 44.6 في المئة. ويوضح الرسـم البيانـي (9-4أ) واردات المملكة حسـب المنشـأ في 2017م.

رسم بياني رقم 4-9 أ:
واردات المملكة حسب المنشأ

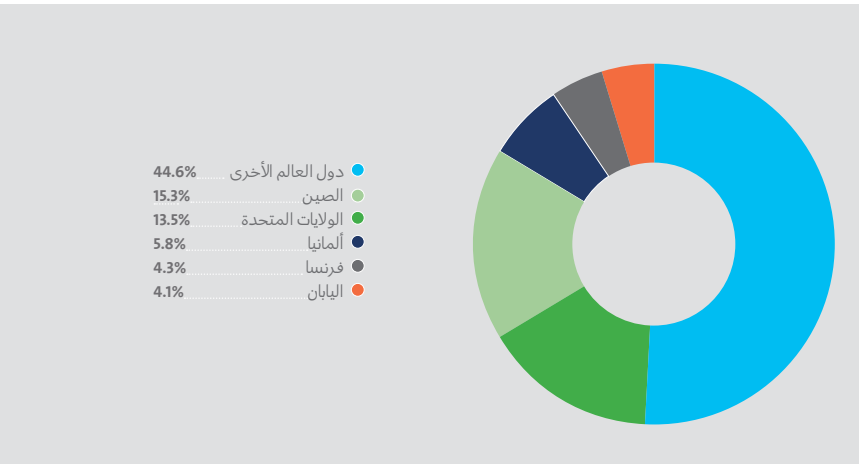

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة لعام 2017م تحسن الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 22.0 في المئة لتبلغ نحو 414.4 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 49.8 في المئة. وقد احتلت اليابان المرتبة الأولى (100.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 12.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة وبارتفاع نسبته 38.8 في المئة عن العام السابق. تلتها الصين في المرتبة الثانية (97.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 11.7 في المئة وبارتفاع بلغت نسبته 21.8 في المئة. واستحوذت كل من كوريا الجنوبية (74.0 مليار ريال) والهند (73.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.9 في المئة لكل منهما. وحظيت الولايات المتحدة الامريكية (68.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.3 في المئة من اجمالي صادرات المملكة.

وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً بلغت نسبته 16.3 في المئة لتبلغ 93.7 مليار ريال في عام 2017م وبنصيب بلغ 11.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة. وقد سجلت الصادرات إلى مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعاً نسبته 28.5 في المئة لتبلغ نحو 41.2 مليار ريال، وبنصيب بلغ 5.0 في المئة من إجمالي صادرات المملكة. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته 19.7 في المئة لتبلغ 282.6 مليار ريال، وبنصيب بلغ 34.0 في المئة. ويوضح الرسم البياني (9-4ب) وجهة صادرات المملكة لعام 2017م.

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

تراجعت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) بنسبة 3.4 في المئة لتبلغ 40.4 مليار ريال في عام 2017م، مقارنة بنحو 41.8 مليار ريال في عام 2016م، وانخفض نصيبها إلى 21.1 في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 23.5 في المئة في عام 2016م.

وتشير البيانات التفصيلية لصادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) لعام 2017م إلى انخفاض الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو 36.7 مليار ريال وبانخفاض نسبته 4.0 في المئة مقارنة بعام 2016م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة 90.9 في المئة. ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية في الرتبة الثانية بمبلغ 3.6 مليار ريال وبارتفاع نسبته 6.1 في المئة وبنصيب بلغ 8.9 في المئة. تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها 82 مليون ريال وبانخفاض نسبته 56.2 في المئة مقارنة بالعام السابق وبنصيب بلغ 0.2 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

تراجعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2017م بنسبة 20.7 في المئة لتبلغ 138.1 مليار ريال مقارنة بنحو 174.2 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام 2017م نحو 28.3 في المئة مقارنة بنسبة 33.1 في المئة في العام السابق.

رسم بياني رقم 4-9 ب:
صادرات المملكة حسب المنشأ

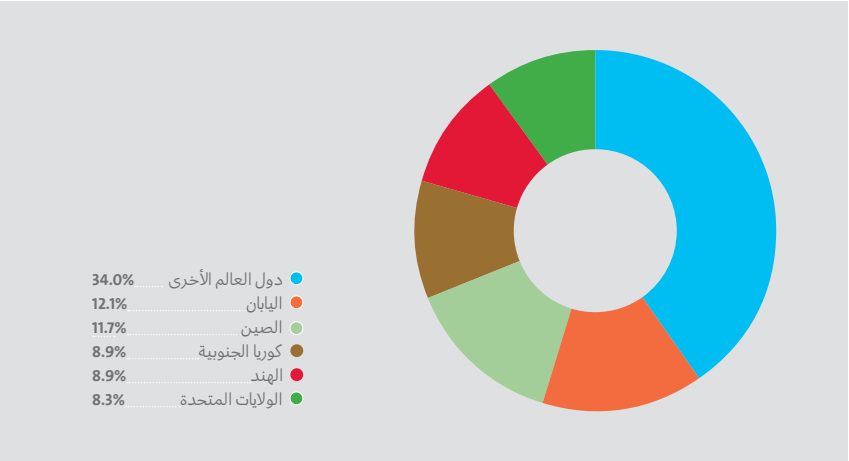

ويُعزى ذلك التراجع لانخفاض تمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 65.3 في المئة ليبلغ نحو 818 مليون ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الحبوب بنسبة 41.0 في المئة ليبلغ 6.2 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الآلات بنسبة 28.5 في المئة ليبلغ 7.4 مليار ريال، وكذلك انخفاض تمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 26.6 في المئة ليبلغ 601 مليون ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السيارات بنسبة 26.2 في المئة ليبلغ 25.6 مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات المواشي واللحوم بنسبة 23.2 في المئة ليبلغ 3.5 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة 20.4 في المئة ليبلغ 13.8 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 19.4 في المئة ليبلغ 4 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 14.8 في المئة لتبلغ 66 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى بنسبة 12.7 في المئة ليبلغ 8.1 مليار ريال. بينما ارتفع تمويل واردات المنسوجات والملبوسات بنسبة 9.5 في المئة لتبلغ 2.1 مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من الإجمالي، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 47.8 في المئة من الإجمالي، ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 18.6 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.0 في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 5.8 في المئة، ثم تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 5.4 في المئة.

الصادرات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى تراجع الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2017م بنسبة 10.0 في المئة لتبلغ 220.8 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة 245.3 مليون طن.

ويُعزى ذلك لانخفاض صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 1.4 في المئة لتبلغ 132.7 مليون طن. وانخفاض صادرات المواد الأخرى بنسبة 29.8 في المئة لتبلغ 31.5 مليون طن. وانخفاض صادرات المواد الكيماوية بنسبة 24.8 في المئة لتبلغ 30.4 مليون طن، وانخفاض صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 3.7 في المئة لتبلغ 15.5 مليون طن. فيما ارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة 19.7 في المئة من 79.5 ألف طن إلى 95.1 ألف طن في عام 2017م، وارتفعت صادرات بضائع المسافنة بنسبة 14.9 في المئة لتبلغ 10.6 مليون طن.

أما بالنسبة للنصيب المئوي فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 60.1 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. تلتها الصادرات الأخرى بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 14.3 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ، ثم صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثالثة بنصيب بلغ 13.8 في المئة. واحتلت مواد البناء والحديد المرتبة الرابعة بنصيب 7.0 في المئة، فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.8 في المئة. تلتها الصادرات الزراعية بنصيب بلغ 0.04 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2017م بنسبة 0.9 في المئة لتبلغ نحو 108 مليون طن. وذلك لارتفاع الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 10.1 في المئة لتبلغ حوالي 39.5 مليون طن. بينما انخفضت الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة 3.8 في المئة لتبلغ 68.5 مليون طن، ويعود ذلك لانخفاض الواردات من المواد الغذائية بنسبة 1.5 لتبلغ نحو 27.3 مليون طن. وانخفاض الواردات من المعدات بما نسبته 6.4 في المئة

جدول رقم 9-5:
التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*
(مليون ريال)

	2015			2016			2017		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
الإمارات	33,264	26,522	-6,742	28,616	25,926	-2,690	32,831	30,276	-2,554
البحرين	7,359	5,819	-1,540	5,353	6,074	721	5,229	6,052	823
قطر	1,803	6,254	4,451	1,209	6,450	5,241	677	2,568	1,891
عُمان	4,474	3,509	-965	4,144	3,066	-1,078	4,994	3,618	-1,376
الكويت	1,813	5,974	4,161	1,710	7,074	5,364	1,648	7,462	5,814
المجموع	**48,713**	**48,078**	**-635**	**41,033**	**48,589**	**7,556**	**45,379**	**49,977**	**4,598**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

لتبلغ حوالي 2.1 مليون طن. وانخفاض الواردات من مواد البناء بما نسبته 28.1 في المئة لتبلغ حوالي 9.7 مليون طن. فيما ارتفعت الواردات من البضائع العامة بنسبة 5.9 في المئة لتبلغ حوالي 29.4 مليون طن.

وبالنسبة للنصيب المئوي، احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 27.2 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 25.3 في المئة، واحتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.0 في المئة، وجاءت واردات المعدات بالمرتبة الرابعة بنصيب بلغ 2.0 في المئة. وشكلت الواردات عبر الموانئ الصناعية ما نسبته 36.6 في المئة من إجمالي الواردات بالطن.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2017م نحو 594.5 ألف سيارة، مقابل 775.6 ألف سيارة عام 2016م بانخفاض نسبته 23.4 في المئة. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 6.8 مليون رأس بانخفاض نسبته 17.2 في المئة، مقارنة بنحو 8.2 مليون رأس في عام 2016م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م فائضاً بلغ 4.6 مليار ريال، مقابل فائض بلغ نحو 7.6 مليار ريال في عام 2016م، فقد سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته 10.6 في المئة لتبلغ 45.4 مليار ريال في عام 2017م مقابل 41.0 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 9.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة. كما ارتفعت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 2.9 في المئة في عام 2017م لتبلغ 50.0 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 25.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتوضح البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة فائضاً مع الكويت بمبلغ 5.8 مليار ريال، ومملكة البحرين بمبلغ 823 مليون ريال في عام 2017م. فيما سجل عجزاً مع كلٍ من الإمارات العربية المتحدة و عُمان بلغ 2.6 مليار ريال و1.4 مليار ريال على التوالي.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام 2017م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مورد للمملكة بمبلغ 32.8 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 72.3 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 5.2 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 11.5 في المئة، تلتها سلطنة عُمان بقيمة 5.0 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 11.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس، ثم جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 1.6 مليار ريال.

وفيما يخص صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدَّرت المملكة لها ما قيمته 30.3 مليار ريال، أي ما يعادل 60.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بمبلغ 7.5 مليار ريال، أي ما نسبته 14.9 في المئة، تلتها مملكة البحرين بمبلغ 6.1 مليار ريال أي ما نسبته 12.1 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 3.6 مليار ريال، أي ما نسبته 7.2 في المئة (جدول 9-5).

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشير بيانات التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إلى تسجيل فائض للمملكة بلغ 5.7 مليار ريال في عام 2017م، مقابل فائض بلغ 5.0 مليار ريال

جدول رقم 9-6:
التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
(مليون ريال)

	2015			2016			2017		
الدولة	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	8,719	7,410	-1,309	7,933	5,926	-2,007	8,492	5,323	-3,170
الأردن	3,773	5,503	1,730	4,042	4,761	719	3,176	4,681	1,504
اليمن	570	2,090	1,520	243	2,138	1,895	470	2,082	1,612
لبنان	1,613	1,443	-170	1,457	1,463	6	1,557	1,674	118
المغرب	858	1,624	766	776	1,328	552	739	1,477	738
السودان	2,560	1,913	-647	1,959	1,799	-160	2,383	2,389	6
العراق	10	1,778	1,768	23	1,550	1,527	30	1,902	1,872
بقية الدول العربية	1,991	4,681	2,690	1,950	4,444	2,494	1,087	4,090	3,003
المجموع	**20,094**	**26,442**	**6,348**	**18,383**	**23,409**	**5,026**	**17,934**	**23,619**	**5,685**

* تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في عام 2016م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية تراجعاً نسبته 2.4 في المئة لتبلغ 17.9 مليار ريال في عام 2017م، مقابل 18.4 مليار ريال في العام السابق. وتُشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 3.6 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 0.9 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 23.6 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 12.2 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، أن المملكة حققت فائضاً في تبادلها التجاري في عام 2017م، مع كل من العراق بلغ 1.9 مليار ريال، واليمن بلغ حوالي 1.6 مليار ريال، والأردن بلغ 1.5 مليار ريال، والمغرب بلغ 738 مليون ريال، ومع لبنان بلغ 118 مليون ريال، والسودان بمبلغ 6 مليون ريال. من ناحية أخرى، حققت المملكة عجزاً في تبادلها التجاري مع مصر بمبلغ 3.2 مليار ريال.

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام 2017م، احتلت مصر المرتبة الأولى بصادرات إلى المملكة مقدارها 8.5 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 47.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 3.2 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 17.7 في المئة من إجمالي الواردات من هذه المجموعة، تلتها السودان في المرتبة الثالثة بقيمة 2.4 مليار ريال، أي ما نسبته 13.3 في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.6 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 8.7 في المئة. وجاءت واردات المملكة من المغرب واليمن والعراق في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو 0.7 مليار ريال و0.5 مليار ريال و30 مليون ريال على التوالي.

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام 2017م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 5.3 مليار ريال، أي ما يعادل 22.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 4.7 مليار ريال، أي ما نسبته 19.8 في المئة، تلتها السودان في المرتبة الثالثة بحوالي 2.4 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى اليمن في المرتبة الرابعة بمبلغ 2.1 مليار ريال. تلتها العراق في المرتبة الخامسة بحوالي 1.9 مليار ريال، وجاءت لبنان في المرتبة السادسة بمبلغ 1.7 مليار ريال، واحتلت المغرب المرتبة السابعة بنحو 1.5 مليار ريال (جدول 9-6).

جدول رقم 9-7:
الواردات والصادرات حسب استخدام المواد
الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

		2015		2016		2017	
	السلع	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات	استهلاكية	14,276	237,430	13,042	210,037	12,335	197,841
	وسيطة	66,293	255,464	61,200	203,918	61,434	199,217
	رأسمالية	3,637	162,139	2,489	111,680	2,229	107,388
الصادرات	استهلاكية	9,464	38,410	11,408	39,801	11,712	46,633
	وسيطة	456,182	705,144	488,304	631,100	471,354	769,360
	رأسمالية	596	19,759	565	17,523	701	15,888

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

يشير تصنيف بيانات واردات المملكة حسب استخدام المواد لعام 2017م إلى أن واردات السلع الوسيطة بلغت نحو 199.2 مليار ريال (61.4 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى بنصيب مقداره 39.5 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 2.3 في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية لتبلغ نحو 197.8 مليار ريال (12.3 مليون طن)، مشكلة ما نسبته 39.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 5.8 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من السلع الرأسمالية لتبلغ نحو 107.4 مليار ريال (2.2 مليون طن)، وبنصيب بلغ 21.3 في المئة، وبانخفاض نسبته 3.8 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب استخدام المواد لعام 2017م احتلت صادرات السلع الوسيطة المرتبة الأولى لتبلغ نحو 769.4 مليار ريال (471.4 مليون طن) بنصيب بلغ 92.5 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 21.9 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت حوالي 46.6 مليار ريال (11.7 مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية وبنصيب بلغ 5.6 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 17.2 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من السلع الرأسمالية المرتبة الثالثة بقيمة حوالي 15.9 مليار ريال (0.7 مليون طن) وبنصيب بلغ 1.9 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 9.3 في المئة عن العام السابق (جدول 9-7).

الواردات والصادرات حسب نوع السلع

تشير بيانات واردات المملكة حسب نوع السلع لعام 2017م لبلوغ واردات السلع من المواد المصنعة ما قيمته 357.8 مليار ريال (21.2 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى وبنصيب مقداره 70.9 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 4.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات السلع من

جدول رقم 9-8:
الواردات والصادرات حسب نوع السلع
الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

		2015		2016		2017	
	السلع	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات	خام	27,662	27,685	26,207	23,699	27,397	25,111
	نصف مصنعة	36,162	166,403	32,092	126,827	27,358	121,579
	مصنعة	20,382	460,946	18,433	375,110	21,244	357,756
الصادرات	خام	365,006	501,799	381,335	433,696	361,393	528,328
	نصف مصنعة	49,743	136,719	52,400	126,448	49,326	139,658
	مصنعة	51,493	124,795	66,542	128,279	73,048	163,895

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتبلغ 121.6 مليار ريال (27.4 مليون طن)، مشكلة 24.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 4.1 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت واردات السلع من المواد الخام لتبلغ 25.1 مليار ريال (27.4 مليون طن)، وبنصيب بلغ 5.0 في المئة، وبارتفاع نسبته 6.0 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب نوع السلع لعام 2017م احتلت صادرات السلع من المواد الخام المرتبة الأولى لتبلغ 528.3 مليار ريال (361.4 مليون طن) وبنصيب بلغ 63.5 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 21.8 في المئة عن العام السابق. أما صادرات السلع من المواد المصنعة فقد بلغت 163.9 مليار ريال (73 مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية بنصيب بلغ 19.7 في المئة من إجمالي الصادرات، بارتفاع نسبته 27.8 في المئة عن العام السابق. واحتلت صادرات السلع من المواد نصف المصنعة بقيمة 139.7 مليار ريال (49.3 مليون طن) المرتبة الثالثة وبنصيب بلغ 16.8 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 10.4 في المئة عن العام السابق. (جدول 9–8)

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام 2017م إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 57.1 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ حوالي 89.4 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.2 في المئة. ويُعزى الفائض في الحساب الجاري إلى ارتفاع الفائض السلعي بنسبة 82.5 في المئة، وانخفاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته

جدول رقم 9-9:
ميـزان المدفـوعـات
(مليون ريال)

	2014	2015	2016	*2017	التغير٪ 2017
أولاً : ميزان الحساب الجاري	276,593	-212,714	-89,410	57,109	---
أ. السلع والخدمات	359,873	-109,863	10,312	161,051	1,461.8
1. السلع	689,981	165,995	209,115	381,540	82.5
صادرات	1,284,213	763,262	688,528	829,021	20.4
واردات	594,232	597,267	479,413	447,480	-6.7
2 . الخدمات	-330,107	-275,858	-198,803	-220,489	10.9
دائـن	46,936	54,277	64,697	67,578	4.5
مديـن	377,044	330,135	263,501	288,067	9.3
ب. الدخـــل الأولي	61,972	64,800	58,975	44,296	-24.9
دائـن	101,665	95,912	89,890	67,683	-24.7
مديـن	39,693	31,112	30,914	23,386	-24.4
ج. الدخل الثانوي	-145,252	-167,651	-158,698	-148,239	-6.6
دائـن	---	---	---	---	---
مديـن	145,252	167,651	158,698	148,239	-6.6
ثانياً : الحساب الرأسمالي	-1,233	-3,983	-3,365	-2,964	-11.9
ثالثاً : الحساب المالي	239,947	-274,058	-342,584	39,113	---
1 . الاستثمار المباشر	-9,809	-10,317	5,564	15,762	---
صافي حيازة الأصول المالية	20,235	20,212	33,511	21,092	---
صافي تحمل الخصوم	30,044	30,529	27,947	5,330	---
2 . استثمارات الحافظة	100,426	40,386	-42,798	-38,366	---
صافي حيازة الأصول المالية	101,185	39,081	20,308	38,257	---
صافي تحمل الخصوم	759	-1,305	63,106	76,623	---
3 . استثمارات أخرى	124,474	130,630	-3,021	209,369	---
صافي حيازة الأصول المالية	147,006	145,232	30,882	223,805	---
صافي تحمل الخصوم	22,532	14,602	33,903	14,436	---
4 . الأصول الاحتياطية	24,857	-434,758	-302,328	-147,652	---
السـهـــو والخـطـأ	-35,413	-57,361	-249,808	-15,032	---

* أولية

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري.

رسم بياني رقم 9-5:
ميزان الحساب الجاري

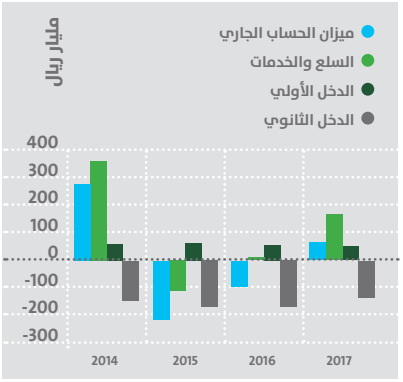

6.6 فـي المئـة (جـدول 9-9). ويوضـح الرسـم البيانـي (9-5) تطور ميزان الحسـاب الجاري وبنوده الرئيسـة في الفترة مـن 2014م إلـى 2017م.

أ-السلع والخدمات:

1-السلع

نمـا فائض الميـزان السـلعي في عـام 2017م بنسـبة 82.5 فـي المئـة ليبلـغ 381.5 مليار ريـال، مقارنـة بفائض بلـغ 209.1 مليـار ريال فـي العـام السـابق. ويعـود ذلـك إلـى ارتفاع إجمالي الصادرات (تشـمل الصـادرات النفطية والأخرى) بنسـبة 20.4 في المئـة لتبلغ 829.0 مليار ريـال، مقارنـة بحوالـي 688.5 مليار ريال في العام السـابق. وانخفاض الـواردات (فوب) بنسـبة 6.7 فـي المئـة لتبلـغ 447.5 مليـار ريـال، مقارنـة بحوالـي 479.4 مليـار ريال في العام السـابق.

2-الخدمات

ارتفـع العجـز فـي حسـاب الخدمـات فـي عام 2017م بنسـبة 10.9 فـي المئة ليبلـغ 220.5 مليـار ريـال، مقارنـة بعجـز بلـغ 198.8 مليار ريال فـي العام السـابق. ويرجـع ارتفـاع العجز فـي حسـاب الخدمات بشـكل رئيس إلـى ارتفاع العجز فـي صافي بند الخدمات الحكومية بنسـبة 16.0 فـي المئة، حيث بلغ نحـو 84.8 مليار ريال مقارنـة بنحـو 73.2 مليار ريال في العام السـابق، وارتفـاع العجز فـي بند صافـي خدمـات الأعمال الأخـرى بنسـبة 50.3 فـي المئة إلى نحـو 35.3 مليـار ريـال مقارنـة بنحـو 23.5 مليار ريـال في العـام السـابق، وكذلـك ارتفاع العجـز في صافي بند الخدمـات الماليـة ليبلغ حوالـي 3 مليار ريال مقابل 1.2 مليـار ريال في العام السـابق، وارتفاع العجز فـي صافي بنـد الاتصالات بنسـبة 2.4 في المئة ليبلـغ نحو 9.5 مليار ريـال مقارنة بنحو 9.3 مليـار ريال في العام السـابق، و ارتفـاع العجز في صافـي بند التأميـن ومعاشـات التقاعد بنسـبة 4.4 فـي المئة ليبلغ نحـو 5.3 مليار ريـال مقابل 5.1 مليـار ريال فـي العام السـابق. بينما انخفض

جدول رقم 9-10:
تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

العام	مليون ريال	التغير السنوي ٪	الناتج المحلي للقطاع الخاص* مليون ريال	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2013	127,768	19.0	1,050,987	12.2
2014	134,995	5.7	1,149,636	11.7
2015	141,785	5.0	1,213,542	11.7
2016	138,745	-2.1	1,227,534	11.3
2017**	132,518	-4.5	1,242,970	10.7

* بالأسعار الجارية

** أرقام أولية.

المصدر: بيانات ميزا ن المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

العجز في صافي خدمات بند التشييد بنسبة 5.6 في المئة ليبلغ 20.7 مليار ريال مقابل 20.8 مليار ريال في العام السابق، وانخفض عجز صافي مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة 6.2 في المئة ليبلغ نحو 42.1 مليار ريال مقابل 44.9 مليار ريال في العام السابق، وانخفض العجز في صافي بند السفر بنسبة 5.5 في المئة حيث بلغ نحو 19.7 مليار ريال مقابل 20.9 مليار ريال في العام السابق.

ب-الدخل الأولي

تشير بيانات تقديرات ميزان المدفوعات إلى تراجع فائض صافي بند الدخل الأولي لعام 2017م بنسبة 24.9 في المئة ليبلغ حوالي 44.3 مليار ريال مقابل 59.0 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض صافي بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي 41.2 مليار ريال مقارنة بنحو 51.6 مليار ريال في العام السابق، وانخفاض صافي بند دخل الاستثمار المباشر ليبلغ حوالي 386 مليون ريال مقابل حوالي 4.1 مليار ريال العام السابق، وانخفاض فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ 4.5 مليار ريال مقابل 5.3 مليار ريال في العام السابق. فيما انخفض العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة 8.7 في المئة ليبلغ حوالي 1.8 مليار ريال.

ج-الدخل الثانوي

انخفض العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2017م بنسبة 6.6 في المئة ليصل إلى 148.2 مليار ريال مقابل عجز بلغ 158.7 مليار ريال في العام السابق، حيث تراجعت التحويلات الحكومية بنسبة 22.5 في المئة، كما تراجعت تحويلات العاملين الأجانب بنسبة 4.5 في المئة إلى نحو 132.5 مليار ريال. ويوضح الجدول (9-10) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2013م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي تدفقاً للخارج بقيمة حوالي 3.0 مليار ريال في عام 2017م مقابل تدفق للخارج بقيمة 3.4 مليار ريال للعام السابق.

ثالثاً: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة في عام 2017م بمبلغ 15.8 مليار ريال. كما ارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 209.4 مليار ريال. فيما انخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 38.4 مليار ريال. كما سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 147.7 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

الاستثمار المباشر

نما الاستثمار المباشر في الخارج في عام 2017م بنسبة 7.6 في المئة ليبلغ 298.5 مليار ريال. كما ارتفع الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 0.3 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ 870.9 مليار ريال.

استثمارات الحافظة

تراجعت استثمارات الحافظة في الخارج في عام 2017م بنسبة 21.3 في المئة لتبلغ 588.7 مليار ريال. فيما نمت استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 40.9 في المئة لتبلغ 260.7 مليار ريال.

استثمارات أخرى

نمت الاستثمارات الأخرى في الخارج في عام 2017م بنسبة 51.0 في المئة لتبلغ 737.1 مليار ريال. كما ارتفعت الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 13.8 في المئة لتبلغ 261.8 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

تراجعت الأصول الاحتياطية بنسبة 7.3 في المئة في عام 2017م لتبلغ نحو 1.9 تريليون ريال مقابل 2.0 تريليون ريال في العام السابق.

جدول رقم 9-11:
وضع الاستثمار الدولي
(مليون ريال)

	2015	2016	*2017	التغيير٪ 2016
أولاً : الأصول	**3,731,101**	**3,522,875**	**3,485,843**	**-1.1**
1 . الاستثمار المباشر في الخارج	236,702	277,398	298,491	7.6
2 . استثمارات الحافظة	765,603	748,114	588,662	-21.3
3 . استثمارات أخرى	417,228	488,123	737,103	51.0
4 . الأصول الاحتياطية	2,311,567	2,009,239	1,861,588	-7.3
ثانياً : الخصوم	**1,144,335**	**1,283,110**	**1,393,371**	**8.6**
1 . الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	840,187	868,134	870,854	0.3
2 . استثمارات الحافظة	122,183	184,986	260,674	40.9
3 . استثمارات أخرى	181,966	229,990	261,843	13.8
ثالثاً : صافي وضع الاستثمار الدولي	**2,586,766**	**2,239,765**	**2,092,472**	**-6.6**

*بيانات أولية

جدول رقم 9-12:
مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2013-2017م)
(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2013	20,843	1,241	1,107	23,191
2014	50,336	1,626	99	52,061
2015	28,430	1,336	60	29,826
2016	11,494	18,999	43	30,536
2017	16,542	975	26	17,543
الإجمالي	127,645	24,177	1,335	153,157

المصدر: وزارة المالية.

صافي وضع الاستثمار الدولي

حقق صافي وضع الاستثمار الدولي انخفاضاً نسبته 6.6 في المئة في عام 2017م ليبلغ نحو 2.1 تريليون ريال مقارنة بحوالي 2.2 تريليون ريال في عام 2016م. (جدول 9 –11).

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة (2013-2017م) نحو 153.2 مليار ريال (جدول 9 –12). وتُشكل المساعدات والقروض 83.3 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 127.6 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 24.2 مليار ريال وبنسبة 15.8 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون المتعدد الأطراف، فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 1.3 مليار ريال وبنسبة 0.9 في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف في عام 2017م، فقد بلغت نحو 17.5 مليار ريال وبانخفاض نسبته 42.5 في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة في عام 2017م الجزء الأكبر بقيمة 16.5 مليار ريال، وبنسبة 94.3 في المئة من الإجمالي، بارتفاع نسبته 43.9 في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغت مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات في عام 2017م حوالي 975 مليون ريال وبنسبة 5.6 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 94.9 في المئة مقارنة بعام 2016م. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام 2017م نحو 26 مليون ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي، وبانخفاض نسبته 39.5 في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2017م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 2.2 نقطة من 116.97 نقطة في نهاية عام 2016م إلى 119.14 نقطة في نهاية عام 2017م. فيما انخفض مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 1.0 نقطة من 123.18 نقطة في نهاية عام 2016م إلى 122.21 نقطة في نهاية عام 2017م.

10

المالية العامة

جدول رقم 10-1:
تقديرات الميزانية العامة للدولة
(مليار ريال)

	العام المالي 1438/1439هـ (2017م)	العام المالي 1439/1440هـ (2018م)	التغير %
إجمالي الإيرادات	692	783	13.2
إجمالي المصروفات	890	978	9.9
الفائض / العجز	-198	-195	-1.5

المصدر: وزارة المالية.

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء 1 ربيع الآخر 1439هـ الموافق 19 ديسمبر 2017م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1440/1439هـ (2018م)، التي تُعد أكبر ميزانية إنفاق في تاريخ المملكة. وخُصص هذا الإنفاق الضخم ليواكب مرحلة التحول التي تمر بها المملكة على كافة أصعدة «رؤية المملكة 2030» وعدداً من البرامج التنفيذية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحفيز نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص كمحرك للنمو، وزيادة فرص العمل للمواطنين في سوق العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وبناء مجتمع حيوي ومزدهر. فقد قدر إجمالي المصروفات بنحو 978 مليار ريال، بارتفاع قدره 9.9 في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق.

وقدرت الميزانية العامة للدولة إجمالي الإيرادات للعام المالي 1440/1439هـ (2018م) بنحو 783 مليار ريال، بارتفاع نسبته 13.2 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي قُدرت بنحو 692 مليار ريال. وقُدر العجز بنحو 195 مليار ريال، بانخفاض نسبته 1.5 عن تقديرات العام المالي السابق (جدول 10-1).

المالية العامة

جدول رقم 10-2:
توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)
(مليون ريال)

	1439/1438هـ (2017م)			1440/1439هـ (2018م)		
	المبلغ	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	المبلغ	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
الإدارة العامة	26,716	3.0	-6.1	26,202	2.7	-1.9
القطاع العسكري	190,854	21.4	6.6	210,000	21.5	10.0
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	96,687	10.9	-5.6	100,764	10.3	4.2
الخدمات البلدية	47,942	5.4	38.2	53,410	5.5	11.4
التعليم	200,329	22.5	-3.3	192,361	19.7	-4.0
الصحة والتنمية الاجتماعية	120,420	13.5	-3.5	146,549	15.0	21.7
الموارد الاقتصادية	47,261	5.3	28.4	105,309	10.8	122.8
التجهيزات الأساسية والنقل	52,164	5.9	69.2	54,166	5.5	3.8
وحدة البرامج العامة	107,627	12.1	12.4	89,239	9.1	-17.1
المجموع	890,000	100.0	6.0	978,000	100.0	9.9

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 10-1:
توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1439/ 1440هـ (2018م)
حسب القطاعات الرئيسة

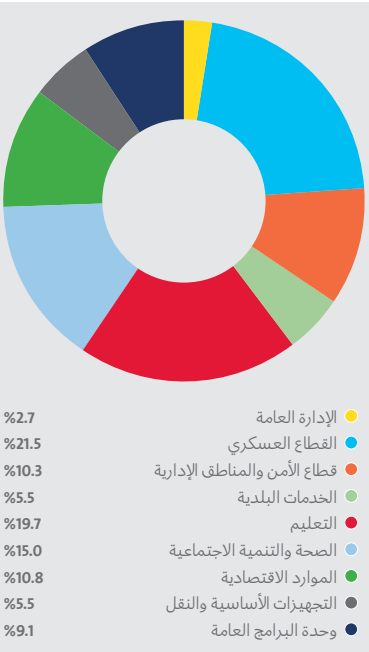

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/1440هـ (2018م):

تضمنت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1439/ 1440هـ (2018م) مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 التي من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة (جدول 10-2 ورسم بياني 10-1):

قطاع الأمن والمناطق الإدارية:
خُصص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 100.8 مليار ريال تمثل نحو 10.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية خلال عام 2018م، وبارتفاع نسبته 4.2 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 1439/1438هـ (2017م).

الصحة والتنمية الاجتماعية:
بلغ ما خُصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو 146.5 مليار ريال، يمثل حوالي 15.0 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 21.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام السابق.

قطاع الخدمات البلدية:
بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو 53.4 مليار ريال، أي حوالي 5.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 11.4 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 2017م.

القطاع العسكري:
بلغ المخصص للقطاع العسكري نحو 210.0 مليار ريال، يمثل ما نسبته 21.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 10.0 في المئة عن ميزانية العام المالي السابق.

قطاع التعليم:
خُصص لقطاع التعليم حوالي 192.4 مليار ريال، يمثل حوالي 19.7 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية خلال عام 2018م، وبانخفاض نسبته 4.0 في المئة عن ميزانية العام المالي السابق.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:
بلغ المخصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 54.2 مليار ريال، يمثل ما نسبته 5.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 3.8 في المئة عن ميزانية العام المالي السابق.

قطاعات أخرى:
بلغ المخصص لقطاع الإدارة العامة نحو 26.2 مليار ريال، يمثل ما نسبته 2.7 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 1.9 في المئة عن ميزانية العام المالي السابق.

بلغ المخصص لقطاع الموارد الاقتصادية نحو 105.3 مليار ريال، يمثل نحو 10.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 122.8 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 2017م.
وبلغ المخصص لوحدة البرامج العامة نحو 89.2 مليار ريال، يمثل نحو 9.1 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 17.1 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (2017م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي 1439/1438 هـ (2017م) ارتفاعاً نسبته 33.1 في المئة، مقارنة بانخفاض نسبته 15.2 في المئة في العام السابق لتصل إلى 691.5 مليار ريال، أي ما نسبته 26.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وحققت انخفاض نسبته 0.1 في المئة عن تقديرات الميزانية (جدول 10-3 و جدول 10-4 و رسم بياني 10-2).

جدول رقم 10-3:
إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة
(مليون ريال)

	1439/1438هـ (2017م)			
	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق المطلق	نسبة الفرق إلى المقدر%
إجمالي الإيرادات	692,000	691,505	-495	-0.1
الإيرادات النفطية	480,000	435,900	-44,100	-9.2
الإيرادات غير النفطية	212,000	255,605	43,605	20.6
المصروفات	716,000	722,208	6,208	0.9
تعويضات العاملين	412,000	420,102	8,102	2.0
استخدام السلع والخدمات	153,000	136,120	-16,880	-11.0
الفائدة (نفقات التمويل)	9,000	9,031	31	0.3
الإعانات	7,000	5,115	-1,885	-26.9
منح	3,000	6,406	3,406	113.5
المنافع الاجتماعية	37,000	47,547	10,547	28.5
نفقات أخرى	95,000	97,887	2,887	3.0
صافي الأصول غير المالية المكتسبة	174,000	207,791	33,791	19.4
اجمالي المصروفات	890,000	929,999	39,999	4.5

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 10-2:
الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1438/ 1439هـ (2017م)

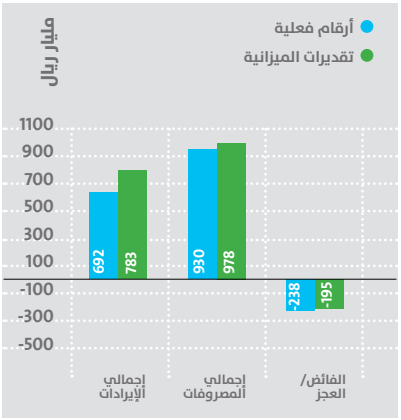

جدول رقم 10-4:
الإيرادات والمصروفات الفعلية
(مليون ريال)

	1436/1435هـ (2015م)			1438/1437هـ (2016م)			1439/1438هـ (2017م)		
	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير ٪	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	612,693	-41.1	25.0	519,448	-15.2	21.5	691,505	33.1	26.9
إجمالي المصروفات	1,001,292	-12.2	40.8	830,513	-17.1	34.3	929,999	12.0	36.1
الفائض / العجز	-388,599	286.8	-15.8	-311,065	-20.0	-12.9	-238,494	-23.3	-9.3

* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

وسجلت الإيرادات الفعلية النفطية مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 9.2 في المئة لتصل إلى نحو 435.9 مليار ريال خلال عام 2017م. وسجلت الإيرادات الفعلية غير النفطية مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 20.6 في المئة لتصل إلى 255.6 مليار ريال خلال عام2017م.

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي 2017م نحو 929.9 مليار ريال أي ما نسبته 36.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بارتفاع قدره (40 مليار ريال) أو ما نسبته 4.5 في المئة عن تقديرات الميزانية. وارتفع إجمالي المصروفات الفعلية بنسبة بلغت 12 في المئة عن مصروفات العام السابق.

وسجلت المصروفات الفعلية لتعويضات العاملين مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 2.0 في المئة لتصل إلى 420.1 مليار ريال في عام 2017م. وسجلت المصروفات الفعلية للسلع والخدمات مقارنة بالمقدرة انخفاضاً نسبته 11.0 في المئة لتبلغ 136.1 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية لنفقات التمويل مقارنة بالمقدرة بنسبة 0.3 في المئة لتصل إلى 9.0 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للإعانات مقارنة بالمقدرة انخفاضاً بنسبة 26.9 في المئة لتصل إلى 5.1 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمنح مقارنة بالمقدرة بنسبة 113.5 في المئة لتبلغ 6.4 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية للمنافع الاجتماعية مقارنة بالمقدرة بنسبة 28.5 في المئة لتبلغ 47.5 مليار ريال. وسجلت المصروفات الفعلية للنفقات الأخرى مقارنة بالمقدرة ارتفاعاً نسبته 3 في المئة لتصل إلى 97.9 مليار ريال.

نسبة عجز الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات العام المالي 2017م إلى أن عجز الميزانية العامة للدولة بلغ 238.5 مليار ريال، مشكلاً نسبة 9.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره 311.1 مليار ريال وما نسبته 12.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول 10-4).

جدول رقم 10-5:
الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية
(مليون ريال)

	2016	2017	التغير %
إجمالي المنصرف الفعلي من القروض	787,937	* 547,762	-30.5
إجمالي المسدد من القروض	194,873	226,342	16.1

*منها مبلغ مقداره 4.6 مليون ريال لم يستلم من قبل المقترض.

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-6:
القروض المقدمة لكل مجال خلال عامي 2016-2017م
(مليون ريال)

	مشاريع تم توقيع عقودها				مشاريع تمت الموافقة عليها في 2017	
	2016		2017			
نوع القرض*	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
المشروعات الفندقية والسياحية	---	---	2	34,218	4	57,213
المشاريع الصحية	5	416,611	---	---	5	731,902
المشاريع التعليمية	13	243,713	2	21,814	1	28,813
الإجمالي	18	660,324	4	56,032	10	817,928

*منها مبلغ مقداره 4.6 مليون ريال لم يستلم من قبل المقترض.

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-7:
الدين العام
(مليون ريال)

	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام					
العام المالي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	التغير ٪	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
1435/1434هـ (2013)	---	---	23,730	---	60,118	---	60,118	-28.3	2,799,927	2.1
1436/1435 هـ (2014)	---	---	15,858.0	---	44,260	---	44,260	-26.4	2,836,314	1.6
1437/1436 هـ (2015)	98,000	---	---	---	142,260	---	142,260	221.4	2,453,512	5.8
1438/1437 هـ (2016)	97,020	103125	25,825.0	---	213,455	103125	316,580	122.5	2,418,508	13.1
1439/1438 هـ (2017)*	58,455	80,625	12,408	---	259,502	183,750	443,252	40.0	2,575,269	17.2

* بيانات أولية.

المصدر: وزارة المالية.

برامج القروض والإعانات المحلية

أولاً: القروض المحلية

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برامج القروض المحلية خلال عام 2017م نحو 547.8 مليون ريال منخفضاً بنسبة 30.5 في المئة عن العام السابق. في حين بلغ المسدد من القروض حوالي 226.3 مليون ريال محققاً ارتفاعاً نسبته 16.1 في المئة عن العام السابق. وخلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م) تم اعتماد 10 قروض (خمسة قروض في المشاريع الصحية وأربعة قروض في المشروعات الفندقية والسياحية، وقرض واحد في المشاريع التعليمية) الجدولان (10-5) و(10-6).

ثانياً: الإعانات المحلية

بلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1439/1438 هـ (2017م) حوالي 3.3 مليار ريال موزعة على النحو التالي: إعانة الأعلاف بحوالي 2.7 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال بنحو 251 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز بحوالي 73 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمبلغ 43 مليون ريال، وإعانة المدارس الأهلية بنحو 14 مليون ريال، وإعانة نادي الفروسية بنحو 135 مليون ريال.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام ارتفاعاً نسبته 40 في المئة في نهاية العام المالي 1439/1438هـ (2017م) ليبلغ نحو 443.3 مليار ريال ويمثل ما نسبة 17.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنهاية العام السابق 1438/1437هـ (2016م) البالغ نحو 316.6 مليار ريال ويمثل ما نسبته 13.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 10-7).

11

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017م

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) (يشمل رسوم الاستيراد) انكماشاً نسبته 0.86 في المئة لعام 2017م، مقابل نمو نسبته 1.67 في المئة في العام السابق. ويُعزى ذلك لتسجيل القطاع النفطي انكماشاً نسبته 3.09 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.60 في المئة في العام السابق. بينما سجل القطاع غير النفطي تحسناً ملحوظاً، حيث سجل نمواً نسبته 1.05 في المئة، مقابل نمو نسبته 0.23 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته 1.20 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 0.07 في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته 0.70 في المئة، مقابل نمو نسبته 0.58 في المئة العام السابق (جدول 11-1). من ناحية أخرى تشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (يشمل رسوم الاستيراد) شهد ارتفاعاً بنسبة 6.48 في المئة في عام 2017م، مقابل انكماش مقداره 1.43 في المئة العام السابق. ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى الارتفاع في نسبة نمو القطاع النفطي والتي بلغت 23.08 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 9.73 في المئة في العام السابق. وسجل القطاع غير النفطي نمواً بلغ 1.21 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 1.66 في المئة في العام السابق، حيث بلغ معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي 1.26 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 1.15 في المئة في العام السابق، كما بلغ معدل نمو القطاع الحكومي غير النفطي 1.12 في المئة مقارنة بنمو نسبته 2.76 في المئة في العام السابق.

وساهم القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 39.45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2017م مقابل نسبة 38.65 في المئة في العام السابق، وفي المقابل ساهم القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 16.82 في المئة مقابل 16.55 في المئة في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة 43.0 في المئة في عام 2017م، مقابل 43.99 في المئة في العام السابق. وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً متباطئاً نسبته 0.16

جدول رقم 11-1:
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات
(مليون ريال)

	2016			2017*		
	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)						
1- قطاع النفط	595,494	-9.73	24.62	732,908	23.08	28.46
2- القطاع غير النفطي	1,797,153	1.66	74.31	1,818,983	1.21	70.63
أ- القطاع الخاص	1,227,534	1.15	50.76	1,242,970	1.26	48.27
ب- القطاع الحكومي	569,619	2.76	23.55	576,013	1.12	22.37
الناتج المحلي الإجمالي	**2,392,646**	**-1.44**	**98.93**	**2,551,891**	**6.66**	**99.09**
3- رسوم الاستيراد	25,862	-0.51	1.07	23,378	-9.60	0.91
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد	**2,418,508**	**-1.43**	**100.00**	**2,575,269**	**6.48**	**100.00**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100)						
1- قطاع النفط	1,138,299	3.60	43.99	1,103,168	-3.09	43.00
2- القطاع غير النفطي	1,428,629	0.23	55.21	1,443,666	1.05	56.27
أ- القطاع الخاص	1,000,227	0.07	38.65	1,012,249	1.20	39.45
ب- القطاع الحكومي	428,402	0.58	16.55	431,417	0.70	16.82
الناتج المحلي الإجمالي	**2,566,928**	**1.70**	**99.20**	**2,546,834**	**-0.78**	**99.27**
3- رسوم الاستيراد	20,830	-1.40	0.80	18,757	-9.95	0.73
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد	**2,587,758**	**1.67**	**100**	**2,565,591**	**-0.86**	**100**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	93.5	-3.05		100.4	7.40	
1- قطاع النفط	52.3	-12.87		66.4	27.00	
2- القطاع غير النفطي	125.8	1.43		126.0	0.16	

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في المئة في عام 2017م، مقابل ارتفاع نسبته 1.43 في المئة في العام السابق (جدول 11-1).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م = 100) حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة أن أغلب أنشطة الاقتصاد قد حققت نمواً في عام 2017م وبمعدلات متفاوتة. فقد سجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته 4.08 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.73 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته 2.24 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.73 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نمواً نسبته 1.30 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.20 في المئة في العام السابق. وكذلك حقق نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نمواً نسبته 1.32 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.31 في المئة في العام السابق. كما سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً نسبته 0.57 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 1.58 في المئة في العام السابق.

وفي المقابل سجل نشاط التعدين والتحجير انخفاضاً نسبته 3.50 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.78 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 3.25 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.18 في المئة في العام السابق. (جدول رقم 11-2).

جدول رقم 11-2:
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة لعام 2010م)
(مليون ريال)

	2014	2015	2016			2017*		
			القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪	القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪
1- التعدين والتحجير	972,729	1,018,485	1,046,785	40.78	2.78	1,010,104	39.37	-3.50
2- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	279,987	298,442	307,987	11.90	3.20	311,982	12.16	1.30
3- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	31,282	32,928	33,688	1.30	2.31	34,132	1.33	1.32
4- التشييد والبناء	120,213	125,184	121,203	4.68	-3.18	117,259	4.57	-3.25
5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	225,420	231,744	228,074	8.81	-1.58	229,378	8.94	0.57
6- النقل والتخزين والاتصالات	136,602	144,519	148,467	5.74	2.73	151,789	5.92	2.24
7- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	225,598	230,836	237,143	9.16	2.73	246,818	9.62	4.08
الناتج المحلي الإجمالي**	**2,424,873**	**2,524,111**	**2,566,928**	**100.00**	**1.70**	**2,546,834**	**100.00**	**-0.78**

* بيانات أولية.
** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 11-3:
مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع الخاص			القطاع الحكومي		
السنة	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير٪	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2014	2,812,794	1,149,636	40.53	9.39	465,745	16.42	6.58
2015	2,427,517	1,213,542	49.46	5.56	554,305	22.59	19.01
2016	2,392,646	1,227,534	50.76	1.15	569,619	23.55	2.76
2017	2,551,891	1,242,970	48.27	1.26	576,013	22.37	1.12

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-1:
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام 2017م

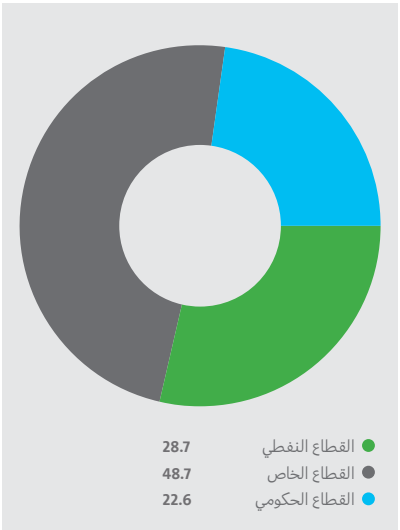

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) نحو 48.27 في المئة خلال عام 2017م، مقابل 50.76 في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي بالأسعار الجارية نحو 1.26 في المئة خلال عام 2017م، مقابل نمو نسبته 1.15 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-3 ورسم بياني رقم 11-1).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) 22.37 في المئة في عام 2017م، مقابل 23.55 في المئة في العام السابق، وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية 1.12 في المئة في عام 2017م، مقابل نمو نسبته 2.76 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-3 ورسم بياني رقم 11-1).

جدول رقم 11-4:
مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	القطاع النفطي			نشاط الخدمات		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2014	2812794	1197414	42.22	-7.23	1149586	40.87	8.10
2015	2427517	659670	26.89	-44.91	1274557	52.50	10.87
2016	2392646	595494	24.62	-9.73	1306409	54.60	2.50
**2017	2551891	732908	28.46	23.08	1327946	52.04	1.65

* لا يشمل رسوم الاستيراد
** بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-2:
الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2017م

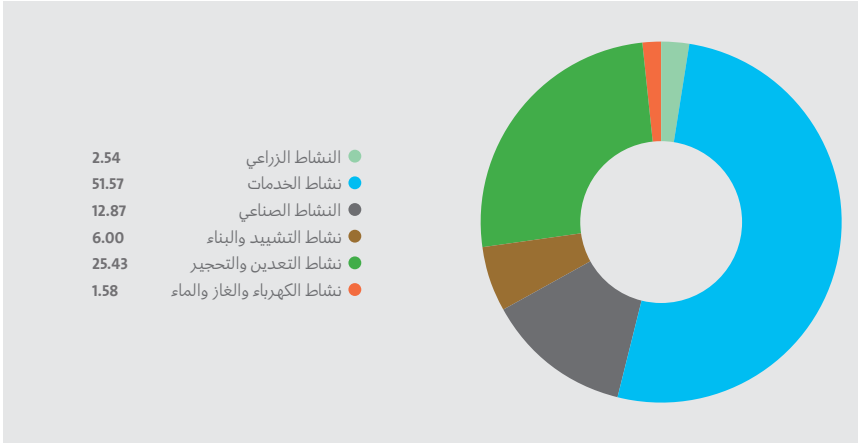

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لايشمل رسوم الاستيراد) 28.46 في المئة في عام 2017م، مقابل مساهمة نسبتها 24.62 في المئة في العام السابق، وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية نمواً نسبته 23.08 في المئة في عام 2017م، مقابل انخفاض نسبته 9.73 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-4 ورسم بياني رقم 11-1).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات اجتماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية، مخصوماً منها الخدمات المصرفية المحتسبة) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 52.04 في المئة في عام 2017م، مقابل مساهمة نسبتها 54.60 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو هذا النشاط بالأسعار الجارية 1.65 في المئة في عام 2017م، مقابل نمو نسبته 2.50 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-4 ورسم بياني رقم 11-2).

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) ما نسبته 25.43 في المئة

جدول رقم 11-5:
مساهمة نشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي[1] (مليون ريال)	نشاط التعدين والتحجير [2] (مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %	النشاط الصناعي [3] (مليون ريال)	النصيب المئوي٪	التغير %
2014	2812794	1130054	39.84	-8.34	306189	10.80	10.11
2015	2427517	600508	24.48	-46.86	311215	12.68	1.64
2016	2392646	533636	22.06	-11.14	312160	12.91	0.30
2017[4]	2551891	654892	25.43	22.72	331376	12.87	6.16

(1) لا يشمل رسوم الاستيراد.
(2) يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي.
(3) يشمل تكرير النفط.
(4) بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 11-6:
مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	النشاط الزراعي**	النصيب المئوي٪	التغير %	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي٪	التغير %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي٪	التغير %
2014	2812794	63164	2.23	4.57	152965	5.39	13.65	32479	1.15	6.06
2015	2427517	64267	2.62	1.75	162975	6.64	6.54	36067	1.47	11.05
2016	2392646	64952	2.69	1.07	159575	6.60	-2.09	38395	1.59	6.46
2017***	2551891	65290	2.54	0.52	154592	6.00	-3.12	40621	1.58	5.80

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
*** بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

في عام 2017م، مقابل 22.06 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الجارية نمواً نسبته 22.72 في المئة في عام 2017م، مقابل تراجع نسبته 11.14 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-5 ورسم بياني رقم 11-2).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

سجلت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) في عام 2017م تراجعاً طفيفاً لتبلغ 12.87 في المئة، مقابل 12.91 في المئة في العام السابق. وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 6.16 في المئة في عام 2017م، مقابل ارتفاع بنسبة 0.30 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-5 ورسم بياني رقم 11-2).

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) في عام 2017م حوالي 2.54 في المئة مقابل 2.69 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية 0.52 في المئة في عام 2017م، مقابل نمو نسبته 1.07 في المئة في العام السابق (جدول رقم 11-6 ورسم بياني رقم 11-2).

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) ما نسبته 6.0 في المئة في عام 2017م، مقابل 6.60 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء انخفاضاً نسبته 3.12 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 2.09 في المئة في العام السابق.

وبلغت مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) مانسبته 1.58 في المئة في عام 2017م، مقابل 1.59 في المئة في العام السابق، وسجل هذا النشاط نمواً نسبته 5.80 في المئة في عام 2017م، مقابل نمو نسبته 6.46 في المئة في العام السابق (جدول 11-6 ورسم بياني 11-2).

جدول رقم 11-7:
متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الاجمالي

	2014	2015	2016	التغير %	*2017	التغير %
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	2,836,314	2,453,512	2,418,508	-1.43	2,575,269	6.48
عدد السكان (مليون نسمة)	30.00	30.89	31.79	2.90	32.61	2.60
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	94,553	79,425	76,083	-4.21	78,965	3.79

* بيانات أولية.
** يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 11-3:
الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

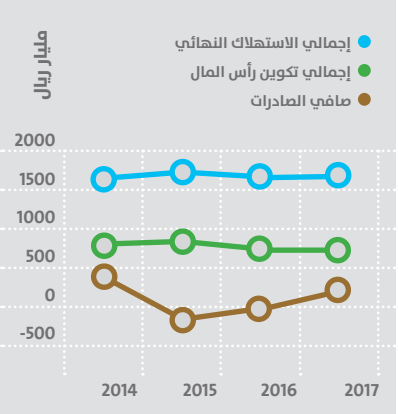

جدول رقم 11-8:
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين (بالأسعار الجارية)
(مليون ريال)

	2014		2015		2016		2017 (1)		
	القيمة	النصيب المئوي %	القيمة	التغير %	القيمة	التغير %	القيمة	النصيب المئوي %	التغير %
إجمالي الاستهلاك النهائي	1,649,013	58.14	1,724,946	12.39	1,660,089	-3.76	1,694,622	65.80	2.08
الاستهلاك الحكومي	739,156	26.06	736,139	17.60	624,632	-15.15	630,978	24.50	1.02
الاستهلاك الخاص	909,857	32.08	988,807	8.48	1,035,457	4.72	1,063,644	41.30	2.72
إجمالي تكوين رأس المال (2)	815,457	28.75	861,857	10.03	748,108	-13.20	718,928	27.92	-3.90
صافي صادرات السلع والخدمات(3)	371,844	13.11	-133,291	-37.14	10,312	---	161,719	6.28	1,468.27
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	2,836,314	100.00	2,453,512	1.30	2,418,508	-13.50	2,575,269	100.00	6.48

(1) بيانات أولية.
(2) يشمل التغير في المخزون.
(3) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

متوسط دخل الفرد

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في المملكة في عام 2017م بنسبة 3.79 في المئة ليبلغ نحو 78,965 ريالاً، مقابل انخفاض نسبته 4.21 في المئة في العام السابق الذي بلغ نحو 76,083 ريال (جدول رقم 11 –7).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017م

تشير الأرقام الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين بالأسعار الجارية (تشمل رسوم الاستيراد) بنسبة 6.48 في المئة في عام 2017م ليبلغ نحو 2,575.3 مليار ريال، مقابل انخفاضٍ نسبته 1.43 في المئة في العام السابق. ويُعزى ذلك إلى تحقيق فائض في صافي صادرات السلع والخدمات بنحو 161,719 مليار ريال في عام 2017م. وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص ارتفاعاً نسبته 2.72 في المئة في عام 2017م ليبلغ نحو 1,063.6 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 4.72 في المئة في العام السابق، وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة 1.02 في المئة إلى نحو 631 مليار ريال في عام 2017م مقارنة باستهلاك بلغ 624.6 مليار ريال في عام 2016م. كما بلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي 65.80 في المئة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2017م، مقارنةً بنصيب نسبته 68.64 في المئة خلال عام 2016م.

وانخفض إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغير في المخزون) من 748.1 مليار ريال في عام 2016م إلى 718.9 مليار ريال في عام 2017م، أي بانخفاض نسبته 3.90 في المئة. (جدول رقم 11-8 ورسم بياني رقم 11-3).

12

مؤسسة النقد العربي السعودي

منجزات وتطلعات

مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على تحقيق المهام المنوطة بها على نحو ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستندةً في أعمالها على رؤية واضحة لواقع ومستقبل القطاع المالي في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز الاقتصاد. وقد شهد الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م) العديد من التطورات على الصعيدين الاستراتيجي والتنظيمي علاوةً على التطورات المختلفة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتناول هذا الفصل أدوار ومهام مؤسسة النقد. كما يستعرض أهم المنجزات التي تحققت خلال العام 1439/1438هـ (2017م) في هذا الصدد، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة في تحقيق رؤية المملكة 2030. ويستعرض الفصل كذلك الدور الذي تقوم به المؤسسة في خدمة المجتمع، فيما يستعرض الجزء الأخير من الفصل أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للمؤسسة.

أُنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) في عام 1372ه (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وقرارات، ومن أهم هذه المهام القيام بأعمال مصرف الحكومة، وسك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي، وتوطيد وتثبيت قيمته داخلياً وخارجياً، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد، وإدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي، وإدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف للريال، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته واستقراره، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة والإشراف عليهما، وكذلك مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، ومراقبة شركات التمويل والتمويل العقاري، وشركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة مدفوعات مبتكرة وآمنة، إضافة إلى جمع وتوفير البيانات المالية والنقدية وإجراء التحليلات والأبحاث الاقتصادية اللازمة.

وتهدف مؤسسة النقد في المقام الأول إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الذي يُعزز من النمو الاقتصادي واستدامته، وذلك من خلال التكامل بين أربعة محاور رئيسية، المحور الأول: سياسة نقدية فاعلة تعكس كفاءة الدور الذي تقوم به المؤسسة في استقرار العملة وإدارة السيولة وإدارة احتياطيات الدولة، والمحور الثاني: مؤسسات مالية ناجحة (المصارف، وشركات التأمين، وشركات التمويل)، والمحور الثالث: نظم مدفوعات مالية متطورة، والمحور الرابع: نظام معلوماتي ائتماني ومالي سليم، يوفر المعلومات الموثوقة التي تساعد على اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة. وتسعى المؤسسة إلى تفعيل هذه المحاور على نحو يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي، ويكفل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود الذي يساهم في بناء اقتصادٍ وطنيٍ واعد يُسهم في تحقيق الرؤى والتطلعات الوطنية.

1- رؤية المملكة 2030

شهدت السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية مؤخراً العديد من التطورات التي تهدف في مجملها إلى تعزيز البنية الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد يتسم بالتنوع والاستدامة. حيث وافق مجلس الوزراء الموقر في تاريخ 18 رجب 1437هـ الموافق 25 أبريل 2016م على مشروع رؤية المملكة 2030، والذي يعدُّ انطلاقةً نحو رؤية منافسة تُحدد المكانة التي سيصل إليها المجتمع السعودي وتُنبؤ بمستقبلٍ مشرقٍ وواعد، كما تعكس التوجه نحو التعامل الأمثل مع مورد النفط بوصفه خطوة جادة نحو التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، مستفيدةً بما تنعم به المملكة من مكانة دينية واقتصادية وسياسية وسمات ديمُغرافية متميزة وموقع جغرافي استراتيجي.

وترتكز رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور رئيسة وهي، أولاً: بناء مجتمع حيوي ينعم بجودة الحياة من بيئة صحية وبنية تحتية ونظام ثقافي وترفيهي متقدم، وثانياً: بناء اقتصادٍ واعد يتسم بالاستدامة وتنوع الإنتاج وقادرٍ على جذب الاستثمارات النوعية وخلق الفرص الوظيفية، والتكيف والتنافس في الأسواق العالمية، وترتكز الرؤية ثالثاً على بناء وطن طموح يشترك فيه الوطن والمواطن في العطاء.

إن مؤسسة النقد العربي السعودي مستمرة في تحقيق الأدوار المنوطة بها بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عملها الموجه نحو المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، حيث تقوم المؤسسة بالتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها، وذلك لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام وأعمال المؤسسة، وبما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي.

وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشاريع، ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالمياً ليصبح من أكبر 15 اقتصاداً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة ليصل إلى 65 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16 في المئة لتصل إلى 50 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة لتصل إلى 35 في المئة. ومن أهداف الرؤية كذلك المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية ومن ذلك زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6 في المئة ليصل إلى 10 في المئة بحلول عام 2030م.

1-1: دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يُعد الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز المهمة في تحقيق الرؤية وأهدافها، لما لهذه المنشآت من دور مأمول في خلق عدد كبير من الفرص الوظيفية، ودورها التكاملي مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات الوطنية، وأثر ذلك في تفعيل قنوات ادخارية واستثمارية جديدة داخل منظومة الاقتصاد. لذلك تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تفعيل دورها لإيجاد عدد من الحلول التمويلية لهذه المنشآت عبر قنوات التمويل المتعددة مراعية درجة المخاطر المحتملة وحجم الآثار المتعلقة بسلامة النظام المالي، وإعداد الدراسات اللازمة في هذا الصدد، وبحث سبل التعاون مع الأطراف ذات العلاقة، حيث أن للمؤسسة تمثيلاً في مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في 13 محرم 1437ه الموافق 26 أكتوبر 2015م و تُعنى بدعم ورعاية وتنمية هذه المنشآت وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وذلك لرفع إنتاجيتها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي.

2-1: اللجنة الوطنية للادخار

يُعد هدف تحفيز السلوك الادخاري للأسرة خطوة هامة نحو التوجيه الأمثل للسلوك الاستهلاكي ودعم موقف الاستقلال المالي للأفراد، وهو ما يتطلب تضافر جهود العديد من المؤسسات الاجتماعية والمالية. وتشارك مؤسسة النقد مع عدد من الجهات في مواجهة التحديات الاجتماعية والتنظيمية في هذا الصدد، حيث تترأس المؤسسة لجنة عالية المستوى تضم عدداً من الجهات ذات العلاقة، وتُعنى بتعزيز مفهوم الادخار الوطني عبر تنمية مدخرات الأفراد بمن فيهم ذوي الدخل المتوسط ودون المتوسط، وتشجيع مبادرات الادخار التي تتناسب مع جميع شرائح المجتمع، إضافة إلى نشر ثقافة الادخار والتخطيط المالي بين الأفراد. وتحفيز القطاع المالي على زيادة وتنويع المنتجات الادخارية المقدمة للجمهور.

3-1: نظام التمويل العقاري

تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 الذي يستهدف رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن من 47 في المئة إلى 52 في المئة خلال الخمس سنوات القادمة، وبعد تأكد المؤسسة من تطور البيئة النظامية والرقابية المصاحبة للتمويل العقاري بما يُعزز من مستويات الحماية من المخاطر المصاحبة لهذا النوع من التمويل وبما يحقق المحافظة على حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة ويرفع من ثقة المتعاملين، فقد قررت المؤسسة في هذا الصدد زيادة الحد الأقصى لنسبة مبلغ التمويل إلى قيمة المسكن الواردة في المادة (الثانية عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري من 70 في المئة إلى 85 في المئة من قيمة المسكن الأول وينحصر ذلك على المواطنين (وهي النسبة التي رُفعت إلى 90 في المئة في 1 يناير 2018م). وذلك من شأنه أن يدعم نمو قطاع التمويل العقاري والمساهمة في التكامل مع الأهداف الوطنية للإسكان، وبما لا يخل بمتطلبات سلامة القطاع المصرفي أو الاستقرار المالي.

4-1: المصرفية الإسلامية

هنـاك توجـه ملمـوس عقـب الأزمـة الماليـة العالمية نحـو تقديم الخدمات المالية الإسـلامية مـن قبـل المؤسسـات الماليـة حـول العالـم، وبنـاءً علـى بيانـات مجلـس الخدمـات الماليـة الإسـلامية لعـام 2017م، فقد بلـغ حجم الأصول الإسـلامية حول العالم مـا قيمتـه 2.1 تريليون دولار، وبلـغ إجمالـي الأصول الإسـلامية في دول مجلـس التعـاون الخليجـي مـا قيمتـه 861.6 مليـار دولار أي مـا يشـكل 42.0 فـي المئة من إجمالـي الأصول الإسـلامية حـول العالـم. فيما تشـكل الأصـول الإسـلامية المصرفيـة فـي المملكـة ما نسـبته 20.4 في المئة مـن إجمالي الأصـول المصرفيـة الإسـلامية حـول العالـم. لذلـك، فقـد اتخـذت المؤسسـة العديـد من الإجـراءات في هذا السـياق وذلك ضمـن دورها الدائـم نحـو تعزيز وسـلامة النظـام المصرفي، حيث أنشـأت المؤسسـة قسـماً خاصـاً بالمالية الإسـلامية يُعنى بدراسـة هـذا القطـاع ويبحث أهـم الفرص ويعالـج أبرز التحديات التـي تواجهه، إضافـةً إلـى تقديـم الاقتراحـات والسياسـات اللازمة والمسـاهمة فـي تأهيل وإعـداد الكوادر البشـرية بغرض رفع كفاءة هـذا القطاع، وتعزيز وتعميق النظام المصرفي بشـكل عـام. ومؤخراً، انضمت المؤسسـة إلى عضوية هيئة المحاسـبة والمراجعـة للمؤسسـات الماليـة الإسـلامية «أيوفي» في العـام 2017 والتي تهـدف إلى توحيد المعاييـر الشـرعية، والأخلاقيـة والمحاسـبية للبنـوك الإسـلامية عبـر الدول المشـاركة.

5-1: برنامج تطوير القطاع المالي

يُعد تعزيـز نمو القطاع المالـي المحلي أحد أهم مسـؤوليات المؤسسـة إضافة إلى مسـؤوليتها الإشرافية على مؤسسـات القطاعات المصرفية والتأمينيـة والتمويلية، لما في ذلـك من أهمية فـي تحقيـق الأهـداف التنمويـة والاقتصاديـة والتـي منهـا رؤيـة المملكـة 2030 والبرامـج التابعة لهـا. وفي عام 2014م عملت المؤسسـة على مراجعة اسـتراتيجية القطـاع المصرفي في المملكـة بمسـاهمة مـن عملائها مـن الأفراد والشـركات والمصـارف والجهـات الحكوميـة، تضمنـت تحليـلاً لمقارنـة أداء عشـرين دولـة سـعياً لجنـي أفضـل الممارسـات العالميـة. وقد خلُصـت هـذه المراجعـة إلى وضـع رؤية وخطـة طويلـة المـدى للتنميـة المسـتدامة للقطـاع المصرفي فـي المملكة، أُطلـق عليها الرؤيـة المصرفيـة 2020. ومنـذ انطلاقة هذه الرؤيـة، قامـت المؤسسـة بتطبيق عـدد من المبـادرات الرئيسـة المتعلقة بالعمـلاء والبنى التحتيـة المصرفيـة. إلا أن الانطلاقـة الكبـرى تحققـت مـع إطـلاق برنامـج تطويـر القطـاع المالـي فـي عـام 2017م كأحـد برامـج تحقيق رؤيـة المملكـة 2030 والـذي يهـدف إلـى بناء قطاع مالي متطـور ومتنوع وفاعـل لدعم تنمية الاقتصـاد الوطني، وتحفيـز الادخـار والتمويل والاسـتثمار، مـن خـلال تطويـر وتعميـق مؤسسـات القطـاع المالـي، وتطوير السـوق الماليـة لتكون سـوقاً ماليـة متقدمـة، وتعزيز وتمكيـن التخطيـط المالـي لدى كافة شـرائح المجتمـع. وقد سـاهمت المؤسسـة في وضع العديد مـن المبادرات المعنيـة بتطوير القطاع المالـي وخصوصاً مـا يتعلق بالقطـاع المصرفي والتأميـن وأنظمـة المدفوعـات. ويشـتمل البرنامج الـذي أُعتمد من قِبل مجلس الشـئون الاقتصاديـة والتنميـة وتم تدشـينه فـي 9 مايو 2018م علـى ثـلاث ركائز رئيسـة، هـي: تمكين المؤسسـات الماليـة مـن دعـم نمـو القطاع الخاص، وتطوير سـوق ماليـة متقدمة، وتعزيز وتمكيـن التخطيـط المالي.

وسـيهدف البرنامـج مـن خـلال ركيزتـه الأولى «تمكيـن المؤسسـات الماليـة مـن دعـم نمو القطـاع الخـاص» إلـى تعزيـز عُمـق وتنـوع خدمـات التمويـل والمنتجات المعروضـة، وبناء بنيـة تحتيـة ماليـة متطـورة، وتطويـر قطـاع تأميـن مزدهـر لإدارة المخاطـر، بالإضافـة إلى تعزيـز قـدرة العاملين فـي القطاع. وسـتعمل المؤسسـة بشـكل مباشـر علـى العديـد من المبـادرات المرتبطة بمسـتهدفات الرؤية، مثل الترخيـص لجهـات فاعلـة جديـدة مـن مقدمي الخدمـات المالية، وتحفيـز القطـاع المالي على تمويـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، والتوجـه نحـو تحفيـز المدفوعـات مـن خـلال التقنيـة بـدل النقد.

ويسـعى البرنامـج مـن خـلال الركيـزة الثانيـة «تطوير سـوق ماليـة متقدمـة»، إلى تسـهيل جمـع رؤوس الأمـوال، وتقديـم منصـة فاعلـة لتشجيع الاسـتثمار وتنويع قاعدة المستثمرين، وتوفير بنيـة تحتية آمنـة وشـفافة للحفاظ على اسـتقرار السـوق المالية، وكذلـك تعزيز قدرة العاملين فـي السـوق وتطورهم.

ويهـدف البرنامج من خلال الركيـزة الثالثة «تعزيز وتمكيـن التخطيـط المالـي» إلى تحفيـز ودعم الطلب المسـتدام على خطط الادخـار، والدفع باتجاه التوسـع فـي منتجـات الادخـار والقنوات المتاحة في السـوق، وتحسـين منظومة الادخار وتعزيزهـا، وتعزيز الثقافـة المالية.

وسـيطرح البرنامـج مجموعـة من المبـادرات السـاعية إلى تحقيق مسـتهدفات (رؤية المملكة 2030)، حيـث تـم تصميـم المبـادرات وفـق دراسـة تحليليـة لمتطلبات البرنامـج، مع الأخذ بعيـن الاعتبـار أفضـل الممارسـات العالمية، لتوفيـر مجموعـة متنوعـة مـن المنتجـات والخدمـات تؤمن الوصـول إلى نظام مالي يسـهل علـى الجميع الاسـتفادة منه، ويقـوم على درجة عاليـة مـن الرقمنـة، مع ضمـان الحفـاظ على سـلامة الاسـتقرار المالي فـي المملكة.

6-1: مبـادرة قطـاع التقنيـة المالية «فنتك السعودية»

انسـجاماً مـع رؤيـة المملكـة 2030 فـي دعم ريـادة الأعمال وتعزيـز تقنية الخدمـات المالية، ولمـا يشـهده العالم مـن ظهور اتجاهـات تقنية جديـدة، مثـل: الـذكاء الاصطناعـي و تقنيـات سلاسـل الكتـل Blockchain، ممـا سـيؤدي إلـى تحـولٍ مُهمّ فـي تقديـم الخدمـات المالية، فقد قامـت مؤسسـة النقد العربي السـعودي بالتمهيـد لمبـادرة «فنتـك السـعودية» بهدف دعـم منظومـة التقنيـة الماليـة للنهـوض بالمملكـة لتصبـح مركـزاً للتقنيـات الماليـة يحتضـن منظومـة مزدهرة ومسـؤولة تشـمل البنـوك والمسـتثمرين والشـركات والجامعات ومؤسسـات الدولـة، بمـا يسـهم فـي دعـم الشـمول المالـي و زيـادة التعامـلات الماليـة

الرقمية وهي المبادرة التي دُشنت رسمياً في أبريل 2018م. وتساند المؤسسة من خلال هذه المبادرة الجهود الرامية للارتقاء بمنتجات وخدمات التقنية المالية التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تمكين المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في الشركات المختصة في هذا المجال، والإسهام بتوليد فرص العمل ومساندة شركات التقنية المالية في كافة مراحل تطورها. كما تقوم المبادرة على تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها: إطلاق النسخة الأولى من منظومة التقنيات المالية في المملكة، وتثقيف الأفراد وإلهامهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم في مجال التقنيات المالية، ودعم المصارف المحلية وشركات التقنيات المالية العالمية والشركاء لإقامة فعاليات متنوعة في مجال التقنيات المالية داخل المملكة.

2- مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

حققت المؤسسة خلال العام المالي 1439/1438هـ (2017م) العديد من المنجزات التي أسهمت في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي الذي انعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي خلال العام، وذلك عبر تطبيقها لسياسة نقدية منسجمة مع التطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد السعودي، إضافةً إلى دورها الفاعل في الرقابة على القطاعات المالية، والإشراف على نظم المدفوعات، وإدارة العملة والاحتياطيات، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة للحكومة. ولتحقيق هذه المنجزات، كان لابد من العمل بروح الفريق الواحد، والتواصل بفاعلية مع أصحاب المصالح، وإدراك المخاطر، والتكيف مع المتغيرات، والتقييم والتطوير المستمر للأعمال.

2-1: الاستراتيجية العامة للمؤسسة

من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود ودعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاع المالي، فإن المؤسسة كانت قد حددت أربعة أهداف استراتيجية هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار ومتانة النظام المالي، وتوسيع وتعميق القطاع المالي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وتنسجم هذه الاستراتيجية مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030. وقد شكلت هذه الاستراتيجية، والتي اعتُمدت في عام 2014م، إطاراً مهماً للرؤى والأهداف التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأدوار المنوطة بها. وتلتزم المؤسسة في تحقيق مجمل هذه الأهداف بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، والحفاظ على كفاءة رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات. وقد حددت في إطار هذه الاستراتيجية الأهداف التالية:

- صياغة وتنفيذ سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية.
- تقديم ونشر التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي تشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي تشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.
- المحافظة على سلامة الأصول المالية الخارجية وتعزيز عوائد الاستثمار على المدى الطويل أخذاً في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

2-2: تطورات الأداء الداخلي للمؤسسة

تقوم المؤسسة بصفة مستمرة بتطوير الأداء من خلال تحسين العمليات الداخلية لتكون على مستوىً من الكفاءة والفاعلية يواكب الاستراتيجيات المرسومة والدور المأمول في الاقتصاد، مسترشدةً بأفضل الممارسات حول العالم، ومن ذلك:

- إثراء التحليل الاقتصادي وتوصيات السياسات الاقتصادية.
- تحسين وتعزيز الإطار الرقابي وإدارته.
- ترسيخ إدارة المخاطر، والالتزام بذلك لدى جميع النشاطات المزاولة.
- استقطاب الكفاءات المناسبة والمحافظة عليها .
- تطوير المهارات والجدارات والفرص الوظيفية .
- تطبيق أفضل التقنيات التي تلبي احتياجات المؤسسة .
- تطوير القادة من خلال التمكين وتحمل المسؤوليات.
- الحوكمة بفاعلية لضمان تنفيذ استراتيجية المؤسسة .

2-3: السياسة النقدية

تؤدي مؤسسة النقد دوراً محورياً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياستها النقدية التي تهدف إلى المحافظة على استقرار قيمة الريال السعودي خارجياً ومحلياً من خلال المحافظة على استقرار سعر صرف الريال، والمحافظة على متانة وسلامة النظام النقدي والمالي، إضافة إلى الإدارة الفاعلة لمستويات السيولة. ويمكن استعراض أبرز أهداف السياسة النقدية للمؤسسة على النحو الآتي:

2-3-1: استقرار الأسعار المحلية

للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية، اتخذت المؤسسة الإجراءات اللازمة لضمان نمو السيولة النقدية المحلية بحيث تكون منسجمة بقدرٍ كبير مع المعروض من السلع والخدمات، وأن يتوفر للنظام المصرفي الذي يعد أحد الركائز المهمة للاقتصاد الوطني السيولة الملائمة لمقابلة الطلب المتزايد على الائتمان بما لا يخل بمعايير الحصافة المالية لتلبية الاحتياجات الائتمانية لجميع قطاعات الاقتصاد. وتستخدم المؤسسة حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف، من ضمنها: إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية عبر عمليات السوق المفتوح، والتغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية عند الحاجة، وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى مؤسسة النقد.

2-3-2: استقرار سعر صرف الريال

من المهام الرئيسة للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الريال السعودي

مقابل الـدولار الأمريكي ظل مسـتقراً عند 3.75 ريـال لـكل دولار منذ عـام 1986م. ويُعـدّ الريال السـعودي مـن أكثـر العمـلات اسـتقراراً في العالـم، ولا توجد هنـاك أي قيـود مفروضة على الصـرف والتحويل بالعملات الأجنبية. وقد سـاعد هـذا الإجراء على اسـتقرار سـعر صـرف الريال السـعودي الـذي انعكس علـى نشـاط القطاع الخاص من حيث الاسـتيراد والتصديـر، وتدفق رؤوس الأمـوال للداخـل والخارج، ممـا انعكس إيجابـاً على نمو مختلف القطاعـات الاقتصادية في المملكة عبـر دمج أكبر للاقتصاد السـعودي في حركة الاقتصـاد العالمي.

2-3-3: استقرار النظام النقدي والمالي

تقـوم المؤسسـة بدورهـا الفاعـل تجـاه النظام المصرفي والمالـي، ويتمثل في الرقابة والإشـراف علـى جميع المؤسسـات المصرفيـة والتمويلية، والتأمينيـة. وذلـك لتحقيـق أحـد أهدافهـا الاسـتراتيجية المتمثل في المحافظة على سـلامة النظـام المصرفـي والمالـي، وتحديـد المخاطـر بأشـكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها.

2-4: إدارة العملة الوطنية

إن من المهـام المنوطة بمؤسسـة النقد إصدار العملـة الوطنية سـواء كانت ورقيـة أم معدنية، والحفـاظ علـى تلـك الإصـدارات وقيمتهـا، وحفظ موجـودات الدولـة من العملـة، وتأمين الاحتياجـات منها عبر فروع المؤسسـة العشـرة المنتشـرة في جميـع مناطق المملكـة. ويراعى في طباعـة وسـك العملـة أحـدث المواصفات الفنيـة المتاحة في مجال طباعة العملة وسـكها، كما يتـم تضمين العملة أحـدث وأقوى العلامات الأمنيـة التي تسـهل علـى المتعامليـن التعرف علـى العملـة السـليمة، إضافة إلى نشـر الوعي المعرفـي بالعملـة الوطنيـة وعلاماتهـا الأمنية عبـر الـدورات التدريبيـة التي تقدمهـا للعاملين في القطـاع المصرفـي والمتداوليـن للنقد. كما تتابع المؤسسـة جميع حـالات تزييـف العملة، ولديها تنسـيق مسـتمر مع الجهـات الأمنية في سـبيل التصدي لمحاولات التزييف، مما سـاهم في تدني نسـب تزييف العملة السـعودية مقارنة بالـدول الأخرى.

2-4-1: الإصدار السادس للعملة - ثقة وأمان

خـلال العام المالـي 1438/1437هـ (2016م)، دشـنت المؤسسـة الإصدار السـادس للعملة تحـت شـعار «ثقـة وأمـان» بفئاتـه المعدنيـة والورقيـة المتعددة، والتـي تم تصميمهـا وفقاً لأحـدث التقنيـات والمعاييـر العالميـة التـي تليـق بمكانـة عملـة المملكـة والمركـز الرائد لمؤسسـة النقـد العربـي السـعودي، وتُعـزز وترسـخ الثقة بمتانة وسـلامة الريال السعودي. واسـتمر توفير جميـع فئات الإصدار السـادس مـن العملـة الورقيـة والمعدنيـة المصـدرة فـي عهـد خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بن عبـد العزيز فـي فروع المؤسسـة وفـروع المصـارف التجارية خـلال العـام المالي 1439/1438هـ (2017م).

واسـتمرت جهـود المؤسسـة في نشـر الوعي المعرفـي بالعملـة الوطنيـة وبيـان العلامـات الأمنيـة والخصائـص الفنيـة التـي تجعـل مـن تزييفهـا أمـراً صعـب المنـال علـى العابثيـن والمزيفيـن، وبيـان ذلـك للجمهـور بتوزيـع كتيبـات إرشـادية توضـح العلامـات الأمنيـة الظاهـرة للجمهـور للتحقـق منهـا، إضافة إلى المعلومـات المنشـورة على الموقـع الإلكتروني الخاص بالمؤسسـة. ومن هنا تعمل المؤسسـة باسـتمرار على نشـر الوعي المعرفـي بالعلامات والخصائـص الفنية للعملـة الوطنيـة للحد من عمليات تزييفهـا، وحماية الاقتصـاد الوطني من الأضـرار المترتبـة علـى ذلك، ومـن ذلك:

– إقامـة الـدورات التدريبية للجهـات والمصالح الحكوميـة ومنهـا وزارة الداخليـة، ممثلـة بمعهـد علوم الأدلـة الجنائية، بهـدف التعريف بالعملـة وخصائصها الفنيـة وعلاماتها الأمنية، وآخر المسـتجدات فـي مجال طباعـة العملة. إضافـة إلى إقامة دورات للفرع النسـائي لمعهد الأمـن العـام، وشـرطة منطقـة الريـاض، ومصلحـة الجمـارك العامة.

– إقامـة برنامـج الـدورات التدريبية لمنسـوبي شـركات التجزئـة المتعاملة بالنقد فـي أماكن تواجدهـم، ويعـد هـذا البرنامج مـن البرامج المسـتمرة طـوال العـام حيـث يسـتهدف شـركات التجزئة لتدريـب العامليـن فيها على التعرف علـى الورقة السـليمة وكيفية التفريق بينهـا وبين الورقـة المزيفة.اجتماعـات اللجنة الدائمـة لدراسـات مصـادر التزييـف وتقرير الإجـراءات الوقائيـة، ومقرها مؤسسـة النقد العربـي السـعودي، وتتكـون اللجنـة مـن الجهـات الرسـمية الحكوميـة مثـل: مصلحة مطابـع الحكومـة، والهيئة العامـة للجمارك، والإدارة العامـة للأدلـة الجنائيـة-إدارة أبحـاث التزويـر والتزييف بالأمن العـام، والأمن الجنائي –إدارة مكافحـة التزييـف والتزويـر بالأمـن العـام حيـث تجتمـع هـذه اللجنـة لدراسـة الموضوعـات المتعلقـة بعمليـات تزييـف العملات فـي المملكـة، واقتراح السياسـات والإجـراءات المناسـبة لمكافحتهـا، ومتابعـة كافـة المسـتجدات الإقليميـة والدولية حول عمليـات التزييـف ومكافحتهـا والأنشـطة المتعلقـة بها، ودراسـة مدى الاسـتفادة من تطبيقهـا داخـل المملكة.

– المشـاركة ضمن فعاليـات المهرجـان الوطني للتـراث والثقافـة بالجنادريـة، فـي مقـر مبنى المؤسسـة والذي يقـدم العـرض التفاعلي عن العلامـات الأمنية لـلأوراق النقدية السـعودية، وكيفية الكشـف عن سـلامة الأوراق النقدية من قبـل المختصين في هذا المجـال، كذلك عرض أفلام عـن العلامـات الأمنية للعملة السـعودية.

– مواصلة الحملـة الإعلانية للإصدار السـادس، بإعلانـات تفاعليـة فـي المواقـع الإلكترونيـة وقنـوات التواصـل الاجتماعيـة، بنشـر أفـلام تثقيفيـة عـن العلامـات الأمنية.

- ويتخطـى دور المؤسسـة هـذه الجوانـب إلى محاولـة تحفيز القطـاع المالي على تبنـي معايير متقدمة فـي إدارة العملة عبر الخدمـات المالية الأمنيـة التي تسـهل عملية نقل الأمـوال النقدية بكفـاءة وأمن.

2-5: إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تديـر المؤسسـة الاحتياطيـات مـن العملـة الأجنبيـة بهـدف الحفـاظ علـى رأس المـال المُسـتثمر وتوفير السـيولة، مع الحصول على عائد يتناسـب مـع المخاطر المصاحبـة. وتتنوع هـذه الاحتياطيـات من حيـث الأصـول وتتوزع جغرافيـاً في معظم الأسـواق الماليـة العالمية. كمـا أن اسـتثمارات المؤسسـة محكومـة

باستراتيجية السياسة الاستثمارية وضوابطها التي تنص على توزيع الأصول وتنويعها في الأوراق المالية الجيدة ذات التقييم العالي ووفق مؤشرات عالمية محددة، لضمان تغطية تدفقات النقد إلى الخارج. وتقع مهمة مراجعة السياسة الاستثمارية واعتمادها سنويا على لجنة السياسة الاستثمارية بالمؤسسة. وتجتمع اللجنة بشكل دوري من أجل مراجعة تنفيذ البرامج الاستثمارية المتعددة وأداء الاستثمارات بالمؤسسة ومناقشة حالة الأسواق والمخاطر المحتملة والاستفادة من توصيات الفريق الاستثماري، علاوة على استعانة المؤسسة ببعض الشركات الاستثمارية العالمية لتقييم بعض الفرص الاستثمارية المناسبة، وتقييم مديري المحافظ الخارجيين، لذلك تتبع استثمارات المؤسسة ضوابط محددة تنسجم مع ما لدى المؤسسات والصناديق العالمية. كما أن المبادئ الحالية للحوكمة في المؤسسة تتبع معايير متعارف عليها عالمياً. وقد استطاعت المؤسسة خلال سنوات طويلة من إدارتها للاحتياطيات الأجنبية اكتساب خبرة عالية، وتكوين كادر وطني متخصص ومحترف، أُهّل عن طريق بيوت الاستثمار العالمية. علاوة على أن المؤسسة تطبق المسؤولية الأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية عبر حظرها الاستثمار في بعض النشاطات مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

6-2: الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تُشرف مؤسسة النقد على عمل المصارف ومراقبتها بهدف التأكد من سلامتها وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في الاقتصاد المحلي، وذلك عبر تطبيق الأنظمة، وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط، والقيام بالزيارات الإشرافية، وبرامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1439/1438هـ (2017م):

1-6-2: التطورات التنظيمية والإرشادات

تعزيزاً لدور المؤسسة في حماية واستقرار القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي، يتم بشكل دوري مراجعة التعليمات الصادرة عن المؤسسة وتحديثها متى ما دعت الحاجة بما يتوائم مع التقدم الذي تشهده المملكة العربية السعودية والأنظمة المرعية الأخرى. ومنها تحديث مبادئ اختبارات التحمل، ووضع الترتيبات الانتقالية اللازمة للمعالجة التنظيمية للمخصصات المحاسبية فيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» (IFRS 9). كما تقوم المؤسسة بالتنسيق مع المصارف العاملة في المملكة لوضع متطلبات مستندة على أفضل الممارسات والتجارب العالمية، حيث قامت خلال عام 2017م بتطوير استراتيجية شاملة لأمن المعلومات للقطاع المصرفي (Cyber security strategy of the Saudi banking sector) وذلك لغرض تعزيز أمن المعلومات في القطاع المصرفي.

2-6-2: تطورات نشاط الزيارات الإشرافية للمصارف التجارية

تقوم المؤسسة متمثلة بالإدارة العامة للرقابة على البنوك بزيارات رقابية دورية لكافة المصارف العاملة في المملكة. وتشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وتتناول هذه الاجتماعات الثنائية استراتيجيات المصرف وعملياته وحجم مخاطره وطريقة إدارته وأساليب الرقابة الداخلية لدى المصرف، كما تتيح هذه الاجتماعات لموظفي الإدارة العامة للرقابة على البنوك في المؤسسة تحديث تقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. وقامت المؤسسة في عام 2017م، بزيارات إشرافية لجميع المصارف المحلية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة وإعداد ملفات المخاطر المتعلقة بها.

3-6-2: تطورات برامج الفحص الميداني الشامل والمتخصص

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على البنوك وفروع البنوك الأجنبية ومؤسسات الصرافة من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني (الشامل والجزئي) في عام 2017م وشمل الاتي:

- برنامج الفحص الموضوعي للتعرضّات الكبيرة وعمليات الأطراف ذات العلاقة.
- برنامج الفحص الموضوعي لمعدل نسبة الإقراض السنوية.
- برنامج الفحص الموضوعي لحوكمة المؤسسات.
- برنامج الفحص الموضوعي لنسبة الإقراض المتغيرة.

بالإضافة إلى برامج المتابعة للتأكد من تصحيح الملاحظات الواردة في تقارير الفحص المختلفة وذلك بالشكل المطلوب.

4-6-2: التطورات في مجال معايير بازل 3

استمرت جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في توجيه المصارف على الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للإشراف البنكي ومن ضمن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal liquidity adequacy assessment process) والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018م، وذلك لمواكبة تعليمات بازل 3 التي تؤكد على ضرورة قياس ومراقبة مخاطر السيولة. ونظراً لكون المصارف قد قامت بتطبيق هذه المعايير بشكل استباقي منذ بداية عام 2016م، تقوم المؤسسة بمتابعة ذلك وتحديد أي فجوات في التطبيق لتتم معالجتها والالتزام بأي تحديثات تطرأ عليها. كما قامت المؤسسة بإصدار المبادئ التوجيهية لإدارة وقياس مخاطر التدخل (Step-in-risk) الصادرة عن لجنة بازل للإشراف البنكي لغرض تعزيز الرقابة والتنظيم على مصرفية الظل (Shadow banking) وتخفيف المخاطر النظامية المحتملة المرتبطة بها.

5-6-2: التنسيق مع الجهات الإشرافية الأخرى في المملكة

تساهم المؤسسة بالتعاون مع عدد من الجهات في المملكة في بعض البرامج والمبادرات التي تصب في تحقيق رؤية المملكة 2030. كما تقوم المؤسسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المملكة لتمكين المؤسسات المالية التي تشرف عليها المؤسسة من الالتزام بأي متطلبات وتعليمات تصدرها تلك الجهات.

6-6-2: تطورات مراجعة وحدات مراقبة الالتزام في المصارف

شهد القطاع المصرفي خلال العام 2017م الكثير من التطورات على مستوى مراقبة الالتزام وذلك لمواجهة التحديات المتمثلة في ازدياد المتطلبات التنظيمية من الجهات التشريعية المحلية والدولية، فكان أحد أكبر التحديات التي تواجه المصارف ككل هو ضمان الحفاظ على المستوى المرتفع من ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين والمتطلبات الإشرافية المحلية والدولية ذات العلاقة. ولذلك عملت وحدات الالتزام في المصارف باستمرار على تحسين وتعزيز ثقافة الالتزام لديها، لكونها تؤدي دوراً أساسياً في درء مخاطر عدم الالتزام والسمعة، ولهذا ومن أجل ضمان التطبيق الفعال للتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد والجهات الأخرى، قامت وحدات الالتزام في المصارف خلال العام 2017م بالعديد من المبادرات والمراجعات الملموسة والتي حققت نتائج مشجعة، فيما يلي أبرزها:

- عملت المصارف خلال العام 2017م على تأسيس وإعادة هيكلة وحدات الالتزام في المصارف لتشمل كافة إدارات المصرف، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق المصارف لأهدافها في الرقي بمفهوم الالتزام، والوصول إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.
- بذلت المصارف جهوداً ملموسة لنشر ثقافة الالتزام بين قطاعات الأعمال داخل المصرف، ومنها إصدار النشرات الدورية الخاصة بالالتزام، وإرسال الرسائل النصية أو الرسائل البريدية، والقيام بتدريب الموظفين بما يشمل كافة معايير الالتزام داخل المصرف وخارجه، حتى أصبح الالتزام يحظى بمفهوم شامل لدى جميع موظفي المصارف.
- قامت وحدات الالتزام في المصارف خلال 2017م بتحري الالتزام الكامل على جميع الأصعدة ومحاور إدارات الأعمال داخل المصرف من خلال المحافظة على السمعة وتجنب مخاطر عدم الالتزام، ولقد تحقق لها ذلك بدرجة عالية، والذي كان نتيجة لإصرار مؤسسة النقد وسعيها للوقوف أمام التحديات التي تواجه تلك الوحدات وتقديم الدعم اللازم لإزالة ما يعيق عملها.
- وعلى صعيد استحداث الأنظمة وتحديث التعليمات وصدور التشريعات الدورية، وبناءً على تقارير الالتزام المرفوعة للمؤسسة، بذلت وحدات الالتزام في المصارف جهوداً واضحة من أجل ترسيخ مفاهيم هذه التعليمات وتطبيقها على النحو المطلوب لدى كافة وحدات وإدارات المصرف، ويأتي ذلك بفضل تمكنها من تكوين بيئة التزام واضحة لدى وحدات الأعمال داخل المصرف وموظفي البنك، مما نتج عنه الحد والتخفيف من تلك المخاطر لدى المصرف.
- ولتفعيل دور الالتزام، قامت وحدات الالتزام في المصارف برسم خطة شاملة لمراقبة مخاطر السمعة وعدم الالتزام سنوياً، ويتم من خلالها توزيع الأنشطة الرئيسة التي سيقوم بها فريق وحدات الالتزام، وتشمل على سبيل المثال اعتماد المبادرات الجديدة، والمشاريع، والمراجعات، والخطط التدريبية التي تساهم في رفع درجة الالتزام. كما أنه يتم اعتماد الخطة السنوية من قبل لجنة الالتزام أو لجنة المراجعة في المصرف.
- ومن أبرز ما تم إنجازه من قبل المصارف خلال العام الماضي هو قيام وحدات الالتزام وبشكل دوري ومستمر بمراجعة كافة التعليمات التنظيمية والتوجيهات الإشرافية، والتأكد من تماشيها مع جميع سياسات وإجراءات إدارات ووحدات الأعمال داخل المصرف، وكذلك التأكيد على عدم التساهل في أي مخالفات نظامية.
- تقوم وحدات الالتزام في المصارف بمراجعة أعمال جميع وحدات المصرف الأخرى، والرفع بتقاريرها لمجالس الإدارات واللجان ذات العلاقة في المصرف لاتخاذ الإجراء المناسب، أو التصعيد للجهة الإشرافية إذا لزم الأمر.
- إن من أهم الأهداف التي أُنشئت من أجلها وحدات الالتزام في المصارف هو درء المخاطر ورفع العبء عن المصرف من خلال التنسيق والتواصل المستمر بين إدارة الالتزام وكافة وحدات الأعمال، ولهذا قامت وحدات الالتزام في المصارف بمواجهة التحديات وذلك من خلال مراقبة ومراجعة التطورات المستمرة والمتغيرة في التعليمات التنظيمية المحلية والقوانين الدولية، ليتم صياغتها لجميع وحدات الأعمال في المصرف لتتوافق مع الأنظمة المحددة ضمن الإطار السليم.
- أظهرت وحدات الالتزام اهتماماً بالغاً بمحتوى الالتزام بالأنشطة والخدمات إذ قامت الوحدات بزيارات فحص ميدانية لمختلف قطاعات العمل في المصارف التابعة لها للعمل على صد وإصلاح أي تجاوزات قد ينتج عنها ارتفاع لمخاطر عدم الالتزام.
- وعلى صعيد تطوير التنظيمات وبناءً على ما اشتمله دليل الالتزام الصادر عن مؤسسة النقد، قامت المصارف بإنشاء لجنة الالتزام لديها وتم إعادة صياغة ميثاق اللجنة ومن ثم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة لكل مصرف لتكون مرجعاً لوحدات الالتزام.
- وبشأن المنجزات، قامت وحدات الالتزام في المصارف باعتماد دليل الالتزام لديها ليتضمن سياسة وبرنامج الالتزام المعتمد في المصرف ليتم بعد ذلك تحديثه بشكل سنوي بما يستجد في البيئة التنظيمية والإجرائية، ويتضمن الدليل مبادئ ومسؤوليات الالتزام الأساسية.
- ومن أهم التطورات قيام وحدات الالتزام بوضع الأهداف الرئيسة لبرنامج الالتزام والمتضمنة وضع خطة عمل لكل إدارة في المصرف، وتهدف إلى تعميم متطلبات الالتزام في كافة أقسام العمل لتخفيف مخاطر عدم الالتزام والوقاية منها، وتتضمن الخطة أن على كل إدارة أو وحدة عمل وضع الإجراءات اللازمة لمواكبة المستجدات التنظيمية التي تنطبق على محاور أعمالها.
- وضع برنامج ودليل الالتزام في المصارف يتضمن ضرورة قيام وحدة الالتزام بتقييم أعمال إدارات الأعمال الأخرى بشكل دوري، وعند التعرف على أي ثغرات تنظيمية قد ينتج عنها مخاطر عدم الالتزام، فأنه يجب الإقرار بها ومعالجتها فوراً من خلال خطط العمل التصحيحية، ويتم ذلك وفق برنامج زمني محدد، كما يتضمن بحث أي مخاطر تنظيمية ورفعها للإدارة العليا للاطلاع عليها واتخاذ اللازم بشأنها.
- وضع برامج ومراجعات وحدات الالتزام في

المصـارف تتضمـن خطـة شـاملة لتدريـب موظفيها مـن خـلال التعليم والتثقيـف التي تسـتوجب دورات مسـتمرة للحفـاظ علـى مسـتوىً عالٍ مـن ثقافـة الالتزام.

- قامـت المصـارف بتزويـد وحـدات الالتـزام بالموارد البشـرية المدربة لمـن لديهم الكفاءة العاليـة في مجـال الالتزام والمنـاط بهم أعمال مراقبـة مخاطر السـمعة وعـدم الالتزام.
- بذلـت وحـدات الالتزام فـي المصـارف المزيد مـن الجهـود لاسـتخدام أحـدث التقنيـات الإلكترونيـة المطروحة لتسـاعدها في أعمالها اليومية ولتتغلـب على الصعوبـات والتحديات لتتواكـب مع المسـتوى المطلوب مـن الالتزام.

7-6-2: إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

اتخذت المؤسسـة العديد من الآليات والإجراءات الرقابية الاحترازيـة الكليـة لإدارة المخاطر ورفع كفايـة رأس المال وفق توصيات لجنـة بازل. وعلى إثر ذلك طبقت المؤسسـة عددٍ من السياسـات الاحترازيـة الكليـة. وتشـمل الأدوات الاحترازية الكلية المسـتخدمة حاليـاً ما يلي:

- إلـزام المصـارف بتطبيـق النهـج المؤقـت والترتيبـات الانتقاليـة للمعالجـة التنظيميـة للمخصصـات المحاسـبية لتطبيـق المعيـار الدولي للتقرير المالي رقـم 9 «الأدوات المالية» الذي دخـل حيـز التنفيذ ابتـداء مـن 1 يناير 2018م.
- ألا تتجـاوز نسـبة الودائـع/ (رأس المـال + الاحتياطيـات) لـدى المصـارف 15 ضعفـاً.
- ألا تقـل الاحتياطيات الإلزامية لدى مؤسسـة النقـد عـن 7 فـي المئـة بالنسـبة للودائع تحـت الطلب و4 فـي المئة بالنسـبة للودائع الزمنيـة والادخارية.
- ألا يتجـاوز المتطلب النظامي لنسـبة القروض المصرفيـة إلى الودائـع 90 في المئة.
- ألا يقـل احتياطـي السـيولة عن 20 فـي المئة مـن الودائع.
- ألا تتجـاوز نسـبة التمويـل العقـاري 85 فـي المئة مـن قيمـة المسـكن الأول للمواطنين وذلك لشـركات التمويـل والمصـارف التجارية خلال العـام 2017م (فيما رفعت هذه النسـبة إلـى 90 فـي المائة بدايـة من ينايـر 2018م).
- ألا تتجـاوز نسـبة التمويـل العقـاري 70 فـي المئـة مـن قيمـة المسـكن الثاني.
- تخفيـض معـدل الأصـول المرجحـة بـأوزان المخاطر المتعلقـة بالتمويل العقـاري لتملك المسـاكن مـن 75 في المئـة إلى 50 فـي المئة.
- ألا يتجـاوز إجمالي السـداد الشـهري للقروض الاسـتهلاكية نسـبة 33.3 في المئـة من راتب المقتـرض الموظـف، و25.0 فـي المئـة من راتـب المقتـرض المتقاعد.
- ألا تتجـاوز التعرضـات الكبيـرة 15 فـي المئة بحلـول عـام 2019م. وألا يتجـاوز مجمـوع التعرضـات الكبيـرة لـدى البنـك 6 أضعـاف قاعـدة رأس المـال المؤهلـة.
- وضع إطـار ومتطلـب رأس المـال التنظيمي المعاكـس للاتجاهـات الدوريـة وتحديده عند نسـبة صفر فـي المئـة مـع تغييره حسـب الـدورة الاقتصاديـة والمالية.
- تحديـد المصـارف ذات الأهميـة النظاميـة وفـرض متطلـب رأس المـال التنظيمـي الإضافي الخـاص بذلك الـذي يتـراوح من 0.5 في المئـة إلى 1.0 في المئة حسـب مسـتوى أهميـة المصـرف النظاميـة.

7-2: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

7-2-1: التطورات التنظيمية والإرشادات:

تسـعى مؤسسـة النقد ضمن دورها الإشـرافي والرقابـي علـى قطـاع التأميـن علـى عمل كل مـا مـن شـأنه تعزيـز ونمـو واسـتقرار هذا القطـاع وتفـادي المخاطـر التـي قـد يتعرض لهـا. وتنشـر المؤسسـة علـى موقعهـا علـى شـبكة الإنترنت الأنظمـة واللوائـح والتعليمات المتعلقـة بالقطـاع، إضافـة إلـى المعلومـات المرتبطة بسوق التأمين والشـركات المرخصة، لهـا العمل فـي هـذا القطـاع. وإضافـةً للوائح والأنظمـة في الأعـوام السـابقة فقـد أصدرت المؤسسـة خـلال العـام 2017م عـدداً مـن اللوائـح التـي مـن ضمنها:

- قواعـد جمـع وتبـادل المعلومـات التأمينية للمركبا ت .
- توطيـن وظائـف إدارات مطالبـات المركبـات وإدارات العنايـة بالعمـلاء في شـركات التأمين وشـركات المهـن الحرة.
- إلـزام شـركات التأميـن ووسـاطة ووكالـة التأميـن بتوطيـن وظائـف بيـع المنتجـات التأمينيـة للأفـراد.
- إنشـاء إدارة العنايـة بالعمـلاء فـي شـركات التأميـن.
- إلزام شـركات التأميـن بتعديل وثائـق التأمين على أخطـاء ممارسـة المهن الطبية لتشـمل الأخطـاء الطبيـة الناتجة عـن معالجـة مصابي الحروب فـي حال كان الطبيـب يعمل في ظروف طبيعية .
- إلزام شـركات التأمين بالعمل بالنموذج الموحد لتسـعيرة وثيقة تأمين المركبات للأفراد.
- إلـزام شـركات التأميـن بالربـط الإلكترونـي مـع شـركات الوسـاطة الحاصلة علـى موافقة المؤسسـة علـى ممارسـة أعمـال وسـاطة التأميـن إلكترونيـاً.

ولقطاع التأميـن نصيب وافر من أجنـدات برنامج تطويـر القطـاع المالـي الـذي دُشـن فـي مايو 2018م وذلـك عبر السـعي لتطوير قطـاع تأمين مزدهـر لإدارة المخاطر.

7-2-2: الزيارات الإشرافية:

تشـمل الزيـارات الإشـرافية كلاً مـن شـركات التأميـن وإعـادة التأمين، وشـركات المهن الحرة، والإشـراف المكتبي والفحص الميدانـي للتأكد من الإجـراءات الاحترازيـة للشـركات وسـلامة وقوة ملاءتهـا الماليـة. وتحقيقاً لهذا الغرض اسـتمرت المؤسسـة خلال العام 2017م فـي القيام بالزيارات الإشـرافية الدوريـة لشـركات التأميـن وإعـادة التأميـن التعاونـي فـي المملكـة. وتهـدف هـذه الزيـارات إلى التأكد من التزام تلك الشـركات بأحكام نظـام مراقبة شـركات التأميـن التعاونـي الصادر بالمرسـوم الملكـي رقم م/32 بتاريـخ 1424/2/6هـ الموافـق 2003/7/31م ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيميـة الصادرة عن المؤسسـة، كما يشـمل التأكـد من مـدى كون شـركات التأميـن أو إعادة التأميـن على قـدرٍ عالٍ مـن الكفـاءة والجاهزية، وأن المتطلبـات النظامية والفنية لتلك الشـركات متوافقـة مع خطـط العمـل التي وافقـت عليها المؤسسة مسـبقاً، وتُعد شـرطاً أساسياً لمنحها الترخيـص لمزاولة ذلك النشـاط.

وبلـغ عدد الزيارات الإشـرافية لشـركات التأمين، وإعـادة التأميـن خـلال عـام 2017م (18) زيـارة إشـرافية، شـملت دراسـة النواحـي الفنيـة والنظاميـة والإداريـة لهـذه الشـركات، وتقويـم الاسـتراتيجيات العامة لـكل الشـركات وأهدافها وخططهـا التوسـعية، والتأكـد من مـدى تنفيذ المتطلبـات التـي التزمـت بهـا الشـركات ضمن طلـب الترخيـص، وكذلـك التأكد مـن أن الهيكل الإداري لشـركات التأمين، وإعادة التأمين ووظائف الإدارات ومجلـس الإدارة واللجان تقـوم بوظائفها حسـب النظام ولائحتـه التنفيذية وأهـداف هذه الشـركات وخططها. وقد اطلع الفريق الإشـرافي في المؤسسـة على خطـط العمـل الموضوعة، وقوّمهـا من الناحيـة الفنية عبـر مراجعة عمليات التأميـن وأُسـس تسـعير وتقييـم المنتجـات وعمليـات وأدوات الاسـتثمار الخاصة بالشـركات والتقديرات والتوقعـات المالية المسـتقبلية لها. ويتأكـد الفريـق أثناء القيـام بالزيارات الإشـرافية مـن مـدى توافـر نظـام مراقبـة داخليـة فاعل يحتوي علـى تعليمات للمراقبـة الداخلية، وإدارة المخاطـر، والالتـزام بإجـراءات معالجة شـكاوى العملاء. ويتأكـد الفريق أيضـاً -انطلاقاً من حرص المؤسسـة علـى حمايـة حملـة وثائـق التأمين وتعزيـز المصداقيـة -مـن مدى تعامل شـركات التأمين مـع عملائهـا بمهنيـة وعدالـة، وتقديم خدمات علـى قدرٍ عـالٍ مـن الجودة.

وللقيـام بهـذه المهام فانـه يتم تدريـب موظفي المؤسسـة على معاييـر دولية للإشـراف حيث يتـم حاليـاً تطبيـق الإطار الإشـرافي مـن خلال الإشـراف المبنـي علـى المخاطـر. وتتعـاون المؤسسـة مع العديـد من المنظمـات الدولية بشـكل مسـتمر من خـلال ممثليها فـي لجانها المختلفة. ومـن ضمن هذه المنظمـات: الهيئة الدوليـة لمشـرفي التأميـن (IAIS) ومجلـس الخدمـات الماليـة الإسـلامية (IFSB).

ويتخطى دور المؤسسـة الإشـراف والرقابة على منشـأة التأمين العاملـة إلى التأكيـد على جودة مدخلات القطـاع من الموظفيـن. وبهذا الصدد يُعتبر اختبار الشـهادة العامة لأساسيات التأمين متطلبـاً إلزاميـاً من قبل مؤسسـة النقد العربي السـعودي الـذي يُغطـي مجـال التشـريعات وضوابـط العمل وأساسـيات عمليـات التأمين، كمـا يسـاهم الاختبار فـي تأكيد أهليـة موظفي قطـاع التأمين من خلال اسـتيعاب الحـد الأدنى من المعرفـة والمهـارات المطلوبـة للعمل في هـذا القطاع.

وفيمـا يخـص الفحـص الميدانـي، قامـت المؤسسـة بزيارات تفتيشـية لشـركات التأمين للتحقق من مـدى التزامها بالمتطلبـات الرقابية والإشـرافية ذات العلاقـة، والتأكـد مـن مدى ممارسـة نشـاطها وفق الأصول المهنيـة، وبما يكفل حقوق حملـة الوثائق وأصحـاب المطالبات وغيرهـم مـن ذوي العلاقة.

8-2: الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

تسـعى المؤسسـة إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشـرافية لقطـاع شـركات التمويـل، وبمـا يحقـق الأهداف الرئيسـية مـن إصـدار أنظمة التمويـل ولوائحهـا التنفيذية التي جـاءت لتعزيز الاسـتقرار المالي لقطاع التمويـل وتعزيز النمو الاقتصـادي المسـتدام، وذلـك لضمـان عدالة التعامـلات لكافة أصحاب المصلحة، وفي سـبيل ذلـك تسـعى المؤسسـة للتميـز فـي الأعمال التشـغيلية بالاسـتفادة مـن جميـع العوامـل الممكنـة. وفيمـا يلـي أبـرز مـا تم خـلال العام 1439/1438هـ (2017م):

1-8-2 تطوير بنية قطاع التمويل:

مـن أهـم التطـورات فـي مجـال تطويـر بيئة السـوق خـلال عـام 2017م تأسـيس شـركة تسـجيل عقود الإيجـار التمويلي التـي تهدف إلى المسـاهمة فـي تحقيـق المقاصد التشـريعية من ضمـان عدالـة التعامـلات، وحمايـة حقوق المتعامليـن، ومعالجـة العوائـق التـي تواجـه الممولين عند اسـترداد أصولهـم المنقولة. كما قامت المؤسسـة بالترخيص للشـركة السعودية لإعـادة التمويل العقـاري، المملوكـة لصندوق الاسـتثمارات العامة، بـرأس مـال ابتدائي يبلغ 1.5 مليـار ريال وهـي الخطوة الأولى لتأسـيس سـوق ثانوية لإعـادة التمويل العقـاري لتحقيق النمو والاسـتقرار في مجـال التمويل العقاري في المملكة. وتسـعى الشـركة إلى تمكين الممولين العقارييـن مـن تقديم حلـول تمويلية تسـاهم في زيـادة تملـك المواطنين للسـكن وذلك عن طريق ضخ سـيولة المسـتثمرين عبر السـوق الثانـوي للموليـن العقارييـن، والاسـتثمار في أدوات الديـن المعززة بعقـود التمويل العقاري. ومن شـأن تعزيـز مصـادر التمويـل للممولين العقارييـن أن يسـاهم في خفض كلفـة التمويل النهائيـة على المواطنيـن. كما تـم التواصل مع شـركات التمويل لتحسـين وتطوير الأعمال من خـلال اللجان ومن خـلال الاجتماعـات التي تعقد سـنوياً على مسـتوى معالي المحافظ مع رؤساء مجالـس إدارات شـركات التمويل.

2-8-2 حمايـة حقـوق المتعاملين وعدالة التعاملات:

تـم العمـل خـلال 2017م علـى إعـداد معايير لعقود التمويـل وصيغ نموذجية لعقـد التمويل العقـاري للأفـراد بصيغتـي المرابحـة والإجارة وعقد الإيجـار التمويلـي للمركبات للأفـراد. كما تم إصـدار قواعـد مكافحة الاحتيال في شـركات التمويل التـي تهدف إلى تقديم مبـادئ عامة وحد أدنى مـن المعاييـر التـي يتطلب على شـركات التمويـل الالتـزام بهـا للكشـف عـن الاحتيـال والحـد منه. كمـا أثمـر التعاون المشـترك مع وزارة العدل عن صـدور الدليـل الإجرائي لتوثيق الرهـن العقاري.

3-8-2 البرامج المشتركة وبرامج الرؤية:

في إطار البرامج المشـتركة مـع الجهات الحكومية وشـبه الحكومية، يتم التعاون بشـكل مسـتمر مـع كلٍ مـن وزارة المالية وهيئة السـوق المالية إضافةً إلـى جهات أخـرى وذلـك لرسـم خارطة الطريـق لبرنامـج تطويـر القطاع المالـي وتنفيذ المبـادرات التـي تنـدرج تحـت البرنامـج. كما تم التعـاون مـع وزارة الإسـكان وصنـدوق التنمية العقاريـة في عـددٍ من برامـج التمويل السـكني المدعـوم، والتعاون كذلـك مـع وزارة العدل في المواضيـع ذات الاهتمـام المشـترك التـي نتـج عنهـا معالجة العديد مـن الإشـكاليات التي تواجه جهـات التمويـل مـع المحاكـم وكتابـات العدل والقضاء، والتنسـيق المسـتمر مع وزارة التجارة والاسـتثمار فيمـا يتعلـق بمراجعة نظـام البيع بالتقسـيط واقتـراح ما يلـزم عليه مـن تعديلات بما يتوافـق مع الأحـكام الواردة في نظـام مراقبة

شـركات التمويـل. كما تعمـل الإدارة حالياً على عدة مشـاريع تسـاهم في تحقيق رؤيـة 2030م، كدعـم تمويل المنشـآت الصغيرة والمتوسـطة مـن خـلال مبـادرات وبرامـج الهيئـة العامـة للمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة، إضافـة إلى عـدد من المبـادرات ضمـن برنامج الإسـكان.

4-8-2 النشاط الإشرافي والرقابي:

ومـن أهـم التطـورات فـي مجـال النشـاط الإشـرافي والرقابي علـى شـركات التمويل خلال العـام 1439/1438هـ (2017م)، تـم إصـدار (14) تعميماً شـملت عدداً مـن المواضيع ذات العلاقـة بأعمـال شـركات التمويل مثـل تعميم زيـادة الحد الأقصـى للتمويل العقـاري الممنوح من المصارف للمواطنين لتملك المسـكن الأول، وتعميـم خطة تطبيـق المعيار الدولـي للتقرير المالـي رقـم 9 «الأدوات الماليـة» (IFRS 9)، وتعميـم التعليمـات حيـال المخصصـات، والتعميـم المتعلـق بأوجـه التعـاون المتاحـة بين شـركات التمويـل والصناديق الاسـتثمارية للمسـاهمة في تنويـع مصادر السـيولة المتاحة لشـركات التمويـل وغيرها مـن التعاميـم التي تهـدف إلى حمايـة حقـوق المتعامليـن وتطوير واسـتقرار القطاع.

كما تم خـلال العـام 1439/1438هـ (2017م) الترخيص لعدد 3 شـركات تمويـل جديدة إضافة إلى شـركة تسـجيل عقـود الإيجـار التمويلي في المملكـة ليبلغ عدد شـركات التمويل المرخصة (37) شـركة تمويـل مقابـل (34) شـركة فـي العام السـابق، منها (6) شـركات تمارس نشـاط التمويل العقاري، وشـركة تمارس نشـاط إعادة التمويل العقاري، و(29) شـركة تمارس أنشـطة تمويليـة خـلاف التمويـل العقـاري، وشـركة تمـارس نشـاط التمويل متناهـي الصغر.

5-8-2: الزيارات الإشرافية على شركات التمويل.

بلغت الزيارات الإشـرافية والترخيصية لشـركات التمويـل خـلال عـام 2017م، 33 زيارة شـملت النواحـي الفنيـة والنظاميـة لهـذه الشـركات، وخطـط العمـل والحوكمـة، وتقييـم التـزام شـركات التمويـل بأنظمـة التمويـل ولوائحهـا التنفيذيـة لمعرفـة مـدى التزام تلك الشـركات باللوائـح والأنظمـة والتعليمات.

9-2: الإشراف على أنظمة المدفوعات المالية والمقاصة

تسـعى مؤسسـة النقد إلى إيجاد نظم مدفوعات فاعلـة ومتكاملـة وآمنـة فـي المملكـة تضاهي أفضـل النظم الدوليـة وذلك لتسـهيل الخدمات المصرفيـة، وتعزيز إسـهام النظـام المصرفي، والقيام بدوره بفاعلية تجـاه المنظومة الاقتصادية المحليـة. ومـن أبرز تلـك الأنظمة مـا يلي:

1-9-2: الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى)

يُعـدّ نظـام «مـدى» الهويـة الجديدة للشـبكة السـعودية للمدفوعات والذي جـاء إطلاقه ليمنح أنظمـة الصـرف الآلـي ونقـاط البيع أبعـاداً من المرونـة والسـرعة والأمـان والقبـول وذلك من خلال شـبكة مكونـة من أحـدث تقنيـات الدفع الإلكترونـي العالميـة. وتربط مـدى جميع أجهزة الصـرف الآلي ونقاط البيـع المُقدّمة من المصارف المحلية بنظـام مركزي لتمريـر العمليات المالية المُنفذة بواسـطة البطاقـات البنكيـة. كما يتيح نظـام مدى قبـول محلـي وإقليمـي وعالمي من خـلال الربـط بالشـبكة الخليجيـة للمدفوعات، وشـركات البطاقـات العالميـة، وبذلـك يُمنـح حاملـي بطاقـات مدى نطاقاً أوسـع للاسـتخدام محلياً وخارجياً. وتُعـد خدمـة مـدى الركيـزة الأساسـية للتحول للدفـع الإلكترونـي عوضاً عن النقد في قطـاع التجزئـة المحلـي. ويتميز نظام «مـدى» بالعديد مـن المميـزات منها:

- طاقة اسـتيعابية فائقة تعادل سـبعة أضعاف حجم عمليات الجيل السـابق.
- سرعة في إنجاز العمليات على نقاط البيع.
- كفاءة فـي الأداء ومعدل عالٍ فـي توفر الخدمة عبر تطويـر البنية التحتية.
- إشـعار فوري لحاملي البطاقات عنـد إجراء أي عملية مالية «شـراء أو سـحب نقدي».
- رفـع سـقف الحـد اليومـي لقيمـة العمليات الشـرائية عبر نقـاط البيع لغايـة 200 ألف ريال.
- توسيع نطاق اسـتخدام البطاقات في المملكة إلى مسـتويات جديدة، والتكامل مع الشـبكات الدولية علـى الصعيديـن الإقليمـي والعالمي مـن خـلال الربـط مـع شـركة المدفوعـات الصينيـة (UnionPay) إضافـة للشـبكات العالميـة الأخرى.

وبشـأن المنجزات، فتأتـي ضمن مسـار الخطة الخمسـية لمدى (2016-2021) الشـاملة على أهداف محددة وبرامج يتطلـب تنفيذها لتحقيق تلـك الأهـداف. وقد تـم البـدء بتنفيـذ البرامج ضمن أربعة مسـارات رئيسـة هي:

1) مسـار النمـو فـي خدمـة نقـاط البيـع وبطاقـات مـدى.
2) مسار البنية التحتية والتشغيل.
3) مسار التسويق والتواصل.
4) مسار الابتكار وتطوير المنتجات.

كما تم طـرح العديد مـن الخدمـات والمنتجات في عـام 2017م وإتمام عددٍ مـن المنجزات على النحو التالي:

- وصـول عـدد بطاقات مـدى البنكية مسـبقة الدفـع والمخصصة لبعض الشـرائح المحددة كبطاقات الطالـب الجامعي وبطاقـات الرواتب والضمـان الاجتماعي ومراكز الحـوالات الدولية لأكثر مـن 8 ملايين بطاقـة بنكية.
- نمـو عـدد عمليـات مـدى لأجهـزة نقاط البيـع بنهاية 2017م بنسـبة 35 فـي المئة ووصولهـا لنحـو 708 مليون عمليـة مقارنةً بالأرقـام المحققـة خلال عـام 2016م (524 مليـون عملية).
- وصـول إجمالي قيمـة عمليـات أجهـزة نقاط البيـع عبر نظـام مدى إلى مسـتوى قياسـي غيـر مسـبوق محققـةً 200 مليار ريـال خلال عـام 2017م.
- البـدء بتطويـر خدمـة الدفـع عبـر شـبكة الإنترنـت مـن خـلال بطاقـات مـدى البنكية وإتاحتهـا بهـدف دعـم التجـارة الإلكترونية في المملكـة – وقـد تـم الإطـلاق الفعلـي خلال النصـف الأول مـن 2018م.
- إطـلاق منتـج بطاقـة مـدى لرواتـب العمالة المنزلية مع جميع المصـارف بالتعاون مع وزارة العمـل والتنمية الاجتماعية كجـزء من الجهود الراميـة لحفظ حقوق هـذه الفئة مـن العمالة واسـتكمالاً لمبادرة برنامج حمايـة الأجور.
- إطـلاق منتـج بطاقة مـدى لنثريـات مدارس

القطاع الحكومي من خلال عدد من المصارف بالتنسيق مع وزارتي المالية والتعليم بهدف تنظيم مصاريف المدارس التي يتم دفعها لقائديها من قبل الإدارات التعليمية.

- ارتفاع عدد أجهزة مدى لنقاط البيع لأكثر من ٣٠٠ ألف جهاز مع التركيز على استهداف القطاعات التجارية الحيوية التي تعتمد على التعاملات النقدية بشكل مكثف.
- معالجة أكثر من ٣٣٠ طلباً تقنياً من قبل مركز تصاريح مدى مقدمة من موردي أجهزة نقاط البيع ومقدمي خدمة دعم التاجر ومصانع البطاقات البنكية الذكية والمصارف الأعضاء وذلك بهدف تأكيد جودة الخدمات المقدمة وتطابقها مع معايير الجودة لخدمة مدى.
- العمل مع شركات الدفع العالمية لإتاحة قبول عمليات الدفع عن بعد بتقنية (NFC) للبطاقات الائتمانية من خلال خدمات ڤيزا باي ويف، ماستر كارد باي باس، اميكس اكسبريس باي. وقد تم الإطلاق الفعلي خلال الربع الثاني 2018م.
- تم إكمال إجراءات الترخيص وضمان الجودة لأربعة نماذج من أجهزة نقاط البيع فئة mPos وطرحها للأسواق لاستهداف قطاعات الأعمال التي تتطلب مرونة أكبر في إتمام عملية الدفع (Mobility).
- تم إكمال المتطلبات التقنية لإتاحة اتصال أجهزة نقاط البيع بالشبكة من خلال تقنية (WiFi) بهدف تعزيز ودعم جودة الخدمة وسرعة الاتصال وخفض التكاليف التشغيلية على مقدمي خدمات نقاط البيع.
- التركيز على نشر خاصية الدفع عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) من خلال خدمة مدى أثير، حيث وصل عدد الأجهزة الداعمة لهذه الخدمة لأكثر من 226 ألف جهاز تمثل نسبة 72 في المئة من إجمالي عدد الأجهزة المتوفرة في السوق. كما وصل عدد البطاقات البنكية المدعمة بهذه الخاصية إلى حوالي 6 ملايين بطاقة قامت بتنفيذ أكثر من 9.5 مليون عملية بقيمة إجمالية تجاوزت 313 مليون ريال لشهر أبريل 2018 م.
- إطلاق خدمة السحب النقدي بالعملات الأجنبية من خلال بطاقات مدى البنكية بالتعاون مع عدد من المصارف المحلية.
- رفع الحد الأقصى لعمليات بطاقات مدى البنكية لغاية ٢٠٠ ألف ريال بهدف دعم مبادرات المملكة في التوجه نحو «مجتمع لا نقدي».
- توحيد العناصر الرئيسة في الرسائل النصية والإشعارات المرسلة للعملاء عند إجراء العمليات البنكية من خلال خدمات مدى للدفع الإلكتروني والسحب النقدي بحيث تصبح أكثر شمولية من حيث احتوائها على اسم المتجر والعملة الأجنبية ونوع العملية وغيرها من التفاصيل الهامة لحاملي البطاقات.
- إطلاق القواعد التشغيلية لمزودي خدمات الدفع (Payment facilitators) لاستهداف القطاعات التجارية الصغيرة من خلال كيانات وأطراف داعمة للقطاع البنكي.
- إطلاق خدمة تحويل الأموال الدولية من خلال أجهزة نقاط البيع بالتعاون مع عدد من المصارف الرائدة في مجال الحوالات الدولية.
- الإطلاق التجاري للأجهزة الداعمة لخدمة الدفع الذاتي في عدد من مطارات المملكة الرئيسية والإقليمية لخدمة مواقف السيارات.
- إكمال المتطلبات التقنية الداعمة لنشر خدمة نقاط البيع في قطاع التموينات الغذائية بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري.
- متابعة إنجاز عددٍ من التطويرات التقنية على الأداء العام للشبكة وانخفاض الوقت المستغرق لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني لدى المتاجر إلى 3.8 ثانية.
- إكمال الجاهزية التقنية لعدد من المصارف المحلية للبدء بالتعامل بوسائل الدفع الداعمة لخدمة مدى أثير وتقنية الاتصال قريب المدى (NFC) كالأساور الذكية وملصقات الجوال.
- بدء تطوير الدفع عبر الأجهزة الذكية عن طريق محفظة مدى الإلكترونية من خلال نظام التشغيل أندرويد.

وساهمت هذه الإنجازات في تسارع انتشار وجاذبية أجهزة نقاط البيع الموزعة لدى المتاجر والأسواق في مختلف مدن المملكة خلال عام 2017م لتصل إلى أكثر من 300 ألف جهاز مقارنة بنحو 276 ألف جهاز في العام السابق.

2-9-2: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ «سريع» تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية تفعيله بتاريخ 1997/5/14م. ويمثّل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عددٌ من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً 23 مصرفاً في نظام «سريع». وبلغ إجمالي عدد الدفعات لعام 2017م نحو 103.4 مليون دفعة بقيمة 62.1 تريليون ريال. وشملت عمليات دفعات الرواتب نحو 24 مليون عملية. كما حقق النظام نسبة إتاحة واستمرارية في التشغيل بمقدار 100 في المئة خلال العام 2017م.

3-9-2: نظام سداد للمدفوعات

انطلاقاً من رؤية المؤسسة المتمثلة في بناء قاعدة إلكترونية حديثة بتقنيات متطورة لتسهيل عملية انسياب الفواتير والمدفوعات الإلكترونية في المملكة، إضافة إلى إيجاد وسيط موثوق به بين المصارف والجهات المختلفة، فقد طوّر نظام سداد للمدفوعات، وهو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آلياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع المصارف، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية).

بلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد للمدفوعات لعام 2017م نحو 157 مفوتر من قطاعات مختلفة تمثل الخدمات العامة كالكهرباء، والمياه، وشركات الاتصالات، بالإضافة للمفوترين الآخرين مثل شركات الطيران، وشركات التأمين، وشركات التقسيط، والجامعات، واشتراكات وإعلانات الصحف السعودية، وخدمة تسديد مستحقات بطاقات الائتمان والقروض لعدد من المصارف المحلية. كما تم ربط العديد من الجهات

الحكوميــة مثــل الــوزارات والهيئــات وأمانــات المناطــق التي بلــغ عددهــا 62 جهــة. وقد بلغ عــدد المصــارف المرتبطة مــع النظــام لنفس الفترة 17 مصرفــاً. ومن أبرز التطــورات في هذا الصــدد خــلال عــام 2017م مــا يلي:

- بلــغ عدد العمليــات التي تمــت معالجتها خلال نظــام ســداد لخدمة فواتير ســداد خــلال عام 2017م نحو 218 مليــون عملية.
- وصلــت قيمــة المبالــغ المعالجــة مــن خلال خدمة فواتير ســداد إلــى نحو 250 مليــار ريال لعــام 2017م.
- نمو عــدد العمليــات المعالجة لخدمــة فواتير ســداد بنهايــة 2017 بنســبة 15 فــي المئــة مقارنــة بالأرقام المحققة خلال عــام 2016 (190 مليــون عملية).
- وصول الحصة الســوقية لخدمة فواتير ســداد إلى 97 فــي المئة من إجمالي العمليــات لعام 2017م.
- وصــول عــدد العمليــات المنفــذة للجهــات الحكوميــة لعــام 2017م إلى 70 مليــون عملية.
- وصــول عــدد العمليــات المنفــذة مــن خلال خدمــة حســاب ســداد لعــام 2017م إلى 335 ألــف عملية بزيــادة تصل إلــى 548 فــي المئة مقارنة بعــام 2016.
- وصــول قيمــة العمليــات التي تمــت معالجتها من خلال خدمة حســاب ســداد لعــام 2017م إلى 250 مليــون ريال.
- وصــول عدد المتاجــر المقدمة لخدمة حســاب ســداد إلى 270 متجر.
- وصول عدد المســتخدمين المســجلين بخدمة حساب ســداد إلى 811 ألف مســتخدم مسجل بنهاية عام 2017.
- تم التواصل مــع 106 عمــلاء محتملين لخدمة منصــة فواتيــر الأعمــال وتــم الاتفــاق مع 12 عميــل، اســتعداداً لإطلاق المشــروع.
- بــدء العمــل على برنامــج تطويــر العلاقات مــع العملاء.
- المشــاركة كراعــي رســمي وخيــار الدفــع الحصري لملتقــى تيدكس ولملتقى أوشــنيات 5 للتجــارة الإلكترونيــة، ولملتقى بيبــان المقام من قبــل الهيئــة العامــة للمنشــآت الصغيرة والمتوســطة.
- المشــاركة كراعــي الدفع الإلكترونــي في ملتقى التجــارة الإلكترونية.
- الإشــراف علــى توحيــد تصميــم وتجربــة المســتخدم لخدمة حساب ســداد في المصارف.

2-9-4: مقاصة الشيكات

ســعت المؤسســة إلى تحديــث أجهزتها بجميع فروعهــا العشــرة لتلبــي الاحتيــاج المحلــي للشــيكات وتداولها بين المصــارف. وقد حُدّثت أجهــزة وأنظمة غــرف المقاصــة الآليــة الثلاث (الرياض-جدة-الدمــام) فــي الســنوات الماضية التــي تشــمل مقاصــة نحــو 90 فــي المئة من الشــيكات. والجدير بالذكر أن عدد الشيكات بدأ بالتناقص على المســتوى العالمي، إذ زاد التوجه نحو قنوات دفــع إلكترونية جديــدة كبدائل لها، مثل الحــوالات. وتراجع عدد الشــيكات التجارية والشــخصية المقاصة بواســطة غرف المقاصة بالمملكــة فــي عــام 2017م بنســبة 13 فــي المئــة، وبانخفــاض بلغ حوالي 650 ألف شــيك، وانخفضــت قيمهــا بنســبة 14 فــي المئــة إلى 352 مليــار ريال. كمــا انخفض متوســط قيمة الشــيك في عام 2017م بنســبة 1.1 فــي المئة (مــن 83.6 ألف ريــال في عــام 2016م إلى 82.6 ألف ريــال في عــام 2017م).

2-10: حماية عملاء القطاع المصرفي والمالي

تعمــل مؤسســة النقــد علــى خدمــة وحمايــة مصالــح عمــلاء القطاعــات التــي تشــرف عليها المؤسســة، إذ يُعد ذلك هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسســة إلى تحقيقه عبر حرصهــا على أن تقدم هــذه القطاعات مســتوىً متقدماً مــن المعاملة العادلة والآمنــة وضمان انتشــار الخدمات المالية على كافة المســتويات (الشــمول المالي). ولذلك دشــنت المؤسســة منصــة إلكترونيــة متقدمة لمعالجــة الشــكاوى تحــت اختصاصهــا وتحــت شــعار «ســاما تهتم» وذلك عن طريــق التحقق بمتابعة الآليــات التالية:

- تعزيــز مبــادئ الإفصــاح والشــفافية، وخاصة المرتبطة منها بالأســعار والرســوم والعمولات وآلية تقديم الشــكوى.
- الحــد مــن مخاطــر تعثــر العملاء مــن خلال التأكيــد علــى مســئولية المؤسســات المالية باتبــاع الإقــراض المنضبط.
- دراســة ومعالجــة شــكاوى العمــلاء، واقتراح الضوابط التصحيحية للســلوكيات المالية للحد من مســبباتها.
- رفــع مســتوى الإرشــاد والتوعيــة باســتخدام مختلــف القنــوات المتاحــة.
- إعــداد وتطويــر سياســات وأنظمــة حمايــة العمــلاء.
- تعزيــز مفهــوم الشــمول المالي في الســوق ا لمحلي .
- التعــاون مــع الجهــات ذات العلاقــة بحمايــة العمــلاء (محليــاً ودوليــاً).

ومــن أبرز ما تــم إنجازه فــي هذا الصــدد خلال العــام 1439/1438هـ (2017م) تدشــين مبادرة ســاما تهتم التي تتيــح لعملاء القطاعــات المالية التي تخضــع لإشــراف ورقابة المؤسســة تقديم ومتابعــة شــكاواهم إلــى المؤسســة فــي إطار يضمــن ســرعة المعالجــة والوضــوح. وتــم في هــذا الصــدد اســتقبال ومعالجــة 106.994 شــكوى متنوعة مــن عملاء المصارف وشــركات التأمين وشــركات التمويل ســواءً أكانــت واردة إلــى المؤسســة بشــكل مباشــر أم عــن طريق الجهــات الحكوميــة. إضافــة إلــى ذلك، تســعى المبــادرة إلى توعيــة الجمهور عــن طريق توزيع نشــرات تتضمن رســائل توعوية توضح حقوقهم لــدى الجهــات الماليــة المختلفــة التي تشــرف عليهــا مؤسســة النقد.

2-11: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اســتمراراً لجهــود مؤسســة النقــد فــي القيام بالمهــام التفتيشــية الدوريــة على المؤسســات الماليــة الخاضعــة لإشــرافها للتأكــد مــن مدى تطبيــق التعليمــات والأنظمة واتباعهــا، ورصد أي مخالفات، واتخــاذ الإجــراءات اللازمة لمتابعة تصحيحهــا وتقويمهــا، ومن ذلك ما هــو متعلق بمكافحة غســل الأمــوال وتمويل الإرهــاب، فقد قامــت المؤسســة في هــذا الصــدد بالتالي:

- نفــذت اللجنــة الدائمة لمكافحة غســل الأموال خطة عمــل متكاملة وفق جــدول زمني محدد، وتهــدف الخطة إلى تحســين البيئة التشــريعية وتعزيــز فعاليــة التدابيــر المتخــذة لمكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، بما يتوافق مع المتطلبات الدولية. كما هدفت الخطة إلى الاستعداد والتهيئة منذُ وقتٍ مبكر لعملية التقييم المتبادل بالتنسيق والتعاون مع اللجان الدائمة الأخرى في المملكة (اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله، واللجنة الدائمة لطلبات المساعدة القانونية، واللجنة الدائمة المعنية بتطبيق قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع) وكافة الجهات ذات العلاقة خلال الفترة 2015م2017-م. كما تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. كما تم الانتهاء من إعداد التقييم الوطني للمخاطر والوصول إلى الأهداف وخطة العمل الاستراتيجية خلال الفترة القادمة.

• وبناءً على خطة العمل المشار إليها أعلاه، قامت المملكة بمراجعة شاملة لنظام مكافحة غسل الأموال، ونظام جرائم الإرهاب وتمويله وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) في عام 2012م، وصدر عن ذلك المرسوم الملكي رقم (م/20) وتاريخ 1439/2/5هـ القاضي بإصدار نظام مكافحة غسل الأموال المُعدل الذي يغطي العديد من المتطلبات والمستجدات الدولية، كما تم تعديل اللائحة التنفيذية للنظام وصدرت في تاريخ 1439/2/19هـ. وصدر المرسوم الملكي رقم (م/21) وتاريخ 1439/2/12هـ القاضي بإصدار نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الذي يحل محل النظام السابق (نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/16) وتاريخ 1435/2/24هـ) ويغطي هذا النظام العديد من المتطلبات والمستجدات الدولية.

• أصدرت الجهات الرقابية والإشرافية (وزارة العدل، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي) عدداً من الأدلة والقواعد والآليات والتعاميم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتتواكب مع المستجدات والمتطلبات الدولية.

• تعزيز عملية التنسيق والتعاون بين إدارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة لدى الجهات الإشرافية على القطاع المالي (مؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية)، وعلى قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة (وزارة التجارة والاستثمار، ووزارة العدل، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد) مع الإدارة العامة للتحريات المالية في رئاسة أمن الدولة والنيابة العامة بصفة خاصة، ومع بقية الأجهزة المعنية ذات العلاقة من أجل تطوير العمل المشترك، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجهها، ومتابعة توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

• كثفت مؤسسة النقد العربي السعودي جهودها في القيام بالمهام التفتيشية الدورية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها بناءً على تقييم المخاطر، وذلك للتأكد من فاعلية ضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجودة نظم المعلومات المستخدمة، وبرامج التوعية والتدريب المستمرة التي تساهم في المنع والحد من استغلال المؤسسات في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من الالتزام بجميع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعاميم ذات الصلة، ورصد أي مخالفات أو ملاحظات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها.

• استمرار اللجان المصرفية الدائمة المكونة من ممثلين عن جميع المصارف المحلية في عقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة موضوعات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، ومنها حالات غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وانتشار التسلح.

• أنشأت مؤسسة النقد العربي السعودي لجنتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية معنية بقطاعي التمويل والتأمين، وذلك في النصف الأول من عام 2017م، وتم عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الشركات بحضور ممثلين من المؤسسة لمناقشة جميع المواضيع ذات العلاقة وتبادل المعلومات والخبرات. ومن باب التعاون مع الجهات الأخرى في الدولة، تمت مشاركة الإدارة العامة للتحريات المالية وحضورهم اجتماعات اللجان والمشاركة الفاعلة فيها.

• تفعيل مجال التوعية والتدريب المتخصص، حيث استضافت المملكة عدداً من المؤتمرات والندوات وورش العمل، ومنها:

– الملتقى السنوي التاسع للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي عُقد خلال الفترة 19-20 شعبان 1438هـ الموافق 15-16 مايو 2017م، وتم تنظيمه بالتعاون والتنسيق بين المعهد المالي واللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وتومسون رويترز.

– ورشة عمل بعنوان «التحليل الاستراتيجي» التي نظمتها الإدارة العامة للتحريات المالية بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة إيقمونت (EGMONT GROUP) التي عُقدت في مدينة الرياض خلال الفترة 22-26/10/1438هـ الموافق 16-20/7/2017م.

– ورشة عمل لتهيئة الجهات المعنية لعملية التقييم المتبادل التي نظمتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، التي عُقدت في مدينة الرياض خلال الفترة 17-18/5/1438هـ الموافق 14-15/2/2017م.

– ورشة عمل للجهات الإشرافية على المؤسسات المالية للتعرف على أدوات رقابية حديثة ومتطورة، التي نظمتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في مدينة الرياض خلال الفترة 26-1/6/1438هـ الموافق 25-29/3/2017م.

• استمرار الاجتماعات الدورية للجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها مؤسسة النقد برئاسة معالي المحافظ، وكذلك مشاركة المؤسسة في أعمال اللجنة العليا لمكافحة الإرهاب وتمويله واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله ومقرها رئاسة أمن الدولة، واللجنة الدائمة الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن وفق الفصل السابع ومقرها وزارة الخارجية، واللجنة

الدائمة لطلبات المساعدة القانونية المعنية بالتعاون الدولي وتلقي الطلبات الدولية ومقرها وزارة الداخلية.

- تشارك المملكة كعضو مراقب في مجموعة العمل المالي (FATF)، ووفقاً لسياسة إجراءات العضوية المعتمدة من قبل المجموعة، تخضع المملكة حالياً لعملية تقييم متبادل لإجراءاتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) للحصول على العضوية الدائمة. وتمت مناقشة تقرير التقييم المتبادل في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) في شهر يونيو 2018م.
- استمرار مشاركة المملكة بفاعلية في أعمال مجموعة العمل المالي (FATF) بصفتها عضو مراقب، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بصفتها عضو مؤسس ودائم.

12-2: مكافحة الاختلاس والاحتيال المالي

تقوم المؤسسة بصفة مستمرة بمتابعة المواضيع ذات العلاقة بمكافحة الاختلاس والاحتيال المالي، حيث سبق وأن اتخذت المؤسسة العديد من الإجراءات الإشرافية والرقابية في هذا الصدد. ومن ذلك صدور التحديث الأول في عام 2015م لسياسة الضمانات المالية وإجراءات تغطية المراكز المالية للنظام السعودي للتحويلات المالية السريعة «سريع». كما أصدرت المؤسسة في عام 2015م القواعد الخاصة بصندوق حماية الودائع، وبموجبه ستُغطى الودائع حتى 200,000 ريال سعودي من مبلغ كل وديعة، وسيُمول هذا المشروع من صندوق تؤسسه المصارف خصيصاً لهذا الغرض.

وأصدرت المؤسسة في العام نفسه، سياسة التحقق باستخدام الرقم السري على البطاقات الائتمانية عند الشراء من خلال نقاط البيع عوضاً عن المستخدم سابقاً في التحقق بالاكتفاء بطلب التوقيع من حامل البطاقة.

وفي نوفمبر من عام 2014م بدأت المؤسسة مراجعة وتقييم المرحلة الثانية والثالثة لتطبيق المسؤوليات الخمس الصادرة عن لجنة أنظمة المدفوعات، والبنى التحتية للأسواق المالية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وتركز هذه المرحلة على ما إذا كانت أنشطة السلطات المعنية في الدولة تتسق مع المسؤوليات ذات الصلة وما إذا كانت هذه السلطات تراعي المسؤوليات بطريقة كاملة ومتسقة. وقد صدر تقرير حول نتائج التقييم الذي يغطي جميع الدول في نوفمبر من عام 2015م. ونُشر على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية، وحصلت المؤسسة على تقييم «متوافق كلياً (Observed)» على تطبيق المسؤوليات الخمس.

13-2: الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تسعى مؤسسة النقد إلى أن تكون وكالة الأبحاث الاقتصادية والشؤون الدولية منبعاً فكرياً لها، وجهةً فاعلةً يُعتمد عليها داخل المؤسسة وخارجها، وذلك في إعداد الدراسات ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدراً لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية بما في ذلك ميزان المدفوعات للمملكة، لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز منجزاتها في هذا المجال ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الذي يُعد مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من المواضيع والمستجدات على الساحتين الاقتصادية والمالية، وقد عقدت الوكالة خلال العام 1439/1438هـ (2017م) أربع ورش عمل.
- تقديم عروض شهرية عن أوراق عمل إلى المسئولين في المؤسسة والمعنيين بالشأن المالي، وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي المؤسسة، والقطاعات الحكومية الأخرى.
- إعداد تقارير وإحصاءات شهرية وربع سنوية، ومنها النشرة الإحصائية الشهرية، وربع السنوية، إضافة إلى تقرير التضخم وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، ونشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني.
- السعي للوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة الدول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع المؤسسة.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وتوقعات مؤسسة النقد حول الاقتصاد الوطني.
- المشاركة في فرق عمل متعددة مع العديد من الجهات، بغرض دراسة وصياغة عدد من الاستراتيجيات المختلفة في مجالات سوق الدين، والوعي والتعليم المالي، وتطوير القطاع المالي، وتشجيع الادخار المحلي، وإصلاح أسعار الطاقة وغيرها.

14-2: المعهد المالي

استمر المعهد المالي التابع للمؤسسة خلال العام 1439/1438هـ (2017م) في سعيه لتحقيق رسالته التي كان قد بدأها في الربع الأخير من عام 2014م والمتمثلة في تطوير مهارات العاملين في القطاع المالي من خلال وضع معايير الجدارة، ومنح الشهادات المهنية المتخصصة، وتقديم حلول عالية الجودة، لتطوير القدرات المهنية، وفي هذا الصدد انتهى المعهد من تحديد الجدارات للعاملين في وظائف الالتزام ووظائف الخزينة، إضافة إلى القطاعات مثل مصرفية الأفراد، ومصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومصرفية الشركات، وشركات التأمين، وإدارة المخاطر. وفيما يلي نشاطات المعهد المالي خلال العام 1439/1438هـ (2017م).

2-14-1: مراجعة وترجمة جدارات القطاع المالي وتطوير المواد العلمية المبنية على تلك الجدارات

تم عقد ورش عمل مع المختصين لمراجعة إطار جدارات الالتزام وإدارة المخاطر في المستوى التأسيسي. إضافة لذلك، فقد تم الانتهاء من ترجمة الجدارات الخاصة بقطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يخص تصميم المواد العلمية، تم تطوير عدد من المواد المبنية على الجدارات شملت مواد التأمين ومواد الالتزام وإدارة المخاطر.

2-14-2: التدريب

قام المعهد خلال عام 2017م بتقديم دورات تدريبية متنوعة لقطاع مصرفية الأفراد، إضافة إلى العديد من الدورات التدريبية الموجهة للعاملين في القطاع المالي في كل من تخصصات الأنظمة والقوانين، والمهارات السلوكية، بالإضافة إلى دورات مصرفية متخصصة. وبلغ إجمالي عدد الدورات المقدمة 225 دورة تدريبية تمت جدولتها خلال العام لتشمل قطاعات مختلفة إضافة إلى تقديم 21 برنامج تدريبي. وبلغ عدد المشاركين في الدورات التدريبية 3,091 مشارك، وفي البرامج التدريبية 453 مشارك. وتنوعت هذه النشاطات التدريبية لتشمل ما يلي:

2-14-2-1: برامج اعتيادية

قام المعهد بتقديم 198 دورة من البرامج العامة بإجمالي مشاركين بلغ 2793 مشارك، إضافة إلى تقديم عدد 27 دورة لغة إنجليزية بإجمالي مشاركين بلغ 298 مشارك وإجمالي برامج إعدادية ومتخصصة لعدد 453 مشارك.

2-14-2-2: التدريب بالمحاكاة

قام المعهد بإنشاء قاعة المحاكاة (Simulation Room) بهدف تقديم تدريب متخصص للعاملين في مجال الخزينة ومجال الاستثمار، وتوفر هذه القاعة التسهيلات والأدوات التي تحاكي بيئة العمل في الواقع الفعلي من خلال توفير قواعد بيانات متطورة يتم تحديثها بشكل مستمر، إضافة إلى عرض لبيانات السوق المالية من خلال شاشات ونظام معلومات لكل متدرب يسمح له بإجراء عمليات البيع والشراء في الأسواق المالية بشكل مماثل لما يقوم به في وظيفته.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد تم عقد شراكة لتقديم هذا التدريب المتخصص مع Fitch Learning و Euromoney، وتم عقد خمسة برامج متكاملة بالمحاكاة مع هاتين الجهتين لعدد 61 مشارك.

2-14-2-3: التدريب الالكتروني

إضافة إلى ما يقوم به المعهد من تقديم برامج تدريبية إلكترونية وذلك بالتعاون مع الشريك انتويشن Intuition، يقوم المعهد كذلك بالتعاون مع شركة تكامل لتقديم برامج إلكترونية تفاعلية تُقدم للمستفيدين بدون رسوم مالية. حيث تم البدء بتطوير البرامج الإلكترونية من خلال إطلاق دورة أساسيات الاكتتاب على منصة دروب التابعة لشركة تكامل، وجاري العمل على تقديم برنامجي أساسيات التأمين وأساسيات مصرفية الأفراد.

2-14-2-4: برامج شركة السوق المالية السعودية

يضم البرنامج الإعدادي لاختبار تداول والبرنامج الإعدادي لاختبار نظام الإفصاح.

2-14-2-5: تدريب منسوبي مؤسسة النقد العربي السعودي

يشارك المعهد في تدريب منسوبي المؤسسة من خلال برامج خاصة «مغلقة». وقد استفاد من هذه البرامج حوالي 219 موظف. إضافة لذلك، يتعاون المعهد المالي مع المؤسسة في تقديم البرامج التخصصية التالية:

– البرنامج التأهيلي لصناعة التأمين: تم تنفيذ 7 باقات من البرامج التدريبية والمتضمنة 63 دورة تدريبية موزعة في كلٍ من الرياض، وجدة، والدمام وشارك في هذه البرامج 170 مشارك ومشاركة.

– البرنامج التأهيلي لموظفي البنك المركزي اليمني: يحتوي البرنامج على عددٍ من الدورات في مجال المصرفية والمالية والمهارات السلوكية، وبلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج 15 مشارك.

2-14-3: الاختبارات المعيارية

أتاح المعهد المالي خلال العام 2017م خمسة اختبارات معيارية في مختلف المجالات المالية باللغتين العربية والإنجليزية، وذلك من خلال أربعة مراكز اختبارات على مستوى المملكة وبلغ عدد المختبرين 15,328 مُختبراً.

2-14-4: الندوات وورش العمل التي نظمها المعهد خلال العام 2017م

استضاف المعهد خلال عام 2017م العديد من الندوات وورش العمل الهادفة إلى تحقيق قيمة مضافة لخدمة القطاع المالي في المملكة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمتخصصين للاطلاع على أحدث التجارب والمستجدات العالمية والإقليمية والمحلية. كما تُعتبر نافذة إضافية للتواصل مع الجهات المالية ومركز لقاء لتبادل وجهات النظر بين الخبراء المتحدثين والعناصر المشاركة. وقد عقد المعهد خلال عام 2017م الندوات وورش العمل الآتية:

- ورشة عمل الدفع الإلكتروني.
- ورشة عمل إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.
- ورشة عمل تخطيط القوى العاملة.
- ورشة عمل المالية الإسلامية وحوكمتها وآفاقها المستقبلية في المملكة.
- استقبال مرشحي المرحلة الثانية عشرة من برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث (وظيفتك بعثتك).
- ملتقى الالتزام ومكافحة غسل الأموال بنسخته التاسعة.
- ندوة التصنيف السيادي.
- ورشة عمل المخاطر الإلكترونية.
- ورشة عمل التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ورشة عمل تطبيق اتفاقية التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية.
- الندوة الثالثة للاكتتاب وهندسة المخاطر.
- حفل تخريج الدفعة الأولى للبرنامج التحضيري لصناعة التامين.

وقد بلغ إجمالي الحضور 2,913 شخصاً شاركوا في فعاليات عام 2017م البالغ عددها 15 فعالية متنوعة استهدفت العاملين في القطاع المالي.

2-14-5: اجتماعات اللجان والتنسيق

يتولى المعهد المالي استضافة أعمال اللجان المتخصصة ضمن القطاعات التي يخدمها المعهد ليكون نقطة التقاء المختصين والمهتمين في مختلف المجالات ذات العلاقة كالمصارف والتأمين والتمويل. كما حرص المعهد المالي خلال العام 2017 على عقد اجتماعات شهرية وربعية مع القطاع المالي. وقد تم خلال العام عقد ثمان اجتماعات مع مدراء التدريب في المصارف، بينما تم عقد اجتماعين مع مدراء التوظيف.

2-14-6: مشروع إنشاء الأكاديمية المالية

في إطار التعاون المستمر بين مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، وضمن مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يُعد أحد البرامج الرئيسة لرؤية المملكة 2030، تم توقيع مذكرة تعاون بين الجهتين للعمل على إنشاء أكاديمية مالية متخصصة في تدريب وتأهيل منسوبي القطاع المالي.

وتهدف الأكاديمية المالية إلى الارتقاء بمستوى الأداء في وظائف الخدمات المالية في المملكة من خلال تطوير قدرات ومهارات العاملين في القطاع المالي وتقديم الحلول التدريبية لهم، وتسعى الأكاديمية لرفع المعايير المهنية للتدريب والتأهيل وفق أفضل الممارسات الأكاديمية العالمية في هذا القطاع، وتطوير وتقديم الاختبارات المهنية المتخصصة، ومنح الشهادات المهنية وإعداد الدراسات والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة. كما سيكون للأكاديمية المالية دورٌ مهم في تعزيز الوعي المالي ونشر الثقافة المالية في المملكة.

2-15: المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

تشارك المؤسسة بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. مثل اجتماعات مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى، مثل: بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، واجتماعات محافظي المصارف المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، وعدد من اللجان الفنية وفرق العمل التابعة للجنة المحافظين. ومؤخراً، انضمت المؤسسة إلى عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية «أيوفي» في العام 2017. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالمساهمة في الإعداد لاستضافة المملكة لأعمال مجموعة العشرين خلال عام 2020م.

3- المسؤولية الاجتماعية

تحرص المؤسسة على تطبيق معايير المسئولية الاجتماعية الصادرة عن منظمة المعايير الدولية (IOS)، وتطبيقات بعض المصارف المركزية التي يمكن الاسترشاد بها، وتعمل المؤسسة على توظيف أنشطة المسئولية الاجتماعية ضمن مهامها الرئيسية ومن خلال تعزيز دور القطاعات المالية التي تشرف عليها المؤسسة في المسئولية الاجتماعية بالتعاون المستمر مع تلك القطاعات ودراسة أهم حاجات المجتمع الملحة ثم حث تلك القطاعات على تقديم أنشطة تخدم تلك الحاجات الاجتماعية قدر الإمكان. والمهام الرئيسية التي تضطلع بهام المؤسسة وتعمل على أن تكون أنشطة المسئولية الاجتماعية هي كالآتي:

3-1: الاستقرار المالي

إدراكاً من مؤسسة النقد بأهمية دورها في الحفاظ على الاستقرار المالي في الاقتصاد السعودي، فإن المؤسسة تعمل على ذلك عبر قيامها بالمهام المنوطة بها، وتصدر المؤسسة تقريراً عن الاستقرار المالي يستعرض مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية بهدف تعزيز نشر مؤشرات النظام المالي ككل، كما يوفر التقرير تحليلاً مفصلاً حول أهم المخاطر في النظام التي تواجهها المؤسسات المالية، إضافة إلى التدابير والسياسات الاحترازية، ويساهم الاستقرار المالي على نحوٍ هام في استدامة النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. لذلك تقوم المؤسسة بحملات توعوية تشرح تلك المؤشرات للفئات الغير متخصصة وتعمل كذلك على نشرها عبر كافة قنوات التواصل المتاحة لضمان أكبر قدر من الانتشار.

3-2: قضايا المستهلكين

تهدف السياسة النقدية للمملكة التي تديرها وتنفذها المؤسسة إلى المحافظة على استقرار مستوى الأسعار المحلية وذلك من خلال استقرار سعر الصرف للريال إضافة إلى ضبط مستويات السيولة المحلية وتأثير ذلك على المؤشرات الاقتصادية المختلفة. فمعدلات التضخم في المملكة عند مقارنتها بمثيلاتها في البلدان الأخرى تُعدّ من أقل المعدلات وضمن المعروفة اقتصادياً بـ«الطبيعية». وفي نفس السياق، نظراً للدور الفعال الذي تقوم به المؤسسة فيما يخص القطاعات التي تشرف عليها، فقد أنشأت المؤسسة إدارة حماية عملاء المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها التي من أهم أهدافها حصول عملاء القطاعات المالية على معاملة عادلة بشفافية وصدق وأمانة في التعاملات المالية وكذلك الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل يُسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية إضافة إلى نشر الوعي بين كافة الفئات المستهدفة ومن خلال تقديم حملات توعية تشرح للعملاء كيفية التعامل مع المنتجات المالية وتفادي أي مخاطر ومن خلال استقصاء الرأي العام في تلك الحملات.

3-3: تطبيق مبادئ الشفافية

استشعرت المؤسسة مسئوليتها تجاه تطبيق مبدأ الشفافية في أعمالها، وأعدّت خطة للتواصل مع الجمهور عبر زيادة مساحة البيانات الاقتصادية والمالية التي يتم نشرها بالإضافة إلى أخبار المؤسسة والتعاميم الصادرة عنها وذلك باستخدام كافة قنوات

التواصل سواء التقليدية أو الإلكترونية والتي تتناسب مع جميع الفئات المستهدفة.

4-3: المشاركة في تنمية المجتمع وحمايته من المخاطر المالية

بذلت المؤسسة العديد من الجهود ضمن دورها التثقيفي والتوعوي للمستفيدين من خدماتها وخدمات الجهات التي تشرف عليها، ويبرز ذلك الدور من خلال مشاركتها المحلية والدولية، التي منها على سبيل المثال فعاليات المهرجان الوطني للتراث والثقافة بالجنادرية، وذلك ضمن جهود المؤسسة في التوعية المالية وحماية العملاء ومن خلال استقبال الزيارات الدورية للجامعات والمدارس لمقر المؤسسة وتقديم عروض توعوية وكذلك من خلال الحملات الدعائية والإعلامية المستمرة والتي تستهدف كافة الفئات المستهدفة بالتوعية.

كما تساهم المؤسسة في نشر الوعي المالي، وذلك عبر تبنيها للاستراتيجية الوطنية للتعليم والإرشاد المالي في المملكة، حيث تقع هذه الاستراتيجية في إطار عام يهدف إلى تعزيز محو الأمية المالية بين المواطنين ومؤسسات القطاع العام وقطاع الأعمال في المملكة.
ومن أهم جهود مؤسسة النقد في هذا السياق ما يلي:

- إنشاء إدارة «حماية العملاء» التي من مهامها نشر المبادئ العامة لحماية عملاء القطاعات المالية التي تشرف عليها المؤسسة. وإطلاق مبادرة «ساما تهتم» لمعالجة قضايا العملاء عبر منصة إلكترونية متقدمة.
- مبادرة الشمول المالي، التي تبنتها المؤسسة وقامت بتنفيذها عبر المصارف التجارية العاملة في المملكة، وذلك لإيصال الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع إيصالاً آمناً أينما كانوا عن طريق خدمات الإنترنت، واستخدام الهاتف المصرفي في التحويلات والعمليات المصرفية الأخرى، واستخدام البطاقات المصرفية وبطاقات الائتمان. ولغرض حماية القطاع المصرفي والمالي والمجتمع من النشاطات المالية غير المشروعة، أنشأت المملكة اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال ومقرها المؤسسة.
- أنشأت المؤسسة قسم الجرائم المالية بإحدى إداراتها المختصة لغرض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتزوير المالي وكل ما يتعلق بالجرائم المالية الأخرى. وطلبت المؤسسة من المصارف التجارية إنشاء وحدات مماثلة للتعاون والتواصل فيما بينها، إضافة إلى التنسيق التام مع المؤسسة، بحيث تُنسق بدورها مع الجهات الأمنية ذات العلاقة.
- إطلاق حملات توعوية تحذر من إغراءات الكسب السريع بما فيها أنشطة الاستثمار (الفوركس) غير المرخصة والاتجار بالعملات الافتراضية مثل (البتكوين) سواء منفردة أو بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى كوزارة التجارة والاستثمار ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام وهيئة السوق المالية.
- المبادرة إلى توقيف الكيانات المالية التي تتكرر تجاوزاتها التنظيمية والاستمرار في فرض الجزاءات والغرامات المالية على المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل التي يثبت في حقها تجاوزات نظامية بالإضافة إلى الإعلان عن وقائع تلك التجاوزات في الإعلام المحلي لتحقيق الشفافية ورفع مستوى الانضباط في السلوك المالي. رعاية عدد من الكوادر الوطنية لتدريبهم وتأهيلهم في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي ضمن برنامج SECURE 17 والذي يهدف لبناء جيل واعد من المختصين في مجال أمن المعلومات وقادر على حماية القطاع المصرفي في عدد من الجهات المشاركة. وقد شارك في البرنامج 19 طالباً وطالبةً خضعوا لتدريب مكثف استمر لأكثر من ستة أشهر بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويركز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسة تشمل حوكمة وهيكلية أمن المعلومات، والتحقيقات الجنائية والاستجابة للحوادث، واختبارات الاختراق المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات المستقطبة لأول دفعة تم تخريجها مطلع العام 2018 من هذا البرنامج شملت مؤسسة النقد ووزارة المالية والهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للإحصاء والجمارك السعودية والقطاع المصرفي. ويأتي هذا البرنامج ضمن استراتيجية الأمن السيبراني للقطاع المصرفي الذي يهدف إلى التطوير المستمر ومراجعة جميع اللوائح السابقة المتعلقة بالأمن السيبراني وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية، وذلك لجعل القطاع المالي والمصرفي على أهبة الاستعداد لمقاومة التهديدات الأمنية والهجمات الاختراقية التي ازدادت وتيرتها في السنوات الأخيرة لذلك تعتزم المؤسسة الاستمرار في تقديم برنامج تدريب وتطوير الكوادر الوطنية في الأمن السيبراني للسنوات القادمة نظرا لأهمية توفير العنصر البشري المؤهل في هذا المجال. الأمرُ الذي دفع المؤسسة إلى اتخاذ كافة السبل والإجراءات في الاستثمار في العنصر البشري وصقل مهاراته وإكسابه خبراتٍ جديدةً من خلال الاستمرار في تأهيل عدد من الموظفين للحصول على درجة الماجستير في مجال أمن المعلومات في أفضل الجامعات العالمية.
- المؤسسة مستمرة في تقديم العديد من البرامج والدورات التدريبية بهدف الارتقاء بمستوى الأداء في وظائف الخدمات المالية في المملكة من خلال تطوير قدراتهم في القطاع المالي بشكل عام وتقديم الحلول التدريبية لهم والعمل على استقطابهم في تلك القطاعات لذلك رعت مؤسسة النقد العربي السعودي البرنامج التحضيري لصناعة التأمين المكثف ومدته 11 أسبوعاً قُدم في كل من الرياض وجدة والدمام الجامعيين للطلبة والطالبات حديثي التخرج الذين اجتازوا بنجاح متطلبات البرنامج التدريبي الذي تتحمل مؤسسة النقد تكاليفه بالكامل. وقد تم تأهيل أكثر من 140 شابا وشابة للعمل في قطاع التأمين حيث اشتمل البرنامج على عدة وحدات تضمنت وحدة أساسيات التأمين ووحدات علمية في مجالات التأمين الطبي وتأمين المركبات والممتلكات وخدمة العملاء وإدارة الذات. كما تضمن البرنامج وحدة عملية أُتيح من خلالها للمتدربين التطبيق على رأس العمل لمدة 10 أيام في إحدى شركات

التأميـن. ويختتـم البرنامـج بوحـدات فنية وفيهـا يتم التدريـب على أساسـيات الاكتتاب فـي التأميـن ومبيعـات التأميـن ومطالبات التأميـن. وتجـدر الإشـارة إلى أنه قـد التحق أكثـر مـن 100 خريجـاً وخريجـة بوظائـف رسـمية موزعين على 28 شـركة تأمين وذلك خلال الأسـابيع الماضيـة والذي يعتبـر وقتاً قياسـياً لاسـتقطاب أكثر من 70 فـي المئة من الذيـن اجتـازوا البرنامج التدريبـي. علماً أن المؤسسـة تحـرص كل الحـرص علـى أن يتم توظيـف جميع الخريجيـن والخريجات من هـذا البرنامـج في قطـاع التأميـن دون غيره بهدف السـعي لتأهيـل وتوطين هـذا القطاع المهـم والحيـوي وقد أشـرفت المؤسسـة علـى التوظيـف والتأكد من اسـتقطاب كافة الخريجيـن والخريجات في قطـاع التأمين وفي أقـرب فرصة.

ومـن الإجـراءات اللازمـة لحمايـة المجتمـع ومكافحـة عمليـات غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، فقـد ألزمـت مؤسسـة النقـد المؤسسـات الماليـة بالاحتفـاظ بسـجلات ووثائـق العمليـات الماليـة مـع صـورٍ مـن وثائـق العميـل، وذلك لمدة عشـر سـنوات وقد تزيد حسـب توجيهـات المؤسسـة. كما حدّثـت المؤسسـة العديد مـن التعليمات في مجـال مكافحـة الجرائم المالية، وقضايا غسـل الأموال، الصادرة للمصـارف، ومحال الصرافة، التـي تتعلّق بتحديـد هويّة العمـلاء، ومراقبة جميـع العمليـات، وأدرجت المؤسسـة هذه التوجيهـات فـي عـدد مـن الأدلّـة التنظيميّة الرئيسـة المحدثة. كما نفذت المؤسسة عدداً من الزيـارات الميدانيـة التفتيشـية الموجهة للمصـارف العاملـة في المملكة، ومؤسسـات الصرافـة، وشـركات التأميـن، بالإضافـة إلـى اهتمـام المؤسسـة بمجال التوعيـة والتدريب المتخصص. وقد سـعت المؤسسـة لتشجيع المؤسسـات المالية علـى اسـتخدام عمليات المدفوعـات الإلكترونيـة، مثـل نظام سـريع، وسـويفت، وعمليـات الشـبكة السـعودية كالصرف الآلـي، ونقـاط البيع، ونظام سـداد.

5-3: تطوير الكوادر البشرية

لم تـأل المؤسسـة جهداً فـي تطويـر كوادرها البشـرية عبـر برنامـج الابتعـاث للدراسـة في الخـارج لمجموعـة مـن موظفيهـا للحصـول علـى شـهادات الماجسـتير والدكتـوراه فـي عـدد مـن المعاهـد والجامعـات العالميـة، يضاف إلـى تقديم التدريـب الداخلـي والخارجي، وكذلـك إتاحـة البرامـج التعليميـة والتدريبية ذات العلاقـة بواسـطة المعهد المالـي، وإتاحة الفرصـة لطلاب الجامعـات للتدريـب التطبيقي فـي التخصصـات التـي تكـون ضمـن أعمـال المؤسسـة، وإعدادهـم لدخـول بيئـة العمل مسـتقبلاً، وإعطـاء الفـرص لعدد مـن طلاب الجامعـات للعمـل خـلال إجـازة الصيـف فـي التخصصـات ذات العلاقـة بمهـام المؤسسـة؛ ممـا يتيـح لهـم فرصـة التعلـم والتدريب.

وقد طبقـت مؤسسـة النقد مبـدأ العدالة مع موظفيهـا، وذلـك بإتبـاع حزمة مـن الإجراءات مـن أبرزها:

- تحديث لائحة الموارد البشـرية، ووضع معايير عامة لاسـتقطاب الكفاءات من الموظفين.
- وضـع حوافز متنوعـة، لرفع مسـتوى إنتاجية ا لعمل.
- إصـدار وثائـق حـول سـلوكيات العمـل فـي المؤسسـة، مثـل وثيقـة أخلاقيـات العمل، وتكويـن لجنـة تواصـل لاسـتقبال شـكاوى الموظفيـن، وتحقيـق مبـدأ العدالـة لهـم.
- توفيـر فرص التوظيـف توفيراً عادلاً وشـفافاً، مـن خـلال التقديـم الآلي عـن طريـق موقع المؤسسـة الإلكترونـي الذي يحتـوي على كل الشـروط المطلوبة من المتقـدم أو المتقدمة للعمل في المؤسسـة.
- كمـا دعمـت المؤسسـة تدريـب موظفيهـا داخـل المملكـة وخارجهـا، ممـا أسـهم في توطيـن الوظائـف وسـعودتها بنحـوٍ سـريع.
- اسـتقطبت المؤسسـة عـدداً مـن الكفاءات النسـائية في مجـالات عدة وقامـت بتوظيفهم فـي إدارات المؤسسـة المختلفة.
- شـجعت المؤسسـة عمليـة توظيـف ذوي الاحتياجـات الخاصـة، ووضعـت سياسـات مناسـبة لهم.

6-3: أنشطة المسئولية الاجتماعية الأخرى

- تعمـل مؤسسـة النقـد العربـي السـعودي مـع وزارة التعليـم على نشـر ثقافـة التأمين والادخـار بيـن الطلبـة والطالبـات فـي كافة المراحـل التعليميـة حيـث يتم العمـل حاليا على إعـداد محتوى عن أنواع الادخـار والتأمين وفوائدهـم بحيث يتـم اسـتخراج المعلومات المـراد مشـاركتها مـع وزارة التعليم حسـب المسـتوى التعليمي.
- تواصل مؤسسـة النقد العربي السـعودي مع الجهـات التي تشـرف عليهـا بطرحهـا القضايا الاجتماعيـة التي ترغـب تلك القطاعـات طوعاً تمويلهـا وتبنيها مع الجهة التـي ممكن أن تتبنى المبـادرة وذلك بهـدف تقريب وجهـات النظر وزيـادة مسـاهمة تلـك الجهـات في أنشـطة المسـئولية الاجتماعية والتي نتـج عنها مؤخراً توقيـع اتفاقية شـراكة بنك الريـاض مع مركز أبحـاث التوحـد بمستشـفى الملـك فيصـل التخصصـي لدعـم أعمـال المركـز والإنفـاق علـى أبحاثـه لمـدة 3 سـنوات حيث إنـه يعد أكبـر دعـم على مسـتوى المملكـة بخصوص التوحـد، هذه الخطـوة البناءة تعكـس الكثير من الوعـي الوطنـي والأخلاقي تجـاه المجتمع نتج عن جهود مؤسسـة النقد لزيادة مشـاركة البنوك فـي أنشـطة المسـئولية الاجتماعية. وقـد نظرت المؤسسـة إلـى موضـوع التوحد مـن عـدة جهـات أولهـا أنهـا مـن الحاجـات المجتمعيـة الملحـة ولأن شـخصية المتوحد يمكـن تحويلها إلـى منتجـة عند التشـخيص والتدخـل المبكر.
- تبنـت المؤسسـة بالتعـاون مـع وزارة العمل مبـادرة تحفيز البنـوك السـعودية لدعم مركز التميـز للتوحد والذي سـيعتبر مركز رئيسـي ومرجـع متخصـص لجميـع مراكـز التوحـد الخاصـة وتعميـم تجربته والمسـاعدة في نقل المعرفة وتدريـب وتأهيل الكـوادر العاملة في تلك المراكـز. ويهدف إلى اسـتقطاب الخبرات ونقـل التجـارب العالميـة المميـزة إضافة إلى رعاية ومسـاندة حـالات التوحـد وتوفير الدعم الـلازم لأسـر التوحـد للمشـاركة فـي تأهيل ودعم حـالات التوحـد والتعامل معهـم. كما يهدف المركـز إلى التأهيل المهنـي للمتوحدين ودمجهم في سـوق العمـل وتأهيلهم اجتماعيا

لدمجهم في المجتمع. ضمن أهداف المركز بناء القدرات الوطنية في مجال التوحد وتوفير برامج التراخيص العالمية للتعامل مع ذوي التوحد وإنشاء قاعدة بيانات وطنية ودعم البحوث والدراسات المتخصصة في مجالات التوحد المحلية والعالمية والتوعية والتثقيف المجتمعي لحالات التوحد وحقوقهم وتوفير الحلول السكنية لتغيير مفهوم الإيواء وتحقيق الدمج في المجتمع والاستقلالية. المؤسسة دعت كافة البنوك للاستماع لعرض وزارة العمل الخاص بمركز التميز للتوحد وتتواصل حاليا مع تلك البنوك لتقديم الدعم المناسب لهذا المشروع الحيوي والملح.

• أعلنت المؤسسة استفتاء عن رغبة الموظفين في المشاركة في العمل التطوعي في شهر رمضان انطلاقا لفعالية (مشاركة الخير في شهر الخير) وتقدم عدد كبير ممن لديهم الرغبة في العمل التطوعي وقد قامت اللجنة التنفيذية القائمة على أعمال المسؤولية الاجتماعية بتقسيم المجموعات والتواصل مع المستشفيات للتنسيق للزيارات. وتم تحديد المستشفيات التي تم بالفعل زياراتها خلال 3 أيام من قبل مجموعة كبير من موظفين وموظفات المؤسسة وصل عددهم إلى 93 موظف وموظفة وشملت تلك الزيارات المستشفيات الآتية:

- مستشفى الملك سلمان.
- مستشفى الملك سعود (الشميسي).
- مستشفى النقاهة
- مستشفى الإيمان.

وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق هذا النشاط المجتمعي ليشمل عدة مناطق في المملكة الأعوام القادمة بإذن الله تعالى.

• نظمت المؤسسة حملة للتبرع بالدم لموظفيها بالتعاون مع وزارة الحرس الوطني، وتأتي هذه الحملة في إطار تعزيز دور مؤسسة النقد وموظفيها تجاه المجتمع وتماشياً مع الدور الإنساني والمسؤولية الاجتماعية في مد يد العون والمساعدة للمرضى والمحتاجين والمستشفيات التي تحتاج إلى الكثير من وحدات الدم. وقد شهدت الحملة إقبالاً متزايد من موظفي وموظفات المؤسسة مما جعلها تقوم بتمديد الحملة لأكثر من أسبوع لتحقيق رغبات الموظفين الذين أقبلوا على التبرع بدمائهم ترسيخاً لهذه الأهداف الإنسانية والاجتماعية النبيلة حيث تجاوزت كمية الدم المتبرع به 120000 ملليتر وبلغ عدد المتبرعين أكثر من 240 متبرع ومتبرعة. وهذا النشاط هو ضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية الذي يتكرر بشكل سنوي.

4- المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

سجل المركز المالي لمؤسسة النقد تراجعاً في عام 2017م، عما كان عليه في العام السابق، حيث انخفض إجمالي أصول المؤسسة بنسبة 8.3 في المئة (173.2 مليار ريال) ليبلغ 1.9 تريليون ريال مقارنة بانخفاضٍ نسبته 12.5 في المئة (296.5 مليار ريال) في عام 2016م. ومثّلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من المركز المالي للمؤسسة، التي شهدت انخفاضاً خلال العام. ولا يزال توزيع حيازات مؤسسة النقد من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بنسبة 8.8 في المئة (120.5 مليار ريال) في عام 2017م مقابل انخفاض نسبته 9.3 في المئة (139.8 مليار ريال) في عام 2016م. كما انخفضت ودائع مؤسسة النقد لدى المصارف العاملة خارج المملكة بنسبة 5.8 في المئة (23.2 مليار ريال) في عام 2017م مقابل انخفاض نسبته 27.4 في المئة (151.2 مليار ريال) في عام 2016م. وانخفض غطاء العملة بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 229.2 مليار ريال في عام 2017م مقارنة بانخفاض نسبته 1.1 في المئة في العام السابق (234.5 مليار ريال) (الجدول رقم 12-1).

أمّا فيما يخص جانب المطلوبات لدى المركز المالي للمؤسسة، فقد مثّلت ودائع واحتياطيات الحكومة في عام 2017م نسبة 38.3 في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بما نسبته 42.6 في المئة في العام السابق. وانخفض حساب جاري الحكومة بنسبة 41.4 في المئة (36.9 مليار ريال) ليبلغ 52.2 مليار ريال، مقارنة بنموٍ نسبته 25.5 في المئة في العام السابق. في المقابل، انخفض الاحتياطي العام للدولة في عام 2017م بنسبة 8.1 في المئة (52.3 مليار ريال) ليبلغ 589.2 مليار ريال مقارنة بانخفاضٍ نسبته 32.6 في المئة (310.9 مليار ريال) في العام السابق. كذلك انخفضت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة 42.8 في المئة (66.2 مليار ريال) لتبلغ 88.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاعٍ نسبته 8.8 في المئة (12.4 مليار ريال) في العام السابق. أما أذونات مؤسسة النقد واتفاقيات إعادة الشراء، فقد انخفضت بنسبة 15.8 في المئة (26 مليار ريال) لتبلغ 138.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 9.9 في المئة (18.2 مليار ريال) في العام السابق.

جدول رقم 12-1:
المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (نهاية السنة)
(مليون ريال)

	2013	2014	2015	2016	2017
أولاً : الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	194,684	216,132	237,212	234,505	229,188
نقد في الصندوق	28,296	35,240	39,300	34,516	25,831
ورق نقد سعودي	28,284	35,228	39,289	34,505	25,811
نقود معدنية	12	12	11	11	20
ودائع لدى البنوك بالخارج	546,629	510,972	552,360	401,144	377,966
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	1,952,837	1,998,580	1,505,023	1,365,189	1,244,669
موجودات متنوعة أخرى	16,283	31,185	39,487	41,517	26,009
الاجمالي	**2,738,728**	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**
ثانياً : المطلوبات					
العملة المصدرة	194,684	216,132	237,212	234,505	229,188
في التداول	166,388	180,892	197,912	199,989	203,357
لدى المؤسسة	28,296	35,240	39,300	34,516	25,831
ودائـع واحتياطي الحكومة	1,484,426	1,378,948	1,023,304	885,094	729,723
جاري الحكومة	180,795	53,051	71,005	89,134	52,192
الاحتياطي العام للدولة	1,303,632	1,325,897	952,299	641,446	589,185
ودائع صناديق وهيئات حكومية	165,720	182,270	142,074	154,514	88,346
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	81,901	92,558	98,117	97,839	97,534
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	6,358	9,695	11,213	18,490	18,469
اذونات مؤسسة النقد واتفاقيات إعادة الشراء	459,932	427,815	182,947	164,755	138,786
مطلوبات متنوعة أخرى	345,707	484,692	678,515	676,187	689,962
الاجمالي	**2,738,728**	**2,792,109**	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**

13

القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

تقرير مراجعي الحسابات

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي **الموقر**
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي **الموقرين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة)، والتي تشمل على قوائم المركز المالي لقسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، وقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة، والحسابات النظامية كما في 30 يونية 2017م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تضم ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة للمؤسسة كما في وللسنة المنتهية في 30 يونية 2017 م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في « قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية» في تقريرنا.

إننا مستقلون عن المؤسسة وذلك وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في المملكة العربية السعودية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

لفت انتباه -أسس الإعداد

نود لفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية والذي يوضح أساس المحاسبة. تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة لأغراض التقرير المالي للمؤسسة بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة، وبناءً على ذلك قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. إن رأينا غير متحفظ بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً لأساس الإعداد الموضح في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.
إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المؤسسة.

القوائم المالية
لمؤسسة النقد العربي السعودي

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن ان تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

إرنست ويونغ
راشد بن سعود الرشود
محاسب قانوني
ترخيص رقم (366)

برايس وترهاوس كوبرز
بدر إبراهيم بن محارب
محاسب قانوني
ترخيص رقم (471)

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في 30 يونيه 2017م

الموجودات
(مليون ريال)

	2017/06/30م	2016/06/30م
قسم الإصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح 2/هـ)	1,624	1,624
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	247,672	244,367
	249,296	**245,991**
قسم الأعمال المصرفية		
نقد في الصندوق:		
أوراق نقد	25,885	21,444
عملات معدنية	17	8
	25,902	**21,452**
ودائع لدى بنوك محلية	25,250	12,550
ودائع لدى البنوك في الخارج	354,787	498,340
استثمارات في الخارج	1,268,708	1,384,254
موجودات متنوعة أخرى	2,210	3,079
	1,676,857	**1,919,675**
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البنوك في الخارج	86,960	20,236
استثمارات في الخارج	222,005	361,454
استثمارات محلية	64,570	103,138
ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية	579	1,246
ودائع لدى البنوك المحلية	700	1,000
	374,814	**487,074**
حسابات نظامية		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	0.4	1.3

تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمــة المركــز المــالي
كما في 30 يونيه 2017م

المطلوبات
(مليون ريال)

	2017/6/30م	2016/6/30م
قسم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التـداول	223,025	224,194
في قسـم الأعـمال الـمـصرفية	25,885	21,445
	248,910	**245,639**
عملات معدنية مصدرة		
في التـداول	369	344
في قسـم الأعـمال الـمـصرفية	17	8
	386	**352**
	249,296	**245,991**
قسم الأعمـــــال المصرفية		
ودائع الحـكـومة	663,432	686,005
ودائع لجـهات أجـنـبـية	18,449	18,496
ودائع مـصالح وهـيـئات حكومية	110,300	130,753
ودائع الـبـنـوك وشركات التـأمـيـن	98,715	95,732
مطـلوبات للحكومة	29,734	292,177
مطـلوبات متـنـوعـة أخـرى واحتياطيات	756,226	696,512
	1,676,856	**1,919,675**
قسم الهيـئات والمؤسسات المستقلة		
الهيـئات والمؤسسات المستقلة	374,814	487,074
	374,814	**487,074**
حسابات نظامية		
التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	0.4	1.3

تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونيه 2016م
(مليون ريال)

	2017/6/30م	2016/6/30م
الإيرادات	**5,217**	**5,272**
المصروفات		
عمومية وإدارية	1,793	1,715
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح 4)	40	44
	1,833	**1,759**
فائض مرحّل لاحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	3,384	3,513
	5,217	**5,272**

تُشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 30 يونية 2017م

(1) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية، بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

يتم عرض القوائم المالية للمؤسسة وفقاً لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:
إن النشاط الرئيس لقسم الإصدار هو سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم استقرار النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:
تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كلاً من الودائع والقيمة الدفترية للاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم العمليات المصرفية. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات الحكومة وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:
تقبل المؤسسة ودائع من هيئات ومؤسسات مستقلة وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كلاً من الودائع والقيمة الدفترية للاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ -أسس إعداد القوائم المالية:
تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة.

ب -الأساس المحاسبي:
تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها. باستثناء استهلاك الأصول الثابتة وتسجيل مستحقات معينة للموظفين.
يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج -الاستثمارات:
تظهر الاستثمارات بالتكلفة، ويتم تسجل الأرباح أو الخسائر عند استلامها / دفعها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د -العملات الأجنبية:
تحول المؤسسة أرصدتها وعملياتها بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة المعتمدة من قبل محافظ المؤسسة بتاريخ 7 يولية 1986م (الموافق 29 شوال 1406هـ) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة بتاريخ 25 إبريل 1999م (الموافق 9 محرم 1420هـ).

هـ -الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:
يُقوَّم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0.20751 جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

و -الأثاث والمعدات والسيارات:
يتم تسجيل الأثاث والمعدات والسيارات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم العمليات المصرفية. يتم اهلاك تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الموجودات.

ز -الأراضي والمباني:
تظهر الأراضي بالتكلفة وتظهر المباني بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ويتم استهلاك تكلفة المباني بطريقة القسط الثابت بواقع 5 في المئة سنوياً. يتم إدراج الأراضي والمباني في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ح -الإيرادات والمصروفات:
تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لتغطية نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة. وتقوم المؤسسة بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يولية 2016م إلى 30 يونية 2017م (الموافق 26 رمضان 1437هـ إلى 6 شوال 1438هـ).

(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي المؤسسة طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

رقم التصنيف
ردمد: ISSN : 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

---

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

SAMA_GOV